

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE MOHAMED KHIDHER – BISKRA

COMMERCIALES ET DES SCIENCES DE GESTION FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES,

DEPARTEMENT DES SCIENCES ECONOMIQUES



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم

تخصص: اقتصاد دولي

**الموضوع:**

تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات  
الدولية الراهنة  
دراسة مقارنة ( الجزائر- تونس- المغرب)

نوقشت يوم: 2022/10/05

إشراف الأستاذة الدكتورة:

حدة رايس

إعداد الطالب:

بلقاسم طراد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
مسعودة نصبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر-بسكرة	رئيسا
حدة رايس	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر-بسكرة	مشرفا ومقررا
عمر دريد	أستاذ محاضر-أ	جامعة محمد خيضر-بسكرة	ممتحنا
مراد خروبي	أستاذ محاضر-أ	جامعة الحاج لخضر- باتنة	ممتحنا
عقبة عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة حمه لخضر-الوادي	ممتحنا
فوزي محيريق	أستاذ التعليم العالي	جامعة حمه لخضر-الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

## شكر و عرفان

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ.. ﴾ سورة النمل الآية (19)

قبل كل شيء أشكر الله عزوجل وأحمده الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير والعرفان والامتنان ، إلى التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها و توجيهاتها القيمة و التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل و حرصها الدائم على إتمامه على أحسن وجه إلى الدكتورة الفاضلة المشرفة حدة رايس.

إلى الأساتذة الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الأطروحة، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم و توجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لنا ذكر اسمه.

## الاهداء

إن الحمد لله نحمده ونستغفره و نشكره على جميع النعم و الصلاة والسلام على سيد الخلق و  
أفضل المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي

إلى من داعباني صبيا وربباني صغيرا وأرشداني كبيرا والديا الكريمين أطال الله في عمرهما

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى كل إخوتي:

يونس ، عبد القادر ، لخضر ، محمد ، مصطفى وأبنائهم.

إلى زوجتي و أبنائي وبناتي.

إلى كل باحث يسعى إلى تطوير بلده وتقدمها ، و الشد من أزرها بما يمدده إياها من أفكار و أبحاث.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

بلقاسم

## الملخص

تعتبر حرية التجارة من الأسس التي يبني عليها الاقتصاد العالمي المعاصر، ولكن تختلف نظرة الدول النامية لها عن الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة تعتبرها قنوات لاكتساح الأسواق والتسابق لتصريف المنتجات بينما تراها الدول النامية فرصا للحصول على سلع بتكلفة أقل أو فرصا لدخول أسواق الدول المتقدمة ولو في إطار ضيق .

فالدول التي لديها منتجات قابلة للمنافسة والبيع في أسواق أجنبية سوف تستفيد من فتح الأسواق وفي المقابل الدول التي تكون منتجاتها لا تحمل حتى الميزة التنافسية محليا لا يمكنها تحقيق نفس الدرجة من الاستفادة.

فتوجهات الدول النامية لتحرير مبادلاتها التجارية كان وراء عاملين أساسيين، الأول كان بدافع المكاسب التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف ، أما الثاني فيتعلق بعدم تحكمها في التوازنات المالية الكبرى مما دفع بها للعمل بوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، لكن سياسات تحرير التجارة التي تم تبنيها لم تكن عديمة الآثار ولا أحادية التوجه، بل كان لها آثار ملموسة خاصة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي من بينها معدلات النمو الاقتصادي، كما سعت الدول المغاربية هي الأخرى باعتبارها من الدول النامية التي تطمح في إطار تجسيد دعائم النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى محاولة الاستفادة من حيثياته، فانتهجت تحرير التجارة الخارجية وحاولت توجيهها لخدمة النمو الاقتصادي فيها ، لكن ما تبين على أرض الواقع هو أن تأثر هذا الأخير في جوانبه الأساسية بتحرير التجارة الخارجية لم يكن في مستوى تطلعات تلك الدول.

بناء على تلك الاعتبارات كان لزاما على دول المغرب العربي أن تسعى جاهدة بكل ما تملك من مؤهلات وراء سياسات تحرير التجارة الخارجية وتحقيق النمو ، ويعتبر الحكم الراشد وجودة المؤسسات من أهم المقاربات في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، الدول المغاربية.

**Abstract:**

Freedom of trade is one of the foundations on which the contemporary global economy is built, but the view of developing countries narrowly differs from that of developed countries.

Countries that have products that are competitive and sold in foreign markets will benefit from opening markets, and in return, countries whose products do not even have a competitive advantage locally cannot achieve the same degree of benefit.

The trends of developing countries to liberalize their trade exchanges were behind two main factors, the first was motivated by the gains offered by the multilateral trading system, and the second was related to their lack of control over major financial balances, which prompted them to work with the prescriptions of international financial and monetary institutions, but the trade liberalization policies that were adopted were not. They have no effects and are not unilateral. Rather, they had tangible effects, especially on the level of indicators of overall economic performance, including economic growth rates. The Maghreb countries also sought, as one of the developing countries that aspire, within the framework of embodying the pillars of the multilateral trading system, to try to benefit from its rationale. It pursued the liberalization of foreign trade and tried to direct it to serve its economic growth, but what was found on the ground is that the latter was affected in its basic aspects by the liberalization of foreign trade that was not up to the aspirations of those countries.

Based on these considerations, it was necessary for the countries of the Maghreb to strive with all their qualifications behind the policies of liberalizing foreign trade and achieving growth, and good governance and the quality of institutions are among the most important approaches in this regard.

**Keywords:** trade liberalization, economic growth, foreign trade, Maghreb countries

# فهرس الاطروحة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الشكر والعرفان
II	الإهداء
III	الملخص
VI	فهرس المحتويات
XII	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XVII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة</b>	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
3	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
6	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
7	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
9	المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية
9	المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهدافها
11	المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية
15	المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية
17	المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة
17	المطلب الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
43	المطلب الثاني: المكاسب والآثار الإيجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية
47	المطلب الثالث: التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة
58	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات	
60	تمهيد لفصل الثاني
61	المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي
61	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما
68	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وأنواعه
70	المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي وخصائصه
73	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي
75	المبحث الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وطرق قياسه
75	المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
78	المطلب الثاني: مقياس النمو الاقتصادي
79	المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي تكاليفه
82	المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
82	المطلب الأول: نظريات النمو قبل سولو SOLOW
92	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
98	المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي
110	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي	
112	تمهيد الفصل الثالث
113	المبحث الأول: استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي
113	المطلب الأول: استراتيجية تشجيع الصادرات
118	المطلب الثاني: إستراتيجية الإحلال محل الواردات
122	المطلب الثالث: أوجه المقارنة بين الإستراتيجيتين
125	المبحث الثاني: العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي
125	المطلب الأول: تطور الإهتمام بالتصدير في الفكر الاقتصادي



127	المطلب الثاني: الصادرات ودورها كمحرك للنمو الاقتصادي
129	المطلب الثالث: آثار مضاعف الصادرات
132	المبحث الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
132	المطلب الأول: أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية
133	المطلب الثاني: أثر الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
135	المطلب الثالث: التأثيرات السلبية والإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
138	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي للدول المغربية الثلاث	
140	تمهيد الفصل الرابع
141	المبحث الأول: الواقع الاقتصادي للدول المغربية الثلاث
141	المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري
153	المطلب الثاني: واقع الاقتصاد التونسي
161	المطلب الثالث: واقع الاقتصاد المغربي
167	المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية الثلاث
167	المطلب الأول: الاطار التنظيمي الجمركي للدول المغربية الثلاث
171	المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغربية الثلاث
180	المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة
189	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الدول المغربية الثلاث وأثر التجارة الخارجية عليه
189	المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الدول المغربية .
200	المطلب الثاني: المقارنة بين أداء الدول المغربية في إطار النمو الاقتصادي
104	المطلب الثالث: آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
112	خلاصة الفصل الرابع

214	الخاتمة
220	قائمة المصادر والمراجع
234	الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عناوين الجداول	الصفحة
<b>جداول الفصل الأول</b>		
01	نظرية النفقات المطلقة.	18
02	نظرية النفقات النسبية.	21
03	الاحتياجات من رأس المال والعمل.	29
<b>جداول الفصل الثاني</b>		
04	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .	67
<b>جداول الفصل الرابع</b>		
05	تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة (2005 – 2018).	174
06	تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2018).	190
07	تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس (2005-2018).	195
08	تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب (2005-2018).	198

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عناوين الأشكال	الصفحة
<b>أشكال الفصل الأول</b>		
<b>01</b>	الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.	<b>33</b>
<b>02</b>	دورة حياة المنتج.	<b>35</b>
<b>أشكال الفصل الرابع</b>		
<b>03</b>	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2005 – 2018 (%).	<b>192</b>
<b>04</b>	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2005 – 2018 (%).	<b>196</b>
<b>05</b>	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2005 – 2018 (%).	<b>199</b>
<b>06</b>	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغربية بين 2005 – 2018 (بالدولار الأمريكي).	<b>200</b>
<b>07</b>	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغربية بين 2005 – 2018 (%).	<b>201</b>
<b>08</b>	متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغربية.	<b>202</b>
<b>09</b>	تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر بين 2005 – 2018 (%)	<b>205</b>
<b>10</b>	تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بين (2005 – 2018).	<b>206</b>
<b>11</b>	تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في تونس بين 2005 – 2018 (%).	<b>207</b>
<b>12</b>	تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي في تونس بين (2005 – 2018).	<b>208</b>
<b>13</b>	تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في المغرب بين 2005 – 2018 (%).	<b>209</b>
<b>14</b>	تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي في المغرب بين (2005 – 2018).	<b>210</b>

# فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
234	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2005 – 2018 (%)	01
235	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2005 – 2018 (%)	02
236	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2005 – 2018 (%)	03
237	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغربية بين 2005 – 2018 (بالدولار الأمريكي)	04
238	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغربية بين 2005 – 2018 (%)	05
239	نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول المغربية ( بالدولار )	06
240	إجمالي صافي تجارة الخدمات في الدول المغربية ( مليون دولار أمريكي ) .	07

# مقدمة



شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بداية تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد، قائم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الإقليمية والمبنية على أسس تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول ولا يمكن تجسيد ذلك، إلا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم، فأصبح اللجوء إلى التجارة يعد أمراً ضرورياً، ومن أجل توضيح أكثر لضرورة ومزايا التجارة الخارجية يكون علينا أن نتخيل عالمنا بحدوده القائمة حالياً كعالم خال من المبادلات التجارية الدولية، في هذه الحالة سيكون على كل دولة أن تنتج كل ما يلزمها من مواد وخدمات ومعدات سواء الاستهلاكية أو الانتاجية بمدخلاتها الذاتية وبمعزل عن العالم الخارجي، وفي نفس الوقت يفترض على هذه الدولة أن تستهلك كل ما تقوم بإنتاجه داخلياً ولا وجود لفوائض في الإنتاج، إن ما سبق التكلم فيه أمر مستحيل في ظل التطورات الراهنة، بل أكثر من ذلك فإن هذه الحالة ستؤدي حتماً إلى تراجع مستويات الرفاهية العالمية الأمر الذي يتنافى مع المساعي الدولية في هذا الإطار، إذ أن التجارة الدولية تعتبر إلى جانب الدبلوماسية والحرب لغةً ثالثة في إطار العلاقات بين الشعوب.

وقد تدعم ذلك من خلال التطورات العالمية المعاصرة التي تجتاح العالم مؤخراً على مختلف الأصعدة الاقتصادية، وقد أُلقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وانتهاج آلية السوق وخاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعد في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة منها أو النامية، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي، حيث الكثير من المدارس الاقتصادية أكدت على ظاهرة النمو الاقتصادي لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع عن طريق رفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

وتعد الدول المغاربية كغيرها من الدول التي تلعب التجارة الخارجية فيها دورا محوريا في تنميتها من خلال تعزيز السوق الداخلية، هذا فضلا عن دورها جزء من النظام التجاري الدولي، سواء من خلال اتفاقيات الشراكة الأرومتوسطية أو العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، ما يجعلها معنية بشكل كبير بتأثيرات تحرير التجارة كغيرها من الدول النامية، وعليها التعامل بكفاءة من الفرص والمخاطر التي تنجم عن هذا التحرير، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي، ولجعل هذه الدراسة أكثر واقعية وميدانية سنقوم بإسقاط جانبها الميداني على ثلاث دول المغرب العربي وهي الجزائر، تونس والمغرب، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين الإنجازات المحرزة على مستوى تحرير التجارة الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

أولا: الإشكالية.

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية التي طبقتها دول المغرب العربي الثلاث، والنمو الاقتصادي الذي حققته هذه البلدان، بمعنى أن الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي:

كيف تؤثر عملية تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية وإبراز ملامحها أكثر، فإننا يمكن تناولها من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف روجت نظريات التجارة الخارجية لسياسة تحرير التجارة؟
  - كيف تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟
  - ما طبيعة العلاقة القائمة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟
  - كيف يؤثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة؟
  - ثانيا: فرضيات الدراسة
- بعد صياغة إشكالية الدراسة وتحديدها، ووضع الأسئلة الفرعية لها يمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر إجابة مسبقة لإشكالية الدراسة، نصيغها كما يلي:
- تقوم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي.

- تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال تأثير كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.

- تحرير التجارة الخارجية يعود بالمزايا على كل الأطراف.

- تحرير التجارة الخارجية يدعم النمو الاقتصادي في الدول المغربية محل الدراسة.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات باشرت العديد من الدول النامية ومن بينها الدول المغربية الثلاث الجزائر وتونس والمغرب في تبني مجموعة من الاصلاحات لمسايرة الاتجاه العالمي، شملت هذه الاصلاحات عدة قطاعات من أهمها قطاع التجارة الخارجية، ومن هذا المنطلق برزت لدينا دوافع علمية وبحثية لمعرفة انعكاسات تحرير التجارة الدولية في الدول النامية وبصفة خاصة كفاءة النشاط التجاري الجزائري والتونسي والمغربي.

وهناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- الأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية ودورها في خلق الثروة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة وأن تنوع الإنتاج والصادرات مطلب استراتيجي لأي اقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات باستمرار.

- إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول النامية بصفة عامة وقطاع التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية.

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي.

- تم اختيار دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، تونس والمغرب كحالة دراسية بالنظر إلى التحديات الاقتصادية الحديثة التي يشهدها العالم اليوم، واختبار مدى قدرتهم على مواجهة هذه التحديات، خاصة في ظل التحرير التجاري.

رابعا: أهمية الدراسة

تعتبر التجارة الخارجية بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطها بالتكوين الرأس مالي، وزيادة قدرات الاقتصاد في الانتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق

معدلات النمو ومن هنا تأتي أهمية التجارة الخارجية في كونها تحقق النمو الاقتصادي، كما تقوي العلاقات بين الأقطار العربية وخارج الدول العربية.

#### خامسا: أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.
- إبراز الخصائص والإمكانيات المتاحة للدول المغربية في ظل التحرير التجاري من أجل الرفع من نموها الاقتصادي.
- معرفة المصادر المؤثرة في التجارة الخارجية.
- معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة الخارجية في الرفع من النمو الاقتصادي.
- اضافة أطروحة جديدة للمكتبة الجامعية وتوسيع معارف الباحثين.

#### سادسا: حدود الدراسة

يتم التركيز في هذه الدراسة كحدود مكانية لها على ثلاث دول مغربية هي الجزائر، تونس والمغرب، وكان ذلك تبعا لتقاربها الجغرافي، الثقافي والتاريخي، وتقاربها النسبي من ناحية التوجهات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية واتفاقيات الشراكة، أما بالنسبة للحدود الزمنية ومن أجل جعل الدراسة أكثر ديناميكية فقد حاولنا في هذا الاطار تجميع وتحليل الاحصائيات المتوفرة والمتعلقة بتحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول المغربية الثلاث وركزنا على معطيات 2005 - 2018 وكان ذلك حسب درجة توافر البيانات من اقتصاد لآخر.

#### سابعا: المنهج المتبع

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، وسيستخدم بكافة في كل أجزاء البحث.

المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث. المنهج التحليلي والمنهج المقارن والمنهج الإحصائي للدراسة والتحليل العددي والبياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر بوضوح في الفصل الثالث والرابع.

ثامنا: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تطرقت للموضوع من عدة جوانب مختلفة مكتملة لبعضها البعض أو تخصصت في جانب معين نذكر منها ما يلي:

- الدراسة الأولى: جاءت بعنوان " العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان خلال الفترة (1970 - 2002) "، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات نمو عالية، وخلصت الدراسة إلى أن نمو الصادرات في المملكة العربية السعودية كان له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، كما توصلت نتائج اختبار السببية الثنائية والمتعددة إلى أن تأثير الصادرات في النمو الاقتصادي كان أقوى من تأثير النمو الاقتصادي في الصادرات في الأجلين القصير والطويل .

- الدراسة الثانية: جاءت تحت عنوان " النمو و التجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث صوايلي صدر الدين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، باعتماد دراسة قياسية على 26 دولة نامية لمدة 22 سنة بين 1981 و 2002، تم تقسيم تلك الدراسة إلى جانب نظري كإطار مفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي، التجارة الدولية والدول النامية، وخصص الجانب التطبيقي للدراسة القياسية. كان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة، أما بخصوص العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري فإن العلاقة قد ثبتت فقط في بعض الدول و اتصفت العلاقة الكائنة بأنها سلبية في السنوات الأولى من تطبيق سياسات الانفتاح غير أنها سرعان ما تحولت إلى علاقة إيجابية في السنوات اللاحقة.

- الدراسة الثالثة: جاءت بعنوان " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 - 2006 "، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010/2009، حيث خلصت إلي مجموعة من النتائج أن الباحث حاول إبراز الآثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني وتوضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
- الدراسة الرابعة: قامت بها شاقور سميرة جاءت بعنوان " تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1979 - 2009 "، وهي رسالة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر 2011 - 2012، واهتمت بدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الدراسة الخامسة قام بها عبد الرشيد بن ديب جاءت بعنوان: " تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر "، وهي أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002، وقد تناول فيها بداية الجانب النظري للتجارة الخارجية من خلال مختلف النظريات المفسرة لها، ليعرج على أهم التطورات التي طرأت على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية من الاستقلال إلى غاية 2004، مركزا في ذلك على تحرير التجارة الخارجية بعد 1990 وأثارها على النمو الاقتصادي، لينتقل بعد ذلك إلى سرد آفاق التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك بالحديث أساسا حول عقد الشراكة الأوروبية الجزائرية وما سببها من تسهيل لعملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة وأن المفاوضات في مرحلتها الأخيرة، والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي عدم جدوى مبدأ الاحتكار الذي تأسس عليه النظام التجاري منذ الاستقلال في بداية الستينات وكذلك عشية الانتقال بتحديد تصور جديد لإعادة صياغة تنظيم منظومة التجارة الخارجية في بداية التسعينات وفق عملية مبنية على تحرير النشاط الاقتصادي وإلى يومنا هذا فإن الواقع العملي قد أثبت قصورا في النتائج المترتبة عليه، وكذلك البحث في الآفاق المستقبلية لتحرير منظومة التجارة الخارجية، وذلك من خلال عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا من خلال عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

## - تاسعا: صعوبات الدراسة

- إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة، لا تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفات لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة، وحتى إن وجدت تختلف من مصدر لآخر.
  - صعوبات تتعلق بالواقع الاقتصادي للدول المغربية الثلاث محل الدراسة، حيث واجهتنا صعوبات تخص عدم استقرار المؤشرات الكبرى المعتمدة في التحليل مما يجعل المقارنة أمرا صعبا، كذلك صعوبات متعلقة بعدم وضوح التوجهات الاقتصادية الكبرى للدول المغربية.
  - صعوبة الترجمة والتحكم في المصطلحات.
  - الوضعية المزرية للمكتبة والبيروقراطية التي تعيق الطالب للحصول على الكتب.

## عاشرا: تقسيمات الدراسة

- حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان لذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول:
- تعرضنا في الفصل الأول إلى تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة إذ خصص المبحث الأول لماهية التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لسياسة التجارة الخارجية، وأخيرا المبحث الثالث يتناول تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة
  - وفي الفصل الثاني قمنا بالتطرق إلى مفاهيم حول النمو الاقتصادي إذ خصصنا المبحث الأول إلى مفاهيم حول النمو الاقتصادي ثم قمنا في المبحث الثاني بالتعرف على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وطرق قياسه أما المبحث الثالث فتم فيه دراسة نظريات النمو الاقتصادي.
  - وأما الفصل الثالث تطرقنا فيه للتجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي وتم تقسيمه لثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، والمبحث الثالث خصص لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.
  - وأما الفصل الرابع والأخير وهو دراسة حالة دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، تونس والمغرب فقمنا من خلاله بدراسة أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي للدول المغربية الثلاث، حيث

تطرقنا في المبحث الأول إلى الواقع الاقتصادي للدول المغربية الثلاث، أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله بالتطرق إلى تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية الثلاث، أما المبحث الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى النمو الاقتصادي في الدول المغربية الثلاث وأثر التجارة الخارجية عليه.



## الفصل الأول

تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية  
في ظل التطورات الدولية الراهنة

تمهيد:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، فالإقتصاد الوطني لكل دولة يقوم على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، فهنا تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية بينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية، فهذا تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الإقتصاد الوطني، وتعتبر المرآة العاكسة لإقتصاد كل دولة.

وتعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادية، وقد غدى هذا الاختلاف مناقشات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره بالحجج التي يملكها، ولغرض إبراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

## المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، فهي تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصادها ومع الاقتصاديات المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير وسنبرز هذا الحديث على مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والتطرق إلى أسباب قيام التجارة الخارجية وأخيراً إبراز العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف للتجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة لاقتصاد أي دولة.

### الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

أستعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للموارد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أم اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة، إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها<sup>1</sup>. فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية التجارية عبر الحدود الوطنية<sup>2</sup>.

غاية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل<sup>3</sup>.

الصادرات والواردات المنظورة، وغير المنظورة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال وتنشأ بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون

<sup>1</sup>-LASARY. LE COMMERCE INTERNACIONAL A LA PORTEE DE TOUS. OUVRAGE IMPRIME A COMPTE D'AUTEUR. 2005. PAGE 12.

<sup>2</sup>- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

<sup>3</sup>- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين وهما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع)

- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)

المعنى الواسع ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.

- الصادرات والواردات غير المنظورة.

- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

- الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح التجارة الخارجية، وعلى

المعنى الواسع مصطلح التجارة الدولية<sup>2</sup>.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات، سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة الى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار وتخصص الموارد الانتاجية بشكل عام، بالإضافة الى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الانتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومالها من آثار على الميزان التجاري.

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 217.

<sup>2</sup> - يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص 12.

كان هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما ان التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي هو ان يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة انتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي، والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلاً يشير بوضوح الى أن نمو وزيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول، أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية، فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع<sup>1</sup>.

التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضاً، فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الانتاجية، وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك الى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية، ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دوراً للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية<sup>2</sup>.

كما تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج اليه من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الاسواق المادية السلعية ( الإنتاج الدخل والعمالة ) وعلى الأسواق النقدية والمالية ( أسواق النقود والصرف الاجنبي)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص 12 .

<sup>2</sup>- جمال جويدان الجميل، مرجع نفسه، ص 13 .

<sup>3</sup>- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14 .

**المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة، ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن اتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكمن ميل أي دولة لتحقيق هذه السياسة، فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاج من السلع.

وإنما اقتضى الأمر أن تخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها لمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع لكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً، من هنا تبدوا أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الدولية، وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث وأبرز من اتبعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين مزايا الأخذ بها، وأن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته، وتزيد وبالتالي إنتاجيته من ثم يصل الى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية، ويؤدي التخصص بالطبيعة الى قيام تبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فإنه حتماً سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه من بجزء إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى، والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فإذا كان الإنسان يتقيد في تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفاهية الاقتصاد، وإذا كان تخصص الأفراد وفقاً للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي الى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية بين الدول سيؤدي أيضاً الى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة، وبالتالي زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وعلى ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص، وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة الى قيام التبادل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - جمال جويدان الجمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 - 15.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية والتي يمكن ذكرها على

النحو التالي:

مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية اذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، على عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترقى صناعته فهو بحاجة الى سلاح خام لذا تلجأ الدولة الى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه من هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من السلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية و كذا على استهلاكها من جهة أخرى<sup>1</sup>.

حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الانتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يساهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

**العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

تغيير الميزة النسبية: أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج<sup>2</sup>.

**سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي الى تركيز شديد مناظر للتجارة، حيث العديد من الدول التي تحوي الموارد الأولية كالنفط والفحم والحديد،

<sup>1</sup>- عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، دون ذكر مكان النشر، 2000، ص 14.

<sup>2</sup>- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الوطني نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1998،

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

وترداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تخصص هاته الدول في انتاج المنتجات الزراعية<sup>1</sup>.

*التجارة ونفقات النقل:* تؤثر نفقات النقل في تيار والاتجاه العام للتجارة، حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الانتاج الاجمالية، عكس مما يؤدي الى اتساع نطاق التجارة الدولية وعموما يعود قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه الى نفقات النقل. *الشركات المتعددة الجنسيات:* ناتج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الانتاجية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤدي الى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلد الأم أو المضيفة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 14.

<sup>2</sup> - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 82.



## المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية.

تعد سياسة التجارة احدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وتختلف أدوات تطبيقها حسب نوع السياسة المتبعة، انفتاحية كانت أو حمائية، وسنحاول في هذا المبحث توضيح المقصود بالسياسة التجارية وأهدافها، ثم ابراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين لكل نوع من هذه الأنواع، وصولاً الى أهم أدوات سياسة التجارة الخارجية.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهدافها.

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهم أهدافها.

### الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية.

للسياسة التجارية الخارجية عدة تعاريف والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

هي مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعتبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق<sup>1</sup>.

مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية.

تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته<sup>2</sup>.

مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإنها السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق<sup>3</sup>.

مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

<sup>2</sup> - يوسف مسعدوي، دراسات في التجارة الدولية، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 124.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية.

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية كما يلي:

الأهداف الاقتصادية: وتمثل فيما يلي:

- زيادة موارد الخزينة العامة لدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج<sup>2</sup>.
- الأهداف الاجتماعية: وتمثل فيما يلي:
  - حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
  - إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
  - العمل على حماية الصحة العامة من خلال استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.
- الأهداف السياسية والإستراتيجية ويمكن ذكرها على النحو التالي:
  - توفير أكبر قدر من الاستقلال وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
  - تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصاً الأمن الغذائي.

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 70.

<sup>2</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 222 - 223.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات و الحروب<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية.**

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة، وهي التصدير و لاستيراد فإن القواعد والإجراءات منصبه على هاتين القاعدتين في الدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

**الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية وحجمها.**

**تعريف سياسة الحماية التجارية.**

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها <<تبني الدولة لما مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ اجراءات لقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية<sup>2</sup>>> حجج أنصار سياسة الحماية التجارية:

يستند أنصار الحماية التجارية الى مجموعة من الحجج والتي يمكن ذكرها على النحو

التالي:

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية والمتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

- تحديد وضع تعريفية جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية الى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة<sup>3</sup>.

- مواجهة سياسة الاغراق المتعلقة، والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار اقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 300.

<sup>2</sup> - السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999، ص 137.

<sup>3</sup> - رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دون ذكر دار النشر، ومكان النشر، 2000، ص ص 282 – 283.

<sup>4</sup> - عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 289.

- اتباع هذه السياسة سوف يؤدي الى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها، وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل انفاقه من السلع الأجنبية الى البدائل المحلية.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية وحجمها.**

**تعريف سياسة الحرية التجارية.**

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها >> تلك السياسة التي تقوم على اصدار القوانين واللوائح واتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحقيق القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي<sup>2</sup>. <<

**- حجج أنصار سياسة الحرية التجارية.**

ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي:

أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية، كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، وأن الحماية ستؤدي الى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الانتاج الى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة. أن الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن انتاجها محليا، إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما اجراءات الحماية فإنها تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين هذه الزيادة. تؤدي الحرية الى تنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج الامر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

أن حرية التجارة تساعد على الانتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول لبعض مشاريعها الانتاجية الى مستوى حجم الانتاج الأمثل نظرا لقلّة المطلب المحلي على السلع

<sup>1</sup> - رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص ص 93 - 108.

<sup>2</sup> - السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 249.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج الى طلب اضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحرية التجارية<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية.**

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد وتمثل في وسائل سعرية وكمية وتنظيمية انفصلها فيما يلي:

### **الفرع الأول: الأدوات السعرية:**

وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت من صادرات أو واردات فالرسم اذا ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو اليها، والرسم ينقسم الى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

أما رسم الواردات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه، أما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي.

والرسم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للموارد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات، وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

الرسوم القيمية: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

الرسوم النوعية: تعرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 - 2003، ص 119.

<sup>2</sup> - عادل محمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 245 - 246.

الإعانات: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية<sup>1</sup>.

نظام الاغراق: يتمثل نظام الاغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة انتاجها، أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، يمكننا أن نميز ثلاثة أنواع هي: الاغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من نوع معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

الاغراق القصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصة في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق الهدف.

الاغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز انتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في أعضاء المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج<sup>2</sup>.  
- تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب أو لم يتخذ.

فتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية<sup>3</sup>. ولتخفيض سعر الصرف أسباب عديدة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذا بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال الى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - MICHEL RAINELLI, L'ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE, 6EME EDITION, EDITION LA DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, PAGE 44.

<sup>2</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

<sup>3</sup> - راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 324.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان زكي ابراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، الدار الجامعات المصرية، دون ذكر سنة النشر، ص 129.

## الفرع الثاني: الأدوات الكمية.

نحصر أهمها فيما يلي:

نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) قياسي (مبالغ) الحظر المنع: يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، كما يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين: حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي. حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص ( إذن ) سابق من الجهة الادارية المختصة بذلك<sup>1</sup>.

## الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية.

يمكن تمييز هذه الأدوات، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع وإجراءات الحماية الادارية والتكتلات الاقتصادية:

المعاهدات التجارية: وتعقدتها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين وتتضمن الإشارة الى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

اتفاقات الدفع: وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، ومنه تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقبتين بالقيود في حساب مقاضاة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى إضافة الى ذلك أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

<sup>1</sup> - جميل، محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 226-227.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

الحماية الإدارية وهي تعرف على أنها عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض اعاقه حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية.

التكتلات الاقتصادية الدولية: وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ العديد من الأشكال أهمها: منطقة التجارة الحرة: أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

الاتحاد الجمركي: ويتفق مع سابقه من حيث الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الاعضاء فضلا عن توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد على مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن في سنة 1944.

الاتحاد الاقتصادي: هو التعاون بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية وتحرير حركات رؤوس الأموال وإنشاء مشروعات، كل هذا من أجل انشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول.

الاندماج الاقتصادي الكامل: إضافة الى الإتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول مثل السوق المشتركة.

التكتلات الاقتصادية الدولية: كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التنمية والزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 297.



المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة.

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم مبدأ أساسياً من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، ولعبت هذه الأخيرة دوراً في إفراج الاقتصاد الدولي من حالة الركود من خلال تحرير التجارة التي اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول أسسها وطبيعتها الضوابط التي ينبغي أن تحكمها، وانقسمت النظريات إلى عدة مدارس، حيث جاءت بعض منها لتطوير الأفكار السابقة وإضافة بعض التحسينات لها، وسنتناول في هذا المبحث أهم التطورات الدولية في مجال التجارة الخارجية وأهم النظريات التي تناولت موضوع تحرير التجارة، وصولاً إلى مكاسب وآثار التجارة الخارجية.

**المطلب الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.**

سنطرق في هذا المطلب إلى النظرية الكلاسيكية التي تتضمن نظرية المزايا المطلقة ونظرية المزايا النسبية، ثم بعدها النظرية النيوكلاسيكية التي نبرز فيها إسهامات كل من هكشر وأولين في التجارة الخارجية، وأخيراً نتكلم عن النظرية الحديثة للتجارة الخارجية التي تحوي إسهامات عديدة لمفكرين اقتصاديين على غرار لندر و فرنون وجونسون.

**الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.**

استحوذ رجال الأعمال عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على حريتهم الاقتصادية غير المحدودة في اختيار الحقل الذي يمارسون بداخله نشاطهم الاقتصادي في حرية تامة، ولذلك وجد لأول مرة في التاريخ الإنساني النشاط الاقتصادي الفردي الحر بفلسفته وأصالته الفردية التي اثرت بالفعل في الطبقة المثقفة والسياسيون وزعماء الصناعة فدمجتهم جميعاً بطابعها الحر في كافة الميادين.

وبعد ذلك الوقت انتهت الرقابة الاقتصادية المختلفة التي فرضها التجارون على الصناعة والتجارة الخارجية وأصبحت في خبر كان، وبعد ذلك أصبحت الصناعة حرة من القيود الحكومية المنظمة، كما أصبحت التعريفات الجمركية في أقل مستوى ممكن أو تكاد تكون حرة من كل قيد

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

جمركي<sup>1</sup>، وتشمل إسهامات كل من الميزة المطلقة لآدم سميث و الميزة النسبية لدفيد ريكاردو والقيم الدولية لجون استوارت ميل، والتي يمكن شرحها على النحو التالي:  
نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث.

تحدث آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عن فوائد حرية التجارة، فأوضح حرية التجارة تتيح للبلد الإفادة من مزايا تقسيم العمل، لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام الميركانتيلي، ذلك النظام الذي أرسى قواعده أصحاب مذهب التجاريين، كما سبقت الإشارة فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس، ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة آدم سميث تبين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين، المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول، والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه إذا كان في مقدار بلد أجنبي أن يمدنا أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشترها منه ببعض انتاج صناعتنا، أي أن سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما، لنضرب المثال التالي للتوضيح.

لدينا بلدان هما سوريا ومصر ينتجان سلعتين هما القمح و القماش، بحيث أن نفقات انتاج الوحدة من السلعة كالتالي:

جدول رقم 01: يبين نظرية النفقات المطلقة.

البلد	السلعة	القمح	القماش
سوريا		30	40
مصر		40	20

في مثل هذا المثال تنتج مصر القمح بتكلفة قدرها 40 ساعة عمل للوحدة تنتجه سوريا بتكلفة قدرها 30 ساعة عمل للوحدة، وتنتج مصر القماش بتكلفة قدرها 20 ساعة عمل للوحدة بينما تنتجه سوريا بتكلفة قدرها 40 ساعة عمل للوحدة، واضح أنه من الأفضل أن توجه مصر مواردها لإنتاج القماش ومبادلته بالقمح و أن توجه سوريا مواردها لإنتاج القمح ومبادلته

1 - صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية من عهد التجاريين الى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974، ص 94

بالقماش، بدلا من أن يوجه كل منهما موارد لإنتاج كل من السلعتين أو باستعارة عبارة آدم سميث نفسها، طالما أن سوريا تنتج القمح بتكاليف أرخص فمن الأفضل أن توجه مصر مواردها من العمل لإنتاج القماش وتبادلها بالقمح السوري، فاختلاف النفقات المطلقة عند آدم سميث أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي، ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية<sup>1</sup>.

وجهت عدة انتقادات لأفكار آدم سميث، لأن ربما خطر للقارئ أن يسأل نفسه، ماذا لو كان أحد البلدين ينتج كلا من السلعتين بنفقات أقل من نظيرتها في البلد الآخر؟ حسب منطق النفقات ليس ثمة فرصة لقيام التجارة لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من بلد آخر دون أن يصدر له شيئا.

لم يخطر ببال آدم سميث أنه حتى وأن كان أحد البلدين له تفوق مطلق على بلد آخر في إنتاج كل من السلعتين، فإنه قد يكون هناك مجال للنفع من التجارة، فالأمر هنا يتوقف على اختلاف النفقات النسبية وليس اختلاف النفقات المطلقة، ولقد كان تصحيح هذا التصور الخاطئ هو الإسهام الحقيقي لدافيد ريكاردو وهو في حقيقة الأمر أحد أعلام النظرية التقليدية في التجارة الدولية<sup>2</sup>.

هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية آدم سميث، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية لا تخشى المنافسة عليها من الدول الأخرى ومن ناحية أخرى لا يرى آدم سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتلاك للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته.

نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو.

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية، الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها

<sup>1</sup> - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافي، ط3، دار النهضة العربية، دون ذكر مكان النشر، 1986، ص ص 17 - 18.

<sup>2</sup> - أنظر جودة عبد الخالق، نفس المرجع، ص ص 19 - 20.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

كذلك نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية<sup>1</sup>، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون.

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة، فإن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالنفقات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة<sup>2</sup>، ويستند قانون النفقات الى مجموعة من الافتراضات وهي على النحو الآتي:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بن الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة، وهذا يدل أن منحى عرض السلعة يكون أفقيا .
- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.
- انعدام نفقات النقل والتعريفية الجمركية.
- تتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة.
- استخدام نظرية للقيمة في تمييز السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل والأذواق المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

1- ANDREW HARISON ET

AUTRES.{{BUSINESS INTERNATIONAL ET MONDIALISATION}} TRADUIT PAR SIMIEON FONGANE. 1<sup>ERE</sup> EDITION. EDITION DE BOECK. PARIS. FRANCE. 2004. PAGE 279.

2- PATRICKA. MESSER LIN. COMMERCE INTERNATIONAL. 1<sup>ERE</sup> EDITION. THEMIS ECONOMIE. 1998. PAGE 18.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

- التوظيف الكامل لعوامل الانتاج<sup>1</sup>.

- يرى ريكاردو أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام التجارة الدولية، وأنه يلزم اختلاف النفقات النسبية لقيامها.

فما هو المقصود بالنفقات النسبية؟

يقصد بها أحد معنيين مترادفين: (أ) النسبة بين نفقة الانتاج لنفس السلعة في البلدين (أ) و (ب) النسبة بين نفقة الانتاج للسلعتين داخل البلد الواحد، ونصور المقصود بالاستعانة بالبيانات في الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح نظرية النفقات النسبية.

السلعة	القماش	القمح	النفقة النسبية (ب)
سوريا	40	20	0.50
مصر	20	15	0.75
النفقة النسبية (أ)	0.50	0.75	

من واقع بيانات الجدول نجد، طبقا للمفهوم الأول للنفقات النسبية، أن النفقة النسبية في مصر بالنسبة الى سوريا هي 0.50 في انتاج القماش و 0.75 في انتاج القمح. وطبقا للمفهوم الثاني، فإن النفقة النسبية للقمح الى القماش هي 0.75 في مصر و 0.50 في سوريا.

أرقام النفقات المطلقة في هذا المثال توضح التفوق المطلق لمصر في كل من السلعتين، لكن ماذا عن نفقات النسبية؟ بتفحص أرقام السطر الأخير من الجدول نلاحظ أن درجة التفوق أو التميز النسبي لمصر على سوريا في انتاج القماش أكبر منهما في انتاج القمح، حيث أن نفقة انتاج القماش في مصر 0.50 نفقة انتاجه في سوريا، بينما تبلغ نفقة انتاج القمح بها 0.75 نفقة انتاجه في سوريا، ومن الناحية الأخرى بتفحص أرقام العمود الأخير من الجدول نلاحظ أن نفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة الى القماش أقل في سوريا منها في مصر حيث أن نفقة انتاج القمح في سوريا بينما تبلغ 0.75 نفقة انتاج القماش في مصر.

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 39 - 40.

مما تقدم يمكن لنا، بناء على بيانات النفقات المقارنة لإنتاج القمح والقماش في كل من مصر وسوريا الواردة في الجدول (02)، نلاحظ ما يلي:

أولاً: أن النفقات المطلقة كل من السلعتين في مصر أقل منها في سوريا أي أن إنتاج وحدة من القمح أو القماش يحتاج لعدد من ساعات العمل في مصر أقل مما يحتاجه في سوريا، من هنا نقول أن لمصر ميزة مطلقة على سوريا في إنتاج كل من السلعتين. ثانياً: أن النفقات النسبية لإنتاج القمح في سوريا أقل منها في مصر، والنفقات النسبية لإنتاج القماش في مصر أقل منها في سوريا، من هنا نقول أن لسوريا ميزة نسبية على مصر في إنتاج القمح، وأن لمصر ميزة نسبية على سوريا في إنتاج القماش.

وتأسيساً على هذا الاختلاف في النفقات النسبية، فإن التبادل الدولي يقوم بين كل من سوريا ومصر على أساس أن تخصص سوريا في إنتاج القمح وتصديره الى مصر، وأن تخصص مصر في إنتاج القماش وتصديره الى سوريا، بهذه الطريقة سوف يعد البلدان أنهما يحصلان بنفس القدر من الموارد على قدر أكبر من كل من القمح والقماش نتيجة للتخصص<sup>1</sup>.

وجهت عدة انتقادات لأفكار ريكاردو والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

لقد بينت نظرية ريكاردو فرضيتين، المنافسة التامة وثبات الغلة وهما فرضيتان غير واقعتين إذ ينبغي التخلي عنهما:

لمصالح فرضية المنافسة الناقصة، خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي كاحتكار قلة.

النظرية مبنية على منطق الاختلاف بين الأمم، مما يعني أن أية دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة ومستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات، وعليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الهام من المبادلات الذي يتم بين الدول المتقدمة التي تتشابه اقتصادياتها من حيث مخصصات العوامل وتتقارب مستويات تقدمها، كما تتشابه المنتجات هي محل تجارتها.

النظرية لا تفسر المبادلات التي بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات بل أنها، لا تأخذ في الحسبان وجود هذه الشركات<sup>2</sup>.

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.

- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.

<sup>1</sup> - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 - 21.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 10، 2004، ص 135.

عدم تماثل الأذواق.

افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها<sup>1</sup>.

وقد أثبتت الأحداث العالمية، خاصة الأزمة العالمية الكبرى لسنة 1929 خطأ افتراض التوظيف الكامل، وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية<sup>2</sup>.

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات الموجهة لها تتميز بتحليل سليم ومتناسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو والتي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي إذ يبحث جون ستيوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة، وذلك بتحديد معدل التبادل الفعلي وليس الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين، وحتى يوضح ذلك اعتمد على ابراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، حيث ريكاردو اعطى تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية انتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة، أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الانتاج النسبية وبصدد تحليل حالة التبادل الدولي<sup>3</sup>، فهو الذي ساهم في الاجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي 1848، واهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى، فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي ابراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي<sup>4</sup>، فبالنسبة لهذه النظرية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام

<sup>1</sup>- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، ط 2، الدار المصرية، القاهرة، 1993، ص 104.

<sup>2</sup>- محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1997، ص 47.

<sup>3</sup>- خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العلمية للتجارة مع التطبيق على السعودية، معهد الادارة العامة، دون ذكر مكان النشر، 2009، ص 21.

<sup>4</sup>- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 58.

التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية الى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية للنقد أيضا:

فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملئ شروطها.

اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قييدا على تلك النظرية، فما هو الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط ؟، فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد اجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال المتعلق بنفع التجارة الدولية فتجد الاجابة عنه نظرية الطلب المتبادل، مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانه من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن النظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا، وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم.

يرى دافيد هيوم<sup>1</sup> في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع بين الدول دون الحاجة الى وضع سياسة هادفة من جانب الدولة، فإذا زاد المعدن النفيس لدى الدولة عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، وهذا ما يؤدي الى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي الى العجز

---

<sup>1</sup> - فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية والتاريخ الاسكتلندي، ولد في سنة 1711، وتوفي في سنة 1797، تأثر في أفكاره بأدم سميث.



في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة الى العالم الخارجي، بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن نفيس.

ومن هنا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي أن يوضح عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة المعدن النفيس.

نقد وتقدير للنظرية الكلاسيكية.

أدت التطورات التي طرأت على الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية الى وضع النظرية الكلاسيكية في اطار ولي عهده وانقضى، ان زوال المنافسة الفعالة ومرونة الأثمان وقيام أجهزة مركزية للتخطيط في نطاق يشمل أقطار بجملتها وقيام مؤسسات دولية ذات شأن كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتجارة، كل ذلك قد جعل من التجارة الدولية جهازا يختلف كل الاختلافات عن جهاز القرن التاسع عشر الذي نشأت النظرية الكلاسيكية في كنفه، كما أن انتشار النظم الاشتراكية العديدة في بعض بلاد الكتلة الشرقية والاشتراكية المخففة في بعض الدول النامية أدى الى أحكام الرقابة على التجارة الدولية، واعتبارها ركنا هاما من أركان النشاط الاقتصادي الذي ينبغي الاشراف عليه ورقابته ؛ لما له من علاقة قوية ببرامج التنمية في البلاد، ومن ثم اتخذت التجارة الدولية سواء نتيجة للتيارات الاشتراكية أو للتطور الطبيعي للاقتصاديات القومية نفسها أشكالاً جديدة، كنظام الاتجار الحكومي وتأميم مؤسسات للتجارة الدولية وما يتبع ذلك من اجراءات كنظام حصص الاستيراد ونظام الرقابة على الصرف وما الى ذلك من الاجراءات الحكومية ذات الطابع الاشتراكي التي جعلت من النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بشكلها القديم، الذي نسج خيوطه آدم سميث وريكاردو و جون ستيوارت ميل وغيرهم، وكأنها استنفذت أغراضها وتحتاج بالتالي الى شيء غير قليل من التنقيح الذي يلائم ما طرأ على الاقتصاد من تقدم، وما طرأ على العلاقات الاقتصادية الدولية من تطور.

ولكن على الرغم من هذه الانتقادات فمن المسلم به أن النظرية الكلاسيكية انما تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الدولية بوجه عام، فنحن ننظر الى التبادل على أساس المزايا النسبية لا المطلقة، ولعل أهم ما في النظرية هو دفاعها العلمي القوي عن التخصص الدولي وحرية التجارة، وتفسيرها للمكاسب التي تنجم عن تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تنتجها بأقل

التكاليف، وحينئذ تستطيع أن تصدر هذه السلع لتستورد في مقابلها سلعا أخرى، كان يمكن أن تنتجها ولكن بتكاليف أكثر<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: النظرية.

جاءت هذه الطريقة تطويرا للاسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي:

#### نظرية هكشر وأولين:

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية الى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو الى قيام التبادل بين الدول، اضافة الى اتخاذ العمل كعنصر أساس وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعو الى اختلاف هذه النفقات بين الدول أي أنها بهذه الصورة تحدد متى التجارة الدولية، ولا تفسر لماذا تقوم؟، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، الشيء الذي عمد الى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وان قد اعتمد على أفكار هكشر وهذا ما أدى الى تسمية النظرية بنظرية هكشر - أولين.

يعود ظهور نظرية عناصر الانتاج في التجارة الخارجية الى الاقتصاديين السويديين " ايلي وهكشر " في كتاب بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919، والى تلميذه " برتل أولين " والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان " التجارة الاقليمية والتجارة الدولية " الذي أصدره سنة 1933<sup>2</sup>.

وقد بنى أولين وهكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
- عوامل الانتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة، ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
- ليس هناك تكاليف نقل.
- التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
- ليس هناك فروق في نوعية عناصر الانتاج بين المنطقتين.
- يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال والأخرى تتفوق في غزارة العمل.

<sup>1</sup> - صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص ص 110 - 111.

<sup>2</sup> - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999، ص 144.

كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة<sup>1</sup>.

وقد توصلنا الى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع الى اختلاف

وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول<sup>2</sup>.

فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل وأخرى في عنصر الأرض وأخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا، وقد اعتمد هكشر - أولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد وربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها، هذا يجعل سعر الأراضي الزراعية فيها مخفضا مقارنة بدولة أخرى أصغر منها، وكذلك بالنسبة للدول المتقدمة والتي لها وفرة في رأس المال و التكنولوجيا، يكون سعر رأس المال والتكنولوجيا أقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، وبالتالي فالسلع التي تتطلب عنصر الأرض مثل المحاصيل الزراعية ستكون أرخص في الدول التي تتوفر على هذا العمل، وكذلك بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف والتكنولوجيا العالية الدقة ستكون أرخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى.

وجهت عدة انتقادات لنظرية هكشر - أولين والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الإنتاج و اهمالها للجانب النوعي لعناصر الإنتاج. افتراض النظرية لتجانس عوامل الإنتاج في كل البلدان وفي الحقيقة أنه افتراض غير واقعي، لأن هذه العوامل تتنوع وتختلف من بلد لآخر. اهمال النظرية لانتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى، لأن الواقع يثبت ويبين حركة عناصر الإنتاج، خاصة رأس المال والعمل بين الدول. ليس بالضرورة أنه اذا كانت الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد ما، أنه يؤدي الى انتاج سلع كثيفة من هذا العنصر. تفرض النظرية تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة، وبذلك تتناسى وتهمل الأسواق الاحتكارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، دون ذكر مكان النشر، 2009، ص 22.

<sup>2</sup> - جمال جويدان الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>3</sup> - أنظر، سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 68 - 73 .

لكن السؤال الذي يطرح بنفسه هو ما مدى صحة هذه النظرية ؟، وما هي الاختبارات التي تعرضت لها ؟، وما الاصلاحات التي شملتها ؟  
في هذا الصدد يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها، بقي أن نشير الى أن مساهمة هكشر-أولين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو ولتفسير أسباب التبادل الدولي.  
لغز ليونيتيف.

قام ليونيتيف بدراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا، وذلك كتطبيق مباشر لنظرية هكشر-أولين، والمفروض نظريا أي حسب نظرية هكشر-أولين أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال، وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، وكذلك لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمل، لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل، ولكن نتائج الدراسة التطبيقية أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل، أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال، وهذه نتيجة عكسية للنظرية، وهذا ما يسمى بلغز ليونيتيف، ولكن ليونيتيف قدم تفسيراً لهذا اللغز، حيث قرر أن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العامل الأجنبي، وبالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في ثلاثة يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في رأس المال، ومن ثم تنتج وتصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهذا هو التفسير النظري، ولكن يوجد عامل آخر أدى الى هذا اللغز وهو أن ليونيتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا، ولكن تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمداً تماثل دالة السلعة الواحدة ومن ثم أدى الى نتيجة عكسية وفي الواقع فإن دالة انتاج السلعة الواحدة غير متماثلة، حيث يوجد اختلاف في دالة انتاج السلعة الواحدة<sup>1</sup>.

قام ليونيتيف بتقدير كمية رأس العمل ورأس المال المطلوبين لإنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من سلع الصادرات ونفس مقدار الانتاج من السلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية.

باستخدام جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947، والجدول التالي يبين الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة ومن السلع المنافسة للواردات (وفق أسعار 1947).

<sup>1</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 2009، ص 104.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

جدول رقم: 03 الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947).

جدول رقم (03): يوضح الاحتياجات من رأس المال والعمل.

السلع المنافسة للواردات	الصادرات	لما قيمته 1 مليون الدولار الاحتياجات من
3091339	2550780	رأس المال (بالدولار بأسعار 1947).
170004	182313	العمل (بالعامل في السنة).
18 ألف دولار	14 ألف دولار	رأس المال لكل عامل (ألف دولار).

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 127.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن انتاج ما قيمته 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2.6 مليون دولار والى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل.

اما انتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات، فإنه يتطلب استخدام كمية رأس المال تقدر بحوالي 3.1 مليون دولار و الى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل. من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل، بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

نستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل، بينما السلع المنافسة لواردها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج ليونيتيف أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الانتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال وهذا عكس ما هو شائع من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل، فإن العكس هو الصحيح.

ومن هذا فإن محاولة ليونيتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بنيت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

وفي حقيقة الأمر أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج تميزت بإثبات والسكون، وهذا ما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع وعاجزة عن تفسير حقائق العلم الاقتصادية، التي تمتاز بالتغيير المستمر، ومن هنا ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعنى بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية.

### الفرع الثالث: بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الدولي في اطار العلاقات الدولية الجديدة ويرتكز هذا التحليل على الديناميكية فيما يتعلق بالتجارة الدولية. نظرية ليندر للتجارة الدولية.

يعتبر الاقتصادي السويدي استيفيان ليندر من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية.

لقد اهتم ليندر بالتجارة الخارجية في اطارها الديناميكي اذ ركز على الوضع الاقتصادي وآثاره على التبادل الدولي، واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة، ولقد فرق في هذا الاطار بين الدول القادرة على التكيف مع التقلبات التي يعرفها الوضع الاقتصادي، الاعادة تخصيص مواردها وبين الدول التي ليس لها القدرة على التكيف وعدم قدرتها على اعادة تخصيص مواردها، ومن هنا تكون المنافع من التبادل لصالح المجموعة الأولى على حساب المجموعة الثانية، ولقد تطرق ليندر في تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية، حيث الأولى تتم بين دول لا توجد فيهما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج أما الثانية فهي تقوم بين الدول النامية والمتقدمة، أما في ما يخص الصناعية فيرى ليندر أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة، وقد تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، ومن هنا يعتبر ليندر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 91.

كما هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد صادرا والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية استيفيان ليندر هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي لليندر تدور كلها حول فكرة واحدة، وهي الدراية بظروف السوق المحلية قبل الدراية بظروف السوق الخارجية من بينها نذكر ما يلي:

القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبني على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة. إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع، فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج وحل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق الى الأسواق الخارجية.

تعديل أي نوع من السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل والتطوير.

لكل هذه الأسباب نجد من الصعب تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة إلا إذا انتجت هذه السلعة لمواجهة طلب في السوق المحلية في بداية الأمر.

وقد وضع استيفيان ليندر مفهوم " كثافة التجارة "، وذلك حتى يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، إذ رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل ( الدين، اللغة، المناخ )، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.

رغم ما وجه لنظرية استيفيان ليندر من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية، ليست امتداد للسوق الداخلية، وكذلك أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة<sup>1</sup>، الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا، إلا أن نظرية استيفيان ليندر أعتبرت تطورا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظرية لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم.

<sup>1</sup>- ANDREW HARISON. ET AUTRES. OP. CIT. PAGE 284.

كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد امكانيات التخصص الدولي اضافة الى تأكيد الفارق الجوهرى بين الهيكل الاقتصادى للدول النامية والدول المتقدمة، اذ أنها تنقل من التحليل النظرى الى الواقع الاقتصادى.

كاستنتاج لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادى المرن، أي الدول المتقدمة ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادى الجامد، ونقصد بذلك الدول النامية ويترتب على ذلك اتساع الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية و المتقدمة، فالتبادل الدولى طبقا لنظرية استيفيان ليندر ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول النامية و المتقدمة، بل أنه يؤدي الى زيادة حدة التفاوت بينهما، وعلى قدر المجهودات المبذولة لم يستطع ليندر تقديم تفسير متكامل لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية، لهذا ظهرت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظرية ليندر لتطوير نظرية هكشر- أولين وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمى وتتفق معها في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية بالاعتماد على جانب العرض أي الدور الذى تلعبه عوامل الانتاج من حيث وفرتها النسبية أو ندرتها في اختلاف المزايا النسبية الطبيعية، لكن أوجه الاختلاف وهو الشيء الجديد الذى أضافته هذه النظريات أي وجود مصادر جديدة لاختلاف المزايا النسبية، تمنح الدولة ميزة نسبية مكتسبة ويمكن اجمالها في التطور التكنولوجى ورأس المال البشرى واقتصاديات الحجم.

نموذج الفجوة التكنولوجية.

وضع بوسنر POSNER هذا النموذج في سنة 1961<sup>1</sup> معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات انتاجية جديدة وهذا يعطي للمنشأ المخترعة والدولة ميزة احتكارية، لكنها مؤقتة في السوق العالمى، بحيث أنها تزول بمجرد انتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة، كما أشار بوسنر أيضا الى وجود نوعين من فترات الابطاء في عملية الانتشار الدولى للتكنولوجيات الحديثة والتي يمكن ذكرها على النحو التالى:

فترة ابطاء رد الفعل، ويطلق عليها كذلك فجوة تأخر الطلب وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول

<sup>1</sup> - سامى خليل، الاقتصاد الدولى، نظرية التجارة الدولية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 260.



## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

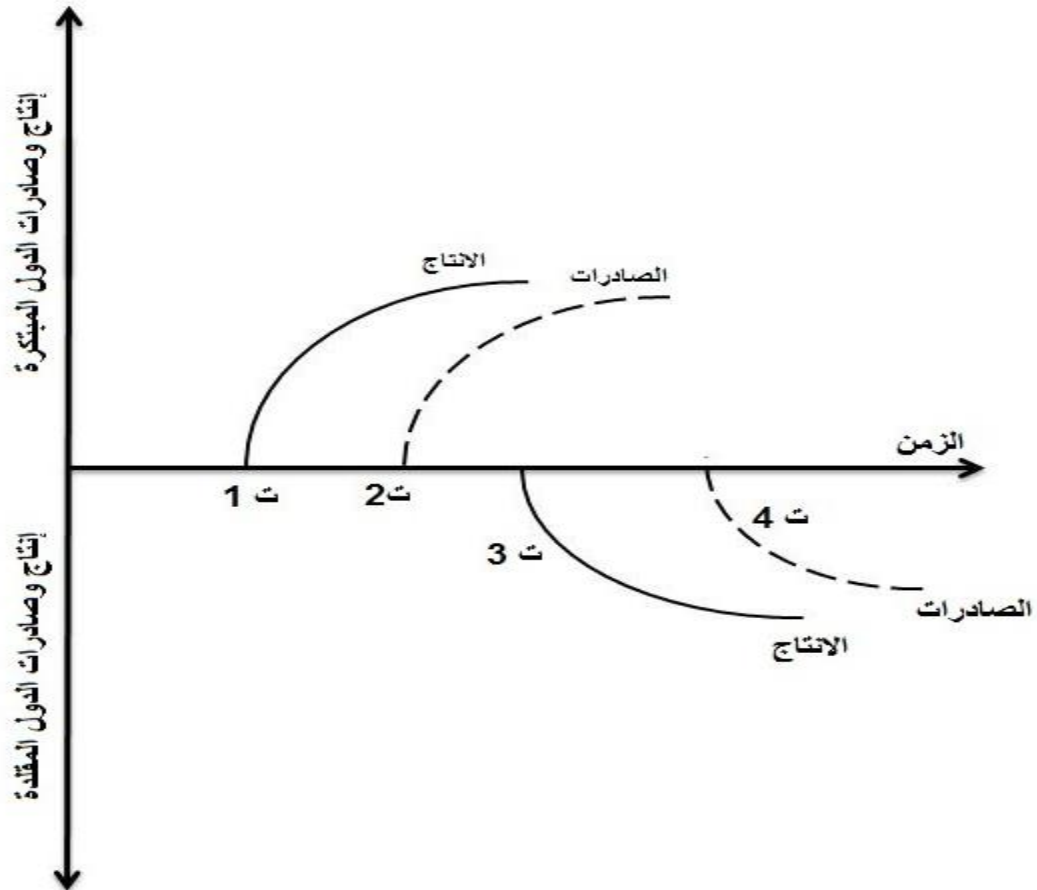
الأخرى على حاجاتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، وهذا يتحقق عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة الى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة يعترفون برد فعل ملائم.

فترة ابطاء التقليد، وهي تشير الى الفترة الزمنية بين انتاج السلعة الجديدة لأول مرة ( الإنتاج الأصلي )، و انتاج الدول الأخرى لها الإنتاج المقلد، وعند هذه تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها (الإنتاج المحلي المقلد) في البلدان الأخرى.

ويختلف هنا المدى الزمني للفترتين بحيث تكون فترة ابطاء التقليد أطول زمنا من فترة ابطاء الطلب، والفترة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة.

والشكل الموالي يبين بوضوح نظرية الفجوة التكنولوجية.

الشكل رقم: (01): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، الدار المصرية

الليبنانية، القاهرة، المصرية، 1991، ص 221.

اتضح من الشكل أن المرحلة الأولى بين ت1 وت2 هي المدة الفاصلة بين إنتاج المنتج الأول مرة ثم تصديره إلى الخارج، أما المرحلة الثانية بين ت2 وت3 هي الفجوة التكنولوجية معبرا عنها بالمدة الفاصلة بين التصدير من الأصلي للمنتج وتقليده أو إنتاجه بنفس المواصفات في بلد الاستيراد، والذي تتبعه مرحلة أخرى معبرا عنها في الشكل بين ت3 وت4 والتي تعني تصدير المنتج المقلد إلى بلدان أخرى أقل تكنولوجية من البلد الأول فتستمر الحلقة إلى نهاية المنتج واستبداله بأخر. رغم الأهمية الكبرى لنظرية الفجوة التكنولوجية، إلا أنها لم تستطيع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما:

- ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟
  - لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، دون غيرهم من الدول، سواء كانت من الدول الصناعية الأقل تقدما مثل بلجيكا، اسبانيا، هولندا، أو دول العالم النامية؟
- فنموذج الفجوة التكنولوجية لم يكن قادرا على الإجابة عن هذين السؤالين، الأمر الذي شكل ثغرة فيه، فكان للنموذج دورة حياة المنتج أن يتصدى للإجابة عليهما.
- 3- نموذج دورة حياة المنتج.

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة فيرنور سنة 1966، فحسب هذا النموذج في الوهلة الأولى من إنتاج منتج جديد، فإنه يستلزم توفير يد عاملة ماهرة للإنتاجية، وبعد أن يصل المنتج إلى مرحلة النضج ويلقي القبول من طرف المستهلكين ويصبح معتمدا لدى لدولة وتستطيع إنتاجه بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح أقل احتياجا لليد العاملة الماهرة، وبعدها ستنقل الميزة النسبية في المنتج من الدولة المتقدمة صاحبة السبق في إنتاجه إلى الدولة الأقل تطورا والتي تتوفر على عمالة أرخص، وهذا ربما سيكون مصاحبا بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا إلى الدولة الأقل تطورا.

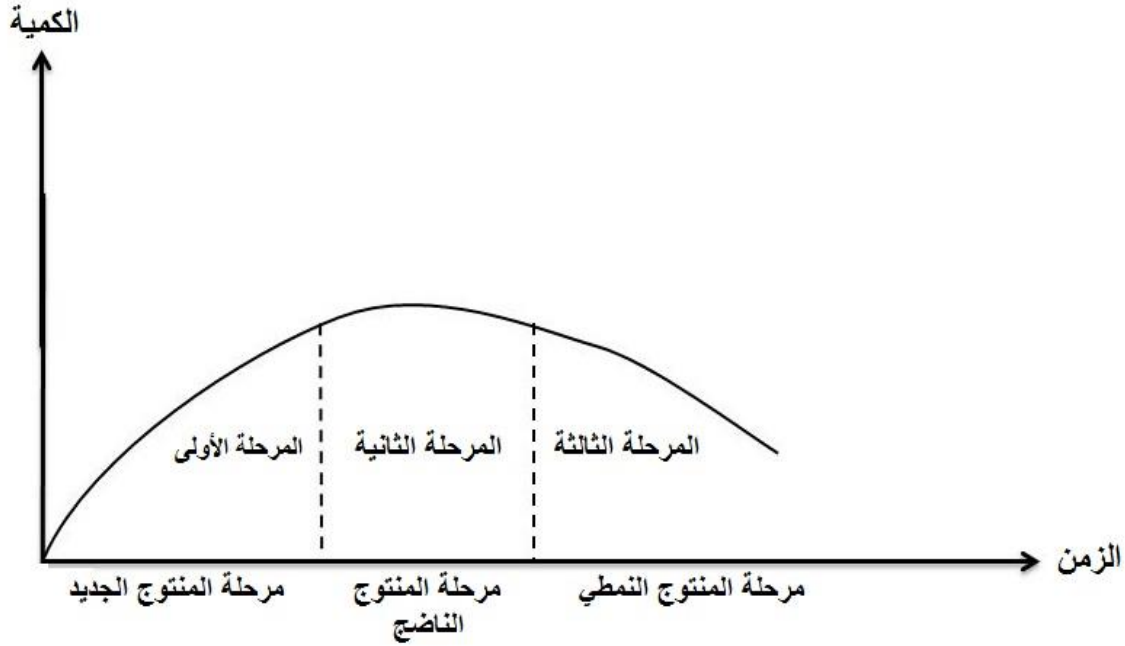
فحسب هذا النموذج فإن المنتج يمر بخمس مراحل أساسية، والتي يمكن ذكرها على النحو

الآتي:

- ◆ ابتكار المنتج.
- ◆ توسيع النطاق بغرض التصدير.
- ◆ اعتماد المنتج بداية في الخارج عبر التقليد.
- ◆ ظهور المنافسة، وبالتالي بيع المنتج بأقل الأسعار مقارنة بالأسعار الابتدائية.

◆ انتقال الشركة إلى الخارج، أما بغرض الاستثمار لتغطية السوق المحلية أو الإنتاج للتصدير<sup>1</sup>. ويمكن التعبير عن دورة حياة المنتج بثلاثة مراحل أساسية يمر به في بلد الإنتاج الأصلي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02) دورة حياة المنتج.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، مرجع سبق ذكره، ص 224.

من الشكل نميز ثلاثة مراحل وهي على النحو التالي:

أ. مرحلة المنتج الجديد: وهي المرحلة الأولى دورة حياة المنتج وتتميز هذه المرحلة بأن نشاط البحث و التطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتج الجديد إلى الوجود، ومنه فإن الاستثمار في هذا النشاط يتوقف على عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارات المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطور، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

★ وجود سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.

<sup>1</sup> - DOMINICK SALVATORE. INTRODUCTION TO INTERNATIONAL ECONOMICS. THIRD EDITION. JOHN WILEY AND SONS. SINGAPORE. 2012. P 93.

★ ضرورة توفير طاقة تكنولوجية، سواء كانت بشرية (علماء، خبراء، علماء متخصصين.....الخ) أو ماديا (آلات، معدات متطورة.....الخ) من شأنها أن تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة.

★ وجود قدرة تنافسية لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الاختراع لمواجهة المنافسين.

ب. مرحلة المنتج الناضج: تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتج عدة خصائص، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

أولا- خصائص مرحلة المنتج الناضج:

• اختفاء العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق، سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين.

• استقرار الأساليب و الوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتج الجديد.

• رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.

• زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي الى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق من الاستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيات عالية الى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيات نمطية.

• سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج.

• سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير التي تنشأ عنها مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

ثانيا- المظاهر الاقتصادية لمرحلة المنتج الناضج:

إضافة للخصائص السابقة التي تتميز بها مرحلة المنتج الناضج، هناك عدة ظواهر اقتصادية تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وهي:

■ زيادة الاستثمارات الأجنبية. وحركات رؤوس الأموال الأجنبية.

■ زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا.

فمع نهاية المرحلة الثانية تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة في إنشاء فروع لها في الدول المستورة، سواء كانت صناعية متقدمة في أوروبا الغربية، أو دول آخذة في النمو، وهذا نتيجة للعوامل التالية:

1- الاستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم، أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

2- إشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الاستيراد.

ثالثا- الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات خلال مرحلة المنتج الناضج:

ان النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية تفسر ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات حيث، أنه بعد ظهور المنتج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الاختراع وفقا لنموذج دورة المنتج، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، وعندما تبلغ مرونة الطلب الداخلية مستوى أعلى، فإن نمو الطلب سيكون سريعا، الشيء الذي يشجع الشركات الأم على انشاء وحدات انتاجية في هذه الدول قصد اشباع الطلب المتزايد من سلعة دورة المنتج، على أن يكون الشرط الأساسي لوجود استثمارات أجنبية في هذه المرحلة: ( النفقة الحدية للإنتاج + نفقات النقل من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد) أكبر من النفقة المتوسطة المتوقعة في بلدان الاستيراد

ج. مرحلة المنتج النمطي: يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر الى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج في مرحلتها النمطية مع خصائص سلعة هكشر- أولين بالأساس في النواحي التالية<sup>1</sup>:

\* تماثل دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة، وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجية المستخدمة شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العامة.

\* اخفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة.

\* سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.

\* تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول ينتج عن نمطية السلعة استبعاد امكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الانتاج المستخدمة.

لقد بينت المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية مدى الأهمية الكبيرة للدور الذي يلعبه عامل الاعتماد على البحث والتطور، باعتباره محدد النمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع

<sup>1</sup> - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 232.

دورة المنتج، إضافة الى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات هذا مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدماً، فهذه النظريات أقرب الى واقع الاقتصاد العالمي من النظريات الكلاسيكية.

ومن هنا فقد قدمت هذه المناهج تفسيراً لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، وعالجت النقص الذي ظهر في النظرية الكلاسيكية والمتمثل في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها. مختصر القول أن المناهج التكنولوجية تتفوق على النظرية الكلاسيكية السابقة من حيث كونها أكثر النظريات اقتراباً من واقع الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر-أولين في نسب عناصر الانتاج لحقائق الاقتصاد الدولي، وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت عليه لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل: دور البحوث والتطور، العمل الماهر، اقتصاديات الحجم، الاستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات.

#### 4- نظرية رأس المال البشري.

تعتبر هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظته ليونيتيف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة ليسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل<sup>2</sup>.

وحسب التحليل الأولي، فإنه يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسين هما: العمل ورأس المال؛ والنشاط التربوي، الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالاً ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي، الذي يمكن ادماجه في رأس المال بصفة عاملة، ومن هنا فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وآخر نسبياً سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبياً سيصدر سلعا كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

#### 5- نظرية اقتصاديات الحجم.

تنشأ وفورات الانتاج الكبير نتيجة انخفاض نفقات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية، وتمثل نظرية اقتصاديات الحجم محاولة لتطوير نظرية هكشر - أولين من خلال التخلي على أحد

<sup>1</sup> - انظر، سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 236.

<sup>2</sup> - جمال الدين لعويسات، الاقتصادية الدولية والتنمية، دارهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 33.

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

فروض النظرية الكلاسيكية وهو ثابت الغلة ، كما تمتاز من حيث المنهج باعتمادها على ديناميكية التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن وتنظر الى وفرات الإنتاج الكبير باعتباره أحد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية وتعتبر هذه النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرط أساسي للتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم ومن نتائج هذه النظرية حصول التفرقة بين المنتجات تامة الصنع والنصف المصنعة<sup>1</sup>.

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير هيكل التجار الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الموحدة فرنسا، إنجلترا وإيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسنيودج، اليونان والدول الأسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.

6- نظرية التبادل اللامتكافيء " اريغي ايمانويل - سمير أمين<sup>2</sup> ."

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات، ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد ايمانويل واعتمدت هذه النظرية على مجموعة من الفروض، منه أنه اذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإن عنصر المال قادر على ذلك الشيء الذي يخلف معدل واحد للربح في مختلف البلاد، كذلك أن رأس المال ليس عنصر أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية، وقد بين ايمانويل طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافيء ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، وقد ميز بين صورتين للتبادل الدولي والتي يمكن ذكرهما على النحو الآتي:

➤ عندما يكون رأس المال مختلف في الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بحيث يكون اجمالي الساعات للدول المتقدمة تحصل على الكثير من المنتجات اذا ما قورنت بإجمالي ساعات العمل للدول النامية.

➤ عندما يكون رأس المال مماثل في الدولتين، ولكن الأجور مختلفة، فإنها ما تحصل عليه الدول النامية عن طريق التبادل الدولي لأقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، وهذا يعني أن التبادل

<sup>1</sup> - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>2</sup> - سمير أمين اقتصادي ومفكر مصري، من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، درس في باريس من سنة 1947 الى سنة 1957، حصل على دبلوم في العلوم السياسية سنة 1952، ثم شهادة التخرج في الاحصاء سنة 1956 والاقتصاد سنة 1957.

الدولي يؤدي الى تحويل فائض القيمة الى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية وهذا ما يسميه امانويل التبادل اللامتكافيء.

زيادة على هذا فقد أوضح سمير أمين أن الاختلاف في الأجور يعود الى للظروف التاريخية المتمثلة في الفرق بين التكون الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أضاف أيضا أن التبادل اللامتكافيء لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة والنامية، وإنما ينتج عن سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.

7- نظرية مهارة العمالة والتخصص.

يرى كيسينج أن العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الانتاج اذ يقول ينبغي تقسيمهما الى عدة أنواع من المهارات ويميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1. العلماء.
2. المهندسون.
3. التقنيون والمصممون الصناعيون.
4. الاطارات الأخرى، القيادات.
5. عاملوا الآلات والكهرباء.
6. البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة.
7. الموظفون بالمكاتب.
8. العمال الغير ماهرين أو شبه الماهرين.

وتبين الأعمال التي قام بها كيسينج الى أن نموذج هكشر- أولين قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات، وهذا بالاستناد الى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، ويشترط في ذلك تجزئة العمالة نفسها الى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

8- نظرية تشجيع الصادرات.

تتطلب نظرية تشجيع الصادرات من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف من المحيط، وهذا مقابل منتجات المركز المتقدم، لأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، ان الشركات المتعددة الجنسيات تفضل أن تستثمر في هذه البلدان، وذلك من أجل ارتفاع معدل الربح، وتسمى هذه العملية بتدويل الإنتاج، وتنفذ عن طريق تنقل الوحدات الإنتاجية وإعادة انتشار فروع صناعية، والذي يبرز هذه العملية



هو الفرق في معدل الأجور بين المركز والمحيط يفوق الفرق في معدل الإنتاجية، وهذا ما يحافظ على المعدلات القطاعية للربح.

يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة احلال الواردات في الدول النامية مشكلة والمتمثلة في ضيق السوق، في هذه الحالة يبقى اللجوء الى السوق الخارجي امر ضروري لاستيراد التكنولوجيات الجديدة وتلبية النمط الاستهلاكي من الدول المتقدمة، لذلك يحتاج الخلل في ميزان المدفوعات الى الدخل الذي يأتي من تصدير منتجات الدول النامية.

#### 9- نظرية احلال الواردات.

تعني نظرية احلال الواردات ان تنتج محليا ما نحتاج اليه من سلع كانت تستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات، وكذلك خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة بمنع استيراد السلع التي نريد احلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك التعريف الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى مثل الحصص وهذا من خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد احلالها بالإنتاج المحلي، في هذه الحالة يصبح المنتج في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد اضافة التعريف الى سعر السلعة المستوردة، بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، من هنا ينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع، مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها، وبذلك تتجه الموارد المحلية الى الاستثمار في هذه السلعة المتوردة من قبل، وذلك بإنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاجها.

إن سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات تمر بمراحل متعددة، فالمرحلة الأولى يتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية، أما المراحل التي تلي ذلك فيمكن للتصنيع أن يتخذ طريقتين:

الطريق الأول يتخذ نمط احلال الواردات للصناعات الوسيطة التي تنتج مستلزمات الانتاج، وبعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الانتاج.

أما في ما يخص الطريق الثاني فتتحول الصناعات الاستهلاكية الى مجال الصادرات ومن هنا فسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات تخفف العبء على ميزان المدفوعات من موارد النقد الأجنبي النادرة، كما يترتب على هذه السياسة انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وأيضا زيادة الواردات من السلع الاستثمارية، فسياسة احلال الواردات

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

تؤدي الى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل، ومن هنا يمكن استخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار.

### 10- معدل التبادل الدولي:

لقد عرف هذا المعدل بأنه عبارة عن مقدار طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وعلى مرونة هذا الطلب، وهذا ما سماه " جون ستيوارت ميل " بالطلب التبادلي<sup>1</sup>، وبطريقة ثانية يمكن القول أن الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج، ويمكن القول أيضا هو المقارنة بين ثمن صادرات البلد و ثمن وارداته، ونميز في معدل التبادل ما يأتي:

أ. *معدل التبادل الصافي:*

هو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات والواردات، ويعتبر أكثر المعدلات استعمالا في التجارة الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

حيث:

$$N = px/pm$$

PX: أسعار الصادرات.

PM: أسعار الواردات.

إذا كان:

- $N < 1$ : المعدل في صالح الدولة.
- $N > 1$ : المعدل في غير صالح الدولة.
- $N = 1$ : لا يوجد تغيير نسبي في أسعار الصادرات والواردات.

### ب. *معدل التبادل الاجمالي:*

هو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

QM: الرقم القياسي للصادرات

QX: الرقم القياسي للواردات  $G = QM/QX$

G: كبير كلما كان في صالح الدولة

ج) معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:

<sup>1</sup> - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

يشير الى معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات، ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$S = N \times ZX$$

N: معدل التبادل الدولي الصافي.

ZX: الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.

S: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط

المطلب الثاني: المكاسب والآثار الايجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية.

أن عملية تحرير التجارة ظاهرة حديثة يترتب عنها العديد من الايجابيات والسلبيات على مستوى اقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها، كذلك أنها تحقق مكاسب ساكنة وديناميكية، وهذا ما سوف نوضحه في ما يلي:

الفرع الأول: المكاسب من تحرير التجارة.

يمكن للدولة أن تحقق العديد من المكاسب عندما تحرر تجارتها الدولية ومن أهم هذه المكاسب ما يلي:

1- المكاسب الساكنة: ويكن ذكرها على النحو التالي:

- تتجه التجارة الدولية الى الوصول الى مستويات من الاستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي، رغم عدم تغيير مستوى الإنتاج لدى الدول محل التجارة الدولية.
- ومن هنا يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من اعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي، ومن ثم تغير نمط الإنتاج، وهناك نوعان من المكاسب:
- مكاسب في الاستهلاك: هي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق الى دولة تتعامل مع العام الخارجي، ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.
- مكاسب في الإنتاج: يحدث هذا نتيجة اعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي وتخصص كل دولة في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية، حيث يتم تحويل الموارد الى انتاج السلعة التي تكون فيها إنتاجية عناصر الإنتاج أعلى نسبياً، وهو ما يؤدي الى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي<sup>1</sup>.

1- محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص ص 173 – 174 .

2- المكاسب الديناميكية: يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني، لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي الى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة ن أي تشير المكاسب الديناميكية الى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

وهي تشمل مكاسب في التخصص في انتاج سلعة التي تحرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية، حيث تقوم بتشغيل مواردها الانتاجية بأكبر قدر من الكفاءة<sup>1</sup>.

ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري، حيث يتم التحرك من نقطة الإنتاج والاستهلاك في فترة العزلة الاقتصادية الى نقطة الاستهلاك الأعلى الذي يعبر عن الكسب الناتج عن التبادل التجاري<sup>2</sup>.

من هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية، يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجر استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

تؤدي حرية التجارة الدولية الى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، وذلك لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفردية والرخص، أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.


تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، ومن هنا فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل قدر أكبر من الاستثمارات وهذا ما يدفع الى تحقيق النمو.

تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك الى مكاسب ديناميكية ان من خلال ما تؤدي اليه شدة المنافسة من تشجيع

<sup>1</sup> - جون هيدسون ومارك هرنر، ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1987، ص 174.

<sup>2</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 83.

على الكفاءة في الانتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية الى الأنشطة الإنتاجية.

 تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع و كبر الحجم، مما يؤدي الى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفرات الحجم الكبير نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد انتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها الى مزيد من الانفاق على البحث والتطوير، ولا شك أن هذه الاستثمارات ترتفع المستوى التكنولوجي في البلد.

**الفرع الثاني: الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عن سياسة الحرية التجارية.**

وتتمثل هذه الآثار في ما يلي:

أ- الآثار الإيجابية: وهي كثيرة ومتعددة أهمها:

1. أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

تمكن سياسة الحرية التجارية لكل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة، ولكن بتكلفة أقل، أو بمعنى آخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من أن تحصل على كميات أكبر من السلع والخدمات، وذلك باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد، ومعنى ذلك أن سياسة الحرية تؤدي الى تحول الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات أو الأنشطة المنتجة لسلع غير تجارية الى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التي تتميز فيها الدولة نسبيا، وهذا ما يؤدي الى مساعدتها على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

2. أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل:

تؤدي سياسة الحرية التجارية الى اعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير، ومن ناحية ثانية تعمل سياسة الحرية على تقليل الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية.

3. أثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل:

تفتح سياسة الحرية باب المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية الأمر الذي يقضي على المشروعات الاحتكارية، وبذلك تنخفض الأسعار وتزداد كفاءة التشغيل، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج ورفاهية المستهلك.

4. أثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل:

إن حرية التجارة تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية، وهذا ما يقضي على الطاقات العاطلة وفتح أسواق أخرى والوصول الى وفرة الحجم، وبالتالي زيادة توسع المشروعات التي تتطلب استخدام اليد العاملة وارتفاع مستويات التوظيف والتشغيل.<sup>1</sup>

ب- الآثار السلبية.

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تزداد درجة استقلاله، ورغم فوائد تحرير التجارة الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه، وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.<sup>2</sup>

🌀 إن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على واجهت المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.

🌀 يؤدي لانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية الى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

🌀 يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصاداتها.<sup>3</sup>

بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تخصص في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبتروول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات.<sup>4</sup>

🌀 إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم، وخاصة النامية، مما يؤثر على السياسة للدولة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>2</sup> - صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص ص 78 – 77.

<sup>3</sup> - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 16.

<sup>4</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>5</sup> - محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص 22.

☉ قد تؤدي سياسة الحرية التجارية الى تضيق نطاق السوق، لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال لا يقوى على غزو الأسواق، وأمام المنافسة من طرف الشركات لأجنبية ستزداد الأسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

☉ زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة وذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة صناعات كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، وبالتالي انخفاض الأجر في الدول النامية وارتفاعها في الدول المتقدمة وعملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة، كما في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي هي ضعيفة في هذا الميدان، وبالتالي انتشار البطالة وانخفاض الأجور.

### **المطلب الثالث: التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة.**

شهد العالم تحولات متتالية وسريعة في الاقتصاد الدولي، بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية، فإزالة كل القيود في مجال حركة السلع والخدمات، ورأس المال واليد العاملة، وتحرير التجارة العالمية، تزامن هذا مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المسيطرة على العالم، فحول اقتصاد العالم إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، وأصبح العالم سوقا واحدا، فهذه المعاملات غيرت مجرى التداولات ولم تقتصر على الدول والحكومات، بل تتعدى أمرهم إلى المنظمات الاقتصادية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية العملاقة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### **الفرع الأول: القوى المؤثرة في التبادلات الدولية كآلية لتحرير التجارة الخارجية**

لقد حققت الرأسمالية والدول المستقلة حديثا والدول الاشتراكية، وبعد ظهور المنظمات الدولية، ونهاية الحرب العالمية الثانية مستويات نمو اقتصادية متطورة، وتواصلت أثناء الحرب الباردة في بداية السبعينات، والتي ظهرت فيها مرحلة جديدة اتسمت بالبطء والركود الاقتصادي وتفاقت أكثر في الثمانينات بسبب التركيز في رأس المال والتقسيم الجديد للعمل على المستوى العالمي، كما ساعد في ذلك الثورة العلمية والتقنية وزيادة دور الفاعلين الجدد على المستوى الاقتصادي العالمي.

### **1- التجارة الالكترونية والتبادل كآلية في تحرير التجارة العالمية**

إن التجارة الدولية للبضائع تضاعفت في حدود 15 مرة ما بين 1945 – 1996 والإنتاج العالمي تضاعف هو الآخر بـ 5.7 مرة خلال نفس المرحلة، فمستوى التبادل التجاري الدولي لا يعبر حاليا بشكل كبير عن صفة العولمة، خاصة وأنه ما يعادل نسبة 33% من التجارة الدولية تتم

بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات في شكل تجارة داخلية فيما بينها، زيادة على ذلك التركيز الذي يميز التجارة العالمية<sup>1</sup> في الوقت الحالي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا، فنجد الاتحاد الأوروبي يسيطر على أكثر من 63% من التجارة الدولية.

أما الدول النامية فهي الأخرى عرفت حصتها تراجعاً كبيراً في التبادل التجاري الدولي، وهذا خلال مرحلة التسعينات، وازدادت تدهوراً في بداية القرن الواحد والعشرين وإلى غاية الوقت الحالي فهي تخضع للدول الغربية في كل جوانبها، فقيمتها في السوق الدولية لا تجدي نفعاً، فالمواد الأولية و المنجمية تراجعت حصتها من نسبة 35% من التجارة العالمية، وهذا سنة 1963 إلى حوالي 12% سنة 1998، وأما عن الخسائر التي تكبدتها الدول الإفريقية نتيجة انخفاض مستويات صادراتها من المواد الضرورية خلال سنوات 1986 – 2010 ما يفوق 90 مليار دولار، زيادة على ذلك إلغاء نظام التفضيلات المعممة من قبل المجموعة الأوروبية وأيضا التخفيضات المتتالية في الرسوم الجمركية الناتجة عن اتفاقيات الغات.

إن التجارة الإلكترونية تؤثر باعتبارها إحدى وسائل التسويق الجديدة على عناصر التسويق التقليدية الأخرى، كالاشتراك في المعارض الخارجية وإرسال البعثات الترويجية، فمن خلال شبكة الأنترنت يمكن عرض مختلف المنتجات والسلع مع كل المعلومات الضرورية المتعلقة بها. ومن جهة أخرى لها جانب سلبي كونها تساهم في ارتفاع معدل البطالة على المستوى العالمي، زيادة على ذلك فالتعامل بها لا يمكن أن يحافظ على السرية، حيث من السهل اختراق الشبكة المعلوماتية والحصول على المعلومات المراد الوصول إليها، خاصة مع ظهور أساليب جد متقدمة في مجال القرصنة المعلوماتية بحل الشفريات الخاصة ببطاقة الائتمان.

## 2- المظاهر الاقتصادية وآليات التحرير التجاري

إن قيام أعداد متزايدة من البلدان النامية بإجراء إصلاحات حسب ما تتطلبه التحولات الاقتصادية وما تمليه المؤسسات الدولية مع إتباع الاستراتيجيات الخارجية، هذا ما جعل هذه الدول فاعلة ومستفيدة من العوامة، وفي الحقيقة أن الفرص الجديدة التي تخلقها العوامة والتي تواكبها تحديات جديدة يملها الواقع للاندماج الذي بدوره يتطلب انتهاج تجارة حرة ونظام استثماري حر، وإن كان العالم النامي قد أصبح في مجموعة أكثر اندماجا دوليا، فلملاحظ أن

<sup>1</sup> - نبيل مرزوق، جولة العوامة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، مجلة ربع سنوية تصدرها منظمة العمل العربية، العدد 68، 1997، ص 42.



سرعة ومستوى الاندماج تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر، وهذا نسبة إلى مخططاتها وإمكانياتها في مواجهة التحديات، فالتناقص الملاحظ في ميدان التجارة أكثر بروزا بين شرق آسيا وإفريقيا، فقد ازداد اندماج شرق آسيا في التجارة العالمية بسرعة كبيرة، في نفس الوقت كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا في انخفاض مستمر حتى إلى وقت غير بعيد، وهي في الواقع لا تزال أقل من مستواها الذي كانت عليه منذ ثلاثين سنة

أما في مجال التمويل فإن اندماج أسواق رأس المال الدولية وما يصاحب ذلك من احتمال تقلب تدفق رؤوس الأموال يجعل إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية أكثر تعقيدا، فالدور الدولي المتنامي للبلدان النامية، هو أن يكون لها تأثير اقتصادي أقوى على البلدان الصناعية، وهذا إن أحسنت التخطيط والتنفيذ، حيث جاء في تقرير أصدر من البنك الدولي تحت عنوان الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية 1995، فازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في الواقع يمثل فرصة للنهوض برفاهية البلدان النامية والصناعية في المدى الطويل.

### 3- المؤسسات الاقتصادية العالمية ودورها في تحرير التجارة الدولية

إن انتشار النشاط الدولي التجاري والإجبار بمعايره وبمقوماته، وذلك طبقا لأجندة المنظمات الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، تعد من مظاهر العولمة التي تعتبر القوة الضاربة لها اقتصاديا، وتتمتع هذه المنظمات بسلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف أو بلد يخرج على القواعد والمعايير المحددة، وهي في الحقيقة معايير صعبة، والتي بمقتضاها تحاول قوى العولمة إشهارها في وجه الاقتصاديات النامية<sup>1</sup>، من أجل حرمانها من المزايا النسبية التي تتمتع بها كوفرة العمالة والموارد الرخيصة، وهذا بتحميلها أعباء إضافية لا تمكنها من مواجهة منافسة الأسواق العالمية.

فإزالة القيود وتحرير التجارة العالمية وتنقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات بدوره سيرفع من الكفاءة التخصيصية لهذه الموارد على المستوى العالمي، وهذا من خلال الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل، لكن الحقيقة تؤكد عكس ذلك فللملاحظ أن تحرير التجارة يتيح للدول المتقدمة إيجاد منافذ وأسواق لمنتجاتها في دول الجنوب، في الوقت نفسه لا يسمح

<sup>1</sup> - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.

بالمقابل دخول صادرات دول الجنوب إلى أسواق الدول المتقدمة<sup>1</sup>، وهذا بحجة عدم التزامها بمعايير الجودة العالمية، أو من خلال سياسات الدعم الحكومي المستتر للمنتجين أو الفلاحين المحليين أو تحديدات كمية لحصص الواردات، أو من خلال فرض رسوم جمركية، زيادة على ذلك قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي لم يوضع بها البترول والغاز ضمن السلع، بل اعتبرت خارج برتوكولاتها، وهذا ما يبين أن الدول النامية تبقى خارج تداولاتها.

وما يوضح أن تحرير التجارة وتقسيم العمل يسير في اتجاه واحد بطبيعة الحال خدمة لمصالح الدول الكبرى، زيادة على ذلك فإن الدول المتقدمة تعمل من استخدام حماية حقوق الملكية الفكرية إلى احتكار إنتاج السلع ذات التكنولوجيا المتطورة، التي بدورها لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد بل تعتمد أساسا على الدراية و المعرفة التطبيقية وهي صناعات ذات قيمة مضافة معتبرة، لكن الدول النامية بالمقابل تجد نفسها مضطرة للتخصص في قطاعات الصناعات التحويلية أو الاستخراجية، وهذه الصناعات كثيفة العمل وذات قيمة مضافة ضئيلة بالنظر إلى الوقت والجهد والتكلفة المخصصة لهذا النوع من الصناعات، زيادة على ذلك الحماية المفروضة على القطاع الفلاحي من قبل الدول المتقدمة<sup>2</sup>، وهذا من خلال سياساتها الفلاحية المشتركة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وذلك قصد حماية أسواقها المحلية من المنافسة الدولية، فهذه الحماية الزراعية بدورها كلفت المستهلكين الأوروبيين عام 1990 ما قدره 86.4 مليار دولار و82.4 مليار دولار بالنسبة للمستهلكين اليابانيين.

وقد أصبح من الضروري على الدول النامية التعامل مع الهيئات المالية الدولية خاصة بعد ظهور مصطلح العولمة والانفتاح على العالم كمحاولة من هذه الدول النهوض باقتصادها وتحقيق نمو، وأن هذه المنظمات الدولية ولعل أبرزها صندوق النقد الدولي قدمت سياسات وإصلاحات وبرامج حتمية على الدول النامية منها ما هو إيجابي وما هو سلبي هدفه فقط إبقاء السيطرة والهيمنة والتبعية لهذه المنظمات الدولية.

<sup>1</sup> - شريط عابد، الشراكة الاقتصادية الأورو - متوسطة، دراسة تحليلية لواقع وأفاق حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، جامعة الجزائر، 2003 - 2004، ص 57

<sup>2</sup> - ANTOINE BOUET, LA PROTECTIONNISTE ANALYSE ECONOMIQUE, (COLLECTION DIRIGEE PAR LIONEL FONTAGNE).PP 272 - 274.

#### 4- الشركات المتعددة الجنسيات كألية في تحرير التجارة الدولية

ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات في أواخر القرن 19، وأزداد عددها وفروعها في أواخر التسعينات، حيث وصلت إلى حدود 60 ألف شركة أم و 500 ألف مؤسسة أجنبية فرعية، ويعود أصول 90% منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى واليابان وأوروبا الغربية بالدرجة الثانية<sup>1</sup>، وهذه الشركات تستحوذ على التجهيزات والسيارات وصناعة الإلكترونيات والأدوية ووسائل الاتصال وإنتاج البترول، فهي بدورها من الآليات المساعدة في تحرير التجارة الخارجية، وذلك يعود إلى حجم نشاطاتها وسيطرتها على الأسواق الدولية وتحكمها في التبادلات التجارية، بالنظر إلى استثماراتها وضخامة حجمها، والتي بدورها استحوذت على 80% من إجمالي مبيعات العالم.

فهذه الشركات أصبحت تقريبا تراقب كل التجارة الدولية، ويعود ذلك إلى سيطرتها على قنوات التوزيع ووسائل النقل الدولية، وهو الشيء الذي سمح لها بفرض أسعار احتكارية على نقل البضائع والتأمينات لكل السلع التي تصدرها وتستوردها، فهذه الشركات في مجال النقل البحري تسيطر على ما يقارب 85% من الأسطول البحري العالمي لنقل البضائع، أما بالنظر إلى شركات النقل الجوي فهي أكثر تركيزا من الأولى، وتحكمها في قنوات التوزيع سمح لها بتحقيق أرباح تفوق بأضعاف مضاعفة مرات تكلفة المنتوجات التي تنتجها فروعها في البلدان النامية، فالمنتوج النهائي في البلد الأصلي تكلفته لا تتجاوز 10% إلى 15% من أسعار بيع نفس المنتج في البلدان الصناعية<sup>2</sup>، زيادة على ذلك أن اليد العاملة لا تتعدى 2% من سعر البيع، فهيمنتها على وسائل النقل وقنوات التوزيع سمح لها بتحقيق أرباح ضخمة من البلدان النامية وتحويلها إلى بلدانها الأصلية، حيث بلغت هذه الأرباح المحولة بين 1998 – 2002 ما قيمته 334 مليار دولار.

تضم الشركات المتعددة الجنسيات أسعار المنتوجات الداخلة إلى فروعها في البلدان النامية، ومن الجهة المقابلة تخفض أسعار السلع النهائية التي تبيعها لها الفروع، فلقد فرضت هذه الشركات المتخصصة في صناعة الأدوية على فروعها في أمريكا اللاتينية أسعار تزيد بكثير على السوق العالمية، حيث تراوحت ما بين 33% و 314%، وكذلك الممارسة في قطاعات أخرى كالصناعات الإلكترونية، حيث هي الأخرى تراوحت ما بين 258% و 1100%، وأيضا صناعة

<sup>1</sup> - عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999، ص 33 .

<sup>2</sup> - عبد الهادي بوطالب، العالم ليس سلعة في نقد العولمة، منشورات الزمن، دون ذكر مكان النشر، 2006، ص 50 .

## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

المطاط 40% والصناعات الكيماوية 26%<sup>1</sup>، وهذه الشركات تعتمد فروعها في الأرجنتين والمكسيك والبرازيل إلى التخفيض من أسعار منتجاتها، والتي هي موجهة للفروع الأخرى عبر العالم بما يقارب 50%، فهذه الممارسات تطورت بصفة واضحة، وذلك بسبب توسع انتشار المناطق الحرة عبر العالم، فهي تتحكم في الاقتصاد العالمي وأسعار المواد الخام وجلب فائض رأس المال إلى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

### الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على تحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة الخارجية ببساطة هو فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، وأن فتح الأسواق يأتي كنتيجة طبيعية للتبادلات الدولية، والتي تتجه من الشمال نحو الجنوب فتضع دول الشمال في إطار منظمة التجارة العالمية قيودا جمركية على صادرات دول الجنوب إلى الشمال، وأن السلع التي تتمتع فيها دول الجنوب بميزة نسبية مستثناة من تحرير التجارة الدولية، فيقتصر التحرير التجاري على السلع الصناعية والخدمات، ويتم استثناء السلع الزراعية من ذلك، والملاحظ أن تحرير التجارة لم يكن طريقا للتنمية تاريخيا، وهذا سواء كان ذلك بالنسبة للدول النامية أو للدول الغربية على حد سواء، وإنما طريق التنمية كان بالتطوير التكنولوجي.

فالتغيرات الحديثة التي انتشر لهما غربا وشرقا وما يدفعها عبر الرياح المساعدة على انتشارها، أدت إلى إدخال التقنيات الحديثة على القطاعات الأساسية التي تمكنها من رفع قدراتها الإنتاجية، وهذا ما أدى فعلا إلى إحلال سياسات بديلة في نشاط التجارة ما بين الدول تماشيا مع المعايير الحديثة، فيتم التعامل معها وفقا لسياسة إستراتيجية تعمل على تصدير الفائض منها واستيراد الحاجات الأساسية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأخرى، فهي لا تؤثر على مؤشرات السوق لهذه الدول، بل تعمل على إبراز قوة المفاوضات وإبداء المواقف المشرفة في السياسة والاقتصاد، وهذا ما سيؤثر حتما في انضمام كثير من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، زيادة على ذلك كسب مراكز أساسية فيها للبعض الآخر بسبب الشارع وتأثيراته على القرارات السيادية، كالذي حدث في مصر وغيرها من الدول العربية تماشيا ومعطيات التغيير الحديثة المفروضة شعبيا، وبما أنه سيحتم على صانع السيادة العامة في كل دولة على ضرورة مراعاة الشروط الدولية في هذا الخصوص، سينتج عنه التزامات تجاه صانعي القرار، لزم إتباعها

<sup>1</sup> - ERIC TOUSSAINT, LA FINANCE CONTRE LES PEUPLES, CADTM, CETIM, SYLEPSE, 2004, P 221.

بحكم الالتزام الضمني بالعهود والمواثيق الدولية، وفقا لتأثيرات المتغيرات المحلية التي أصبحت عاملا أساسيا، وأن الاتفاقيات الدولية تعطي الأولوية للقواعد الدولية الموجودة أو التي في طور الإنجاز، فهذه الإجراءات تساهم على ضرورة اتخاذ تدابير جديدة في سياسات التصدير والاستيراد عند هذه الدول، زيادة على ذلك أن أي قيد في هذا المجال وجب تنظيمه وفق قوانين تحقق العدالة للجميع.

إن اتساع التعاملات الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم، والملاحظ أنه بعد أن كانت الفوارق مادية أصبحت اليوم مادية وتكنولوجية، وهذا بسبب استحواد الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة<sup>1</sup>، والتي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالانترنت والحاسوبات الالكترونية والهاتف النقال وغيرهم وهذا في المستقبل ما سيؤدي إلى زيادة التخلف في الطبقات الفقيرة وترسيخها، زيادة على ذلك تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع، وهذا بدوره ما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

### **الفرع الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها في تحرير التجارة الخارجية**

لقد واجهت الدول النامية العديد من الصعوبات، وذلك من أجل النهوض باقتصادياتها طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، فانتهجت تجارب تنمية سبق وأن انتهجتها الدول المتطورة، لكنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، ويعود هذا لمجموعة من الأسباب أدت إلى قصور جهود التنمية بها فوجدت الدول النامية نفسها في هذه الحالة أمام تحديات مختلفة أبرزها تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي وثانها النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية والتي تقودها الدول المتطورة.

اتضح بأن هذه التجارب تعرضت لمجموعة من الصعوبات والتحديات خاصة بالمنطقة العربية، مما أجبر الواقع للدول النامية إلى إعادة رسم إستراتيجية واضحة المعالم من أجل تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتحقيق تكتلات تساعد على تحرير التجارة العالمية مع تفعيل شركاتها مع التكتلات والدول المتطورة.

<sup>1</sup> - محمد أحمد الخضري، العولمة الاقتصادية مقدمة في فكر و اقتصاد الادارة، مجموعة النيل العربية، دون ذكر مكان النشر، سنة النشر، ص 61.

فأحدث التوسع المتزايد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقاتها بالمنظمة جدلاً واسعاً بين العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها<sup>1</sup>، فأصبحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية في النظام التجاري العالمي، والتي برزت للوجود منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وهذا من خلال كتابات باغواتي جاجيتش

رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح من حيث المبدأ بإنشاء مثل هذه الترتيبات الإقليمية أن يكون عمل أطراف الاتفاق هو تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، وليس كوسيلة لإتباع سياسات تمييزية، وهذا ما أدى بالدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة والبالغ عددهم 153 دولة عام 2010 إلى الجمع بين عضويتها والدخول كأعضاء في أحد الترتيبات التكاملية، فقد مرت الترتيبات الإقليمية التي تنتهي إليها كل دولة عضو عام 2010 بما قدره 13 ترتيباً حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية.

ولقد أدت العلاقة بين الترتيبات الإقليمية ومستقبل حرية التجارة الدولية إلى العديد من الآراء انتهت برأين أساسيين وهما<sup>2</sup>:

- الرأي الأول يرى أن التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية في تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، وهذا من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ومن أهم أنصار هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" الذي بدوره يرى أن النهج الإقليمي طريقاً مرحلياً اتجاه التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية.

- الرأي الثاني على النقيض من الاتجاه المؤيد للإقليمية فإن مؤيدي التعددية يرون بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنما تكتفي في تحريرها على المستوى الإقليمي، وهذا من خلال تبادل الأفضليات والمزايا في إطار التكتل وفرض سياسة حمائية اتجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولاً أو تكتلات، وهذا المبدأ للتكتلات يتعارض مع مبدأ عدم التمييز، وهذا ما يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية، بل

---

<sup>1</sup> - قوسام بركنو، سمير ميموني، الترتيبات التكاملية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 15.

<sup>2</sup> - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص 188.

تزيد من هيمنة وقوة الدول المتكتلة على التجارة الدولية وخلقها للقيود والعراقيل، التي بدورها تحد من حرية حركة التجارة الدولية.

ويرى " باغواتي جاجيتش " أن التوسع في الشراكة الإقليمية يضر بمسار التعددية وسيضعف الاتجاه نحو تحرير التجارة، زيادة على ذلك فإنه يعتبر عقبة وحاجز في بناء منطقة التجارة الحرة العالمية، كما يرى أنه لو تم إعطاء بعض الدول الأولوية من خلال الاتفاقيات الإقليمية فلن يكون لديهم حافز في الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية<sup>1</sup>، وإن استطاع القادة أن يسخروا الموارد والاتجاهات السياسية إلى الاتفاقيات الإقليمية فسوف يبتعدوا عن الاتجاه نحو النظام متعدد الأطراف، وبالتالي يقترح " باغواتي " أن تكون المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤول الوحيد عن تحرير التجارة الدولية.

من هنا يمكن القول أن الواقع يظهر بأن التكتلات الإقليمية القائمة لا تبدي تقدما نحو تحرير التجارة الدولية وهذا لاختلاف مصالحها، والدليل على ذلك القيود غير الجمركية والتي مازالت تفرضها بعض التكتلات تجاه العالم الخارجي ومن بين هذه القيود نجد قواعد المنشأ، سياسات الدعم، إجراءات مكافحة الإغراق، هذه القيود ساهمت في أن تتحول بعض التكتلات إلى " حصون " لبعض القطاعات والمنتجات، ويعتبر تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو ما يعرف بالنافتا، فالولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للتعددية والعضو الفعال في هذا التكتل نجد أنها تمنح تسهيلات لدخول المنتجات المكسيكية والكنديّة إلى أسواقها وفي ذات الوقت تفرض قيود تحد من وارداتها من بعض السلع اليابانية والصينية، وتفرض رسوم جمركية على الصلب منها وتقدم دعم للمزارعين، وكذلك الاتحاد الأوروبي فقد أدت ممارسة الاتحاد الأوروبي لضغوط على أسواق معينة مثل صناعة الحديد والصلب والفحم والزراعة إلى نظام جديد يسعى إلى حماية أكثر في مواجهة العالم الخارجي، فالاتحاد الأوروبي مثلا يتبنى سياسة زراعية مشتركة يحظى من خلالها المزارعون داخل الاتحاد بحماية تقدمها حكومات الاتحاد لهم في شكل دعم مما يجعل المنتجات الزراعية الأوروبية ذات أسعار منخفضة وتنافسية عالية مقارنة بالمنتجات الأجنبية، وهذا داخل الاتحاد وحتى خارجه، الشيء الذي يجعل الاتحاد الأوروبي يملك تأثيرا بالغا على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، زيادة على ذلك أن جهود المجموعة الأوروبية في الرقابة على السياسات الخارجية للتجارة أدت إلى المزيد من الحماية للمجموعة، وأيضا توافر إجراءات

<sup>1</sup> - JAGDISH BAHGWATI, "REGIONALISM AND MULTILATERALISM: AN ORVIEW", NEW DIMENTIONS IN REGIONAL INTEGRATION, PANAGARIYA EDITIONS, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1993, P P. 22-25

مكافحة الإغراق منح الفرصة للمنتجين المحليين في خطوة جديدة نحو الحماية، وهذه كان من الصعب الوصول إليها في ظل أسواق مجزأ ، زيادة على ذلك فإن قواعد المنشأ التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي في وارداته من خارج الاتحاد تعرقل الدول الخارجة عن نطاقه وتحد من قدرتها على التصدير لدول الاتحاد.

ومن هنا نجد أن هناك تراجع نسبي في فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، وتهدف من ذلك لصالح الاحلاف و التجمعات التكاملية الإقليمية، والسعي أيضا لتنظيم التجارة عبر الاتفاقات التجارية الإقليمية.

#### الفرع الرابع: التجارة العالمية وأسباب تأثرها بالأزمة المالية العالمية

لقد ارتبطت التجارة العالمية بالعديد من المتغيرات المالية والاقتصادية، وقد سمح تأثر هذه المتغيرات بالأزمة العالمية بتوليد عوامل قوية سمحت بوصول آثار الأزمة المالية العالمية إلى قطاع التجارة الخارجية العالمية، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

✓ تشعب عمليات الإنتاج العابر للحدود في إطار العولمة، وهذا ما يخلق أثرا مضاعفا بحيث أن تراجع في الطلب يؤدي إلى تراجع أكثر حدة في التجارة الدولية، كما أن انكماش الوفورات الموجهة لتمويل التجارة ساهم بشكل كبير في تراجع التدفقات التجارية، ولا سيما للدول النامية.

✓ الارتباط القوي بين التجارة العالمية والنتائج المحلي العالمي، فقد بينت العديد من البحوث والدراسات أن المرونة بين التجارة العالمية والنتائج العالمي تزايد مع الزمن، وحسب تقرير للمنظمة العالمية للتجارة حول أوضاع التجارة العالمية في 2009 - 2010، فقد تبين أن التأثر بالأزمة العالمية يتأتى من طبيعة المنتجات المتأثرة بانخفاض الطلب العالمي، حيث تمثل هذه المنتجات نسبة كبيرة من المبادلات التجارية العالمية.

✓ تقلبات دورات أسعار الأسهم، حيث أن معظم الشركات و المؤسسات الكبرى اتجهت إلى تسجيل محافظتها السوقية ببيع مكوناتها، من أجل التحكم في نفقاتها ومواجهة صعوباتها المالية الناتجة عن انخفاض الطلب على منتجاتها، وقد سمح البيع المكثف للأسهم في الأسواق المالية إلى التأثير على الأوضاع المالية للمتعاملين التجاريين الدوليين، وهو ما أدى إلى التأثير على التبادلات التجارية الدولية.

✓ أدت الأزمة العالمية إلى اختناقات في التسهيلات الائتمانية، حيث عمدت بعض البنوك إلى ترشيد وتقنين في الإقراض، وخصوصا للمجالات الإنتاجية والقطاعات الصناعية ذات المخاطر



## الفصل الأول: تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

العالية، كما خفضت من تمويل التجارة، وهذا ما أدى إلى حدوث نقص في التسهيلات المالية للتجارة.

كما تأثرت التجارة الخارجية العربية في عام 2009 بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية، وتراجعت أيضا الواردات متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في أغلبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لتحرير التجارة رأينا أنها تنطلق من نطاق ضيق في شكل اتفاقات ثنائية ثم تتوسع لتشمل دولا أخرى، وبعد ذلك تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم اتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الاتحاد الاقتصادي، ونظرا للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن بظهور المنظمة العالمية للتجارة التكتلات الاقتصادية وبروز الأزمة المالية العالمية فقد تميز الاقتصاد الدولي الحديث والسياسات التجارية بجنوح الدول إلى تحرير التجارة في ما بينها في اطار التكتلات الاقليمية والجهوية.

وفي اطار عرضنا لسياسات التجارة بنوعها الحمائية وسياسات التقييد وحجج أنصار كل منهما والأهداف المتوخاة من كل سياسة، اتضح لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة، كذلك أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي... الخ، لا يتأتى إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

كما تطرقنا الى تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، فلاحظنا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها نسبيا، كذلك رأينا أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي، زيادة على ذلك أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

في نظرية التجارة الخارجية يفترض سريان مبادئ المنافسة الحرة، إلا أنه في حقيقة الأمر نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية، وهذا راجع لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومبادئ المنافسة، بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

لقد ارتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص وتقسيم العمل ومنافع المنافسة والتقدم التقني المرتبط بها، كذلك ارتبطت بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الجات، ومع تزايد دور هذه المنظمات في الاقتصاد الدولي وخاصة النقد الدولي والجات ثم المنظمة العالمية للتجارة أدى الى التأثير على السياسات التجارية للدول النامية، خاصة تلك المطبقة لمختلف برامج التعديل الهيكلي والطامحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

## الفصل الثاني

### النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

تمهيد:

أصبحت احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي أهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا الى النظريات الحديثة التي أهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، فموضوع النمو الاقتصادي يكتسي أهمية عظمى لكل بلدان العالم، وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا والتي تشكل نحو ثلاثة أرباع سكان العالم، أصبح النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع أن دراسة النمو الاقتصادي تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وحتى الاختلافات الصغيرة في معدلات النمو الاقتصادي عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن.

إن النمو الاقتصادي أصبح هدفا تسعى كل دولة لبلوغه، باعتباره معيار من بين المعايير المعتمدة في تضيق الاقتصاديات وأساس لتقييم الأداء الاقتصادي فكل دولة تحتاج الى نمو اقتصادي أمثل، أي زيادة في الناتج أو الدخل، وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ارتبط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد جعل الاقتصاديون يحاولون التعرف على محددات النمو الاقتصادي، وهذا انطلاقا من عدة نظريات اقتصادية، ولغرض إبراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وطرق قياسه.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

أصبح النمو الاقتصادي اليوم من أهم المصطلحات التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في جل المجتمعات، وهذا لكونه العامل الأساسي والمعتمد عليه رسمياً في قياس تقدم ورفق الأمم، فكلما كانت الدولة قوتها ونشاطها الاقتصادي المتطور والظروف التي تباشر فيه محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، وعلى أساس التغيرات الإيجابية أو السلبية يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة، ومن الضروري بمكان قبل التطرق إلى العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وأهميته وخصائصه أن نحدد الإطار العام والدقيق لمفهومه والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، وهذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث:

**المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.**

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى كالتنمية الاقتصادية، لذلك نحاول في هذا المطلب توضيح هذين المفهومين.

**الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.**

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها مايلي:

>> النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي حسب FRANÇOIS PERROUX (1969) هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الانتاج بالحجم لبلد ما: الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية<sup>2</sup>.

وحسب: SIMON KUZNETS (1973)، يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تتطلبها<sup>3</sup>، كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه الموقف الوضعي، وأنه يعود إلى مفهوم ضيق، كمي وقابل للقياس متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، دون ذكر دار النشر، الاسكندرية، 2000، ص 51.

<sup>2</sup> - PAUL MASSE, "HISTOIRE ECONOMIQUE ET SOCIAL DU MONDE: DE L'ORIGINE DE L'HUMANITE AU XX<sup>2</sup> SIECLE" . TOME 1. EDITIONS L'HARMATTAN . PARIS. 2011. P 357.

<sup>3</sup>-SIMON KUZNETS. MODERN ECONOMIC GROWTH: FINDINGS AND REFLECTIONS." THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW", VOL.63, N:3, 1973 , P 247.

الاجمالي أو الفردي، ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية، فالنمو الفعلي يكمن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكله وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة، باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>، ويمكن تعريف النمو الاقتصادي حسب PETERSON بأنه حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات، وكذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات<sup>2</sup>.

ولذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي:

أ. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل: بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة.

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = إجمالي الدخل المحلي / عدد السكان.

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي وفقاً للمعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

ولذلك يتعين على الدول النامية التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة وتسعى إلى تحسين

أوضاعها الاهتمام بزيادة معدل نمو الدخل القومي بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني، وإلا فإن مجهوداتها التنموية لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية: بمعنى أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد أكبر من معدل التضخم، وتحسب الزيادة الحقيقية في الدخل عن طريق المعادلة التالية:

<sup>1</sup> - مشورب ابراهيم، اشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص 31.

<sup>2</sup> - T.R. JAIN . O.P. KHANNA. VIR SEN . "DEVELOPMENT AND ENVIRONMENTAL ECONOMIC AND INTERNATIONAL TRADE".V.K.PUBLICATIONS. NEW DELHI. 2009. 2010. P 2 .

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ( معدل النمو الاقتصادي ) - معدل التضخم<sup>1</sup>.

ج- أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة: أي أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون مستمرة على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم، بينما نجد أن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الدخل القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت، وهو ما يعتبر نمو عابر لا يمثل نموًا بالمفهوم الاقتصادي<sup>2</sup>.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من التعاريف للتنمية الاقتصادية والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

هي اجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد<sup>3</sup>.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية حسب الأمم المتحدة بأنها "العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"<sup>4</sup>.

ويمكن أن نميز بين مفاهيم الغربيين ومفاهيم مفكري الدول النامية من العرب والمسلمين للتنمية الاقتصادية، لا لشيء إلا لإظهار الاختلافات التي قد تكون بينها ان وجدت.

أ. عند الغربيين: تعرف كلاسيكيات الفكر التنموي عند الغربيين أمثال: BALDWIN MEIER

التنمية الاقتصادية على أنها " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط،

بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- أسامة أحمد محمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ( مشايل الفقر- التلوث البيئي - التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010، ص ص 85 - 86 .

<sup>2</sup>- أسامة أحمد محمد الفيل، نفس المرجع، ص 87 .

<sup>3</sup>- علي لطفى، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص 185 .

<sup>4</sup>- الفوال، صلاح مصطفى، البداوة العربية والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1967، ص 227 .

<sup>5</sup>- عريقات، حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992، ص 26.

أما الاقتصادي كيندل برقر KINDLE BERGER فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها"<sup>1</sup>.

ويعرفها نيكولاس كالدور NICOLAS KALDOR على أنها " مجموعة من اجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكله الاقتصاد القومي تهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"<sup>2</sup>.

أما روس ROS فيعرفها بأنها " العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها، ثم اذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف، تم القيام بعمل ازائها، ومن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن"<sup>3</sup>.

ب. عند مفكري الدول العربية: يرى سعد الدين ابراهيم التنمية بأنها " انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع "<sup>4</sup>.

أما مدحت العقاد فيرى التنمية الاقتصادية بأنها " العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه "، وهو بذلك يتفق مع الشق الأول من تعريف BALDWIN MEIER<sup>5</sup>.

يرى محمد عجمية وآخرون أن التنمية الاقتصادية هي " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر من الزمن"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 82.

<sup>2</sup>- عريقات، حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>3</sup>- الفوال، صلاح مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 222.

<sup>4</sup>- عريقات، حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>5</sup>- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص 20.

<sup>6</sup>- عريقات، حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 27.



أما حربي عريقات فيرى أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا " عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانع القرار في الالتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف الى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظن بل وحتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما الى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة "

على أن التعريف الأبسط والشامل حسب رأينا هو ما يراه محمد زكي شافعي من أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا " عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها الى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها قبل حدوث التنمية "

### الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

في كثير من الأحيان، لجأ البعض الى استخدام المصطلحين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، لكن الملاحظ أنه يوجد فرق واضح بيمن المصطلحين، لذلك قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات الموجودة بينهما والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

إن النمو هو الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو زيادة في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة، حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك<sup>1</sup>.

وحسب القاموس الاقتصادي "EVERYMAN'S DICTIONARY OF ECONOMICS" لا تستخدم التنمية الاقتصادية لوصف المقاييس الكمية لاقتصاد ما ( مثل معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي )، وإنما لوصف التغييرات الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها التي تؤدي الى النمو ومن ثم فإن النمو قابل للقياس وموضوعي، فهو يصف التوسع في القوى العاملة، رأس المال، حجم الاستهلاك والتبادل التجاري، أما التنمية الاقتصادية يمكن استخدامها لوصف المحددات

<sup>1</sup> - صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 7، 2006، ص ص 12-13.

الأساسية للنمو الاقتصادي، مثل التغييرات في تقنيات الإنتاج الموافق أو السلوكيات الاجتماعية والتنظيمات المؤسسية مثل هذه التغييرات التي قد تحقق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

حسب KINDLEBERGER و HERRICK ، يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج، في حين التنمية الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الإنتاج بل أيضا تغييرات في هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى تغييرات في التنظيمات التقنية والمؤسسية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الإنتاج وتوزيعه<sup>2</sup>.

تشير التنمية الاقتصادية الى مشاكل الدول المتخلفة في حين أن النمو الاقتصادي يشير الى تلك المشاكل المتعلقة بالدول المتقدمة<sup>3</sup>.

كذلك أشارت الأستاذة URSULA HICKS (1957) الى أن مشاكل الدول المتخلفة تتعلق بتنمية الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين ترتبط مشاكل الدول المتقدمة بالنمو، فمعظم مواردها معروفة بالفعل ومتطورة الى حد كبير<sup>4</sup>.

التنمية الاقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات، فهي عملية تغيير هيكلية، إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما، ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد، وعليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية<sup>5</sup>.

حسب الأستاذ ALFRED BONNE (1957)، تتطلب التنمية نوعا من التوجيه، التنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها، وهذا ينطبق على معظم الدول المتخلفة، في حين الى طبيعة العفوية للنمو تميز اقتصاديات المؤسسات الحرة المتقدمة<sup>6</sup>.

حسب SCHUMPETER (1942)، التنمية الاقتصادية هي تغيير متقطع وعفوي في حالة الثبات أو الاستقرار الذي يغير ويضع حالة التوازن الموجودة سابقا، في حين أن النمو الاقتصادي هو

<sup>1</sup> SALAH WAHAB , JOHN H.PIGRAM;" TOURISM AND SUSTAINABILITY:POLICY CONSIDERATIONS"; IN SALAH WAHAB AND JOHN J. PIGRAM (EDS); TOURISM ; DEVELOPMENT AND GROWTH; THE CHALLENGE OF SUSTAINABILITY; ROUTLEDGE ; LONDON AND NEW YORK; 2005 ; P254.

<sup>2</sup>-CHARLES P . KINDLEBERGER; BRUCE HERRICK ; " ECONOMIC DEVELOPMENT"; MC GRAW HILL INTERNATIONAL BOOK COMANY ; 4TH ED ; NEW YORK; 1983 ; P 21.

<sup>3</sup> -B.L. MATHUR; "TOWARDS ECONOMIC DEVELOPMENT" DISCOVERY PUBLISHING HOUSE ; NEW DELHI ; 2001; P 14.

<sup>1</sup>- URSULA K. HICKS; " LEARNING ABOUT ECONOMIC DEVELOPMENT" OXFORD ECONOMIC PAPERS(NEW DELHI) ; VOL.9; N °1; OXFORD; FEBRUARY 1957 ; P1.

<sup>5</sup>- محمد صالح تركي القريشي، اقتصاد التنمية الاقتصادية، مكتبة الجامعة، دون ذكر مكان النشر، 2010، ص 41.

3-M. L. JHINGAN;" THE ECONOMICS OF DEVELOPMENT AND PLANNING"; VIKAS PUBLISHING HOUSE; NEW DELHI; 1978; P4.

تغيير تدريجي ومنتظم على المدى الطويل، والذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان<sup>1</sup>.

النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق أحادي الأبعاد، حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ومن جهة أخرى تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع متعدد الأبعاد حيث تتعلق بكل من الدخل والتغيرات الهيكلية<sup>2</sup>.

يستخدم مصطلح التنمية من أجل الدلالة على التغيرات المتقطعة والعفوية، في حين يستخدم مصطلح النمو للدلالة على التغيرات المستمرة والمنتظمة<sup>3</sup>.

كما يرى الأستاذ A. MADDISON (1970) أن ارتفاع مستويات الدخل يدعى النمو الاقتصادي في الدول الغنية، وفي الدول الفقيرة يطلق عليه التنمية الاقتصادية<sup>4</sup>.

الجدول الموالي يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الجدول رقم(04): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطور وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج الى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج الى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، اضافة الى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي، حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الانتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد حيث يتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وهذا الى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.

4-SALAH WAHAB , JOHN J. PIGRAM; OP. CIT; 254

5-T.R. JAIN ; O. P. KHANNA ; VIR SEN; " DEVELOPMEMENT AND ENVIRONMENTAL ECONOMICS AND TRADE " OP CIT; P10.

INTERNATIONAL

6-T. R. JAIN , O.P. KHANNA; " DEVELOPMENT PROBELEMS AND POLICIES "; V. K. PUBLICATIONS; NEW DELHI; 2010 – 2011; P12.

1- ANGUS MADDISON ; "ECONOMIC PROGRESS AND POLICY IN DEVELOPING COUNTRIES "; ROUTLEDGE ; LONDON AND NEW YORK ; 1<sup>ST</sup>

PUBLISHED IN 1970; REPRINTED IN 2006 ; P 15.

<p>التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع، متعدد الأبعاد لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع التغيرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد وهذا الى جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.</p>	<p>النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد لأنه يشير فقط الى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد.</p>
<p>التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع وعفوي في حالة الثبات، والذي يغير حالة التوازن الموجودة سابقا.</p>	<p>النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر ومنتظم على المدى الطويل، والذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان.</p>

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الموالية:

-K.R.GUPTA ;"ECONOMICS OF DEVELOPMENT AND PLANNING: HISTORY, PROBLEMS AND POLICIES "; 4<sup>TH</sup> ED ; ATLANTIC PUBLISHERS AND DISTRIBUTORS LP LTD; NEW DELHI ; 2009 ; P 223.

-B.L.MATHUR ; "TOWARDS ECONOMIC DEVELOPMENT"; OP. CIT; P15.

-T.R.JAIN, O.P.KHANNA, VIR SEN ; "DEVELOPMENT AND ENVIRONMENTAL ECONOMICS AND INTERNATIONAL TRADE "; OP.CIT; P 12.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وأنواعه.

إذا كان النمو الاقتصادي يمثل الزيادة في الناتج المحلي، ويعتمد على ما تقدمه كل القطاعات المشكلة للاقتصاديات الوطنية، وهي بدورها تتطلب جملة من المقومات لتمكين من تقديم منتوجاتها أو خدماتها وهذا ما يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي ينقسم بدوره الى أنواع عديدة، وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو، سواء كانت قصيرة أم طويلة

الأجل، وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

1. العمالة: EMPLOYMENT

إن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى ان الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة، أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة، وتوظف عمالة

أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة، خصوصاً الصناعة والخدمات، ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

## 2. رأس المال: CAPITAL

القصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعاً، بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رأس المال، ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك<sup>1</sup>.

## 3. الموارد الطبيعية: NATURAL RESSOURCES

ويعد هذا العنصر مساعداً، فهناك من الدول التي لا تملك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية، لكن هذه البلدان مازالت نامية.

## 4. الإدارة والتنظيم: ADMINISTRATION AND MANAGEMENT

يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليدهم وأعرافهم ومعتقدات المجتمع.

## 5. التكنولوجيا: TECHNOLOGIE

هي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات الى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة الى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي أنواع تتمثل فيما يلي:

1. النمو التلقائي: وهو ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية

2. النمو العابر: وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية، ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

<sup>1</sup> - فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 60 - 61

<sup>2</sup> - فارس رشيد البياتي، نفس المرجع، ص 61.

3. النمو المخطط: ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ونجاح هذا النمط يعتمد على امكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات<sup>1</sup>.

4. النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

5. النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد.

عند التحول من النمو الموسع الى النمو المكثف تبلغ نقطة الانقلاب، وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع<sup>2</sup>.

المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي وخصائصه.

لنمو الاقتصادي أهمية بالغة، وذلك لما يحققه من مزايا ومحاسن للفرد والمجتمع، كما أن للنمو الاقتصادي خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية النمو الاقتصادي.

لنمو الاقتصادي أهمية كبيرة للاقتصاد، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

1. النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية، حيث الزيادة في اجمالي الناتج عن زيادة في السكان ، يعني في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

2. النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة، وهذا دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- أسامة أحمد محمد الفييل، سحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2-JACQUE BARSEUL , INTRODUCTION DU L'ECONOMIE DU DEVELOPPEMENT ,ARMOUD COLIN EDITION , PARIS , 1993, P 13.

<sup>3</sup>- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي ( النظرية والمفهوم )، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 10 .

## الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

استناداً للتعريف الذي وضعه "KUZNETS" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي فحواه أنه مدى قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، بحيث تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، من هنا فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: ان البلدان المتقدمة في الوقت الحالي وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770م الى وقتنا الحالي، قد حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول حوالي 2%، و 1% للنمو السكاني أو 3% لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، وهذا عند مقارنته بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: لقد أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن أجمالي الإنتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وهذا لأنها توضح مدى كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الانتاج، وذلك بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي الى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، ولقد لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الانتاجية، حيث تراوحت ما بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: لقد تميزت البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلية الملزم لعملية النمو، هذا ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية الى الأنشطة الصناعية ثم التحول من الصناعة الى الخدمات، مما أنتج عنه تطور الشركات الأسرية والشخصية الى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية الى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها، مثلاً كان اجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات الأمريكية في سنة 1846 م ما يقارب 53.5% ثم انخفضت بحلول سنة 1960 م الى 7% فقط.

4. المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي و الأيدولوجي: عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الأيدولوجيات و المؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحدائة، لقد أوضح "MYRDAL" أنها تمس الجوانب الآتية:

أ. الرشاد: لابد أن يؤدي التحول الاقتصادي الى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج و الاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، بحيث لا يمكن الحصول على موارد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة فالمجتمع الحديث الذي بدوره يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط الى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك وإنما يحتاج أيضا الى تفكير حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي: للوصول الى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية لابد من وجود تخطيط اقتصادي سليم، ويشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، ولابد من تحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها الى واقع يومي ملموس، وذلك باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، وذلك باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية ليتم الاستنتاج بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

ج. التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: إذ أنه لابد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية، وبذلك تقل الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

د. تحسين المؤسسات و الاتجاهات: إنه من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات وذلك لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة حتى يتحقق الحراك الاجتماعي وتشجع المشروعات الفردية، وهذا ما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة، أيضا أن تحسّن الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والذكاء والكفاءة والحفاظ على الوقت و الالتزام و الأمانة، والتعاون والقيادة الاستقامة و النزاهة وبعد النظر ولاعتماد على الذات.

5- الهيمنة الدولية: لقد عرفت المجتمعات المتقدمة منذ الأزل بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام، وكذلك العمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة، والتي في أغلبها بلدان نامية، وهذا ما أدى بتجدد الاستعمار، وذلك من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة الاتصالات والمواصلات، وهذا ما فتح مجددا المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية على البلدان النامية والضعيفة.

6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي: بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، إلا أن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي



الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، والملاحظ أن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والدول النامية غير متكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينها عبر الزمن، بل أصبحت احتمالات اللحاق الدول النامية بالدول المتقدمة شبه مستحيلة، وذلك لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية الدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.

يتفق جل الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية وكذلك الاجتماعية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. انخفاض مستوى الادخار المحلي الذي يعتبر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن استخدامها في المجالات الاستثمارية المختلفة وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لاستقطاب الموارد.

2. عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك والتصدير، وذلك باستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديدية وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبئة.

3. الاعتماد على عدد محدود من سلع الصادرات وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة و سيؤدي ذلك إلى انخفاض عائد الصادرات في حالة انخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر سلباً على مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستراتيجية ومقابلة الإلتزامات الخارجية، وتشير التجربة إلى تأثير الدول المصدرة للمواد الأولية سلباً بالأزمة العالمية الأخيرة، حيث انخفض الطلب على صادراتها، وقد أدى ذلك إلى تراجع تدفق الموارد من العملات الأجنبية، وحدوث عجز في الحساب الجاري، والرأسمالي نتيجة لانخفاض عائد الصادرات وتدفق رؤوس الأموال للدخل وقد يغطي ذلك العجز بالإستدانة من الخارج، مما يضعف ثقة المستثمرين الأجانب، وبالتالي تخفيض استثماراتهم في إنشاء المشروعات الانتاجية والخدمية، وينعكس ذلك سلباً على الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم إتاحة امكانية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتدريب وتطوير القوى العاملة، والتي يلاحظ ضعف الموارد المخصصة لتأهيلها في معظم الدول النامية.

<sup>1</sup> - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص ص 174 - 179 بتصرف.

هذا بجانب عدم الاهتمام بتطوير مهارات المستثمرين ورجال الأعمال المحليين للقيام بالدور المنوط بهم وتحقيق النمو الاقتصادي.

4. عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة، وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الأوليات، يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للدخول والأرباح، وبالتالي انخفاض الادخار، كما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض تنافسية سلع الصادرات.

5. عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وظهور النزاعات، يؤدي الى انخفاض الإنتاج بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير ويضعف ذلك امكانية تحقيق النمو الاقتصادي.

6. التغيرات المناخية وعدم توفر البيئة المواتية للاستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الافريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة الى المجلة المصرفية والاقتصادية، الادارة العامة للبحوث و الاحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 69، 2013، ص ص 4 - 5.

المبحث الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وطرق قياسه.

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الانتاج، وكذلك المتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراره واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة و احداث تغييرات هيكلية مناسبة، كما أن النمو الاقتصادي واحد من المؤشرات الكمية التي تحدد واقع الأداء الاقتصادي فقد وجب ادراك مختلف الوسائل والمعايير التي يتم بفضلها قياسه.

المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة الى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وتعتبر هذه العوامل المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: كمية ونوعية الموارد البشرية.

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي

ومعدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان.

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا، فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، أي زيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، حيث تستخدم عادة كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي:

1. مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع،

2. نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.

3. كمية ونوعية المكنات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.

4. درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد، ويرجع السبب إلى أن الأفراد يميلون عادة إلى الاشتغال ساعات عمل أقل منهما، تحسن مستواهم المعاشي، أي كلما ارتفع المستوى المعاشي للأفراد كلما قل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، زيادة الرغبة في التمتع بالعطل، كذلك حجم السكان غير الفعال، حيث أن نسبة كبيرة من الأفراد تفضل ترك العمل في سن مبكر نسبياً، الإحالة على التقاعد، كذلك زيادة معدل توقع سن الحياة الذي يبلغ حوالي ( 70، 85 ) سنة في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع حوالي ( 45 ، 70 ) سنة في البلدان النامية.

### الفرع الثاني: كمية ونوعية الموارد الطبيعية.

يعتمد إنتاج اقتصاد معين، وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلدن معين ليست بالضرورة ثابتة.

فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة ( رأس المال، العمل .. إلخ )، نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد إلى أعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تراكم رأس المال.

لا بد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الاستهلاكية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس والجامعات، والمستشفيات.. إلخ، فالعوامل المحددة لمعدل تراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

1. توقعات الأرباح.

2. السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

وأن كلفة ( أو ثمن ) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

<sup>1</sup> - عريقات حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي ( مفاهيم وتجارب ). دار البداية ناشرون وموزعون. عمان، الأردن، 2014، ص ص 110-111.

## الفرع الرابع: التخصص والإنتاج الواسع الكبير.

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابته المشهور ثروة الأمم الذي نشر في سنة (1776 م) فقد أوضح أن تحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يعزي إلى تقسيم العمل وأكد سميث بأن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الأقطار النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل، وبالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الانتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذن بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الانتاجية، كذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئيا على الأقل بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية<sup>1</sup>.

## الفرع الخامس: التقدم التقني.

ويقصد به التغيرات في الحالة العلمية نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع<sup>2</sup>، فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، وكذلك الطرق الفنية الجديدة للإنتاج والتحسين في التنظيم والإدارة، وأيضا إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

## الفرع السادس: العوامل البيئية.

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عريقات حربي محمد موسى، المرجع السابق، ص ص 111 - 112.

<sup>2</sup> - نزار سعد الدين العبيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 44.

<sup>3</sup> - عريقات محمد حربي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المطلب الثاني: مقياس النمو الاقتصادي.

بما أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، ومنه فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط، وبذلك فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

**الفرع الأول: المعدلات النقدية للنمو.**

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير، وهذا خاصة بعد إجراء تعديلات والأخذ بعين الاعتبار التضخم، و نسب التحويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول، وبذلك يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية.

**1. معدلات النمو بالأسعار الجارية.**

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا، وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة و يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

**2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة.**

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما أوجب تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم بذلك تقديرها بالأسعار الثابتة وهذا بعد إزالة أثر التضخم، ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل<sup>1</sup>.

**3. معدلات النمو بالأسعار الدولية.**

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم في ذلك استخدام عملية واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب الميقياس المطلوب

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 118-119.

حسابها، خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دولياً، وذلك بعد إزالة أثر التضخم.

### الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومن الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي، وكذلك علاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية، فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة.

### الفرع الثالث: مقارنة القوة الشرائية.

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم، وذلك وفقاً لمقياس الناتج الوطني مقوماً بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة، وذلك لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت اقتصاد المخطط في السبعينات من القرن الماضي، وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي تكاليفه.

لقد اهتمت كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي وهذا نظراً للأهمية التي يتمتع بها، وكذلك الفوائد التي تعود على شعوبها، ولتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهماً علينا أن نتحمل تكاليف و أعباء للوصول إليه.

### الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي.

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- ① زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- ② يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، المرجع السابق، ص ص 119 - 120 .

⑩ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور و الأرباح والدخول الأخرى.

⑪ زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة التعليم بناء المنشآت القاعدية و التوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

⑫ التخفيف من مشكلة البطالة.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي يستلزم الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج و الموارد الطبيعية، و ينتج عن ذلك تكاليف و أضرار، و أيضا تضحيات يتحملها المجتمع، والتي يمكن أن نذكرها على النحو الآتي:

1. التكاليف البيئية والصحية.

نمو الاقتصادي تبعات خطيرة والتي على رأسها التلوث البيئي الذي عصف بعدد من الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي مثل اليابان، كوريا الجنوبية، الصين ودول النمر الآسيوية الأربعة، حيث تبين أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم، تقع في القارة الآسيوية، ومن هنا يتضح أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع، يزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا ناتج عن جراء تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس كذلك تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية، ومن هنا تشهد معظم دول العالم نموا كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي، كل هذا جاء نتيجة انطلاق الدول من مبدأ: "أنمو أولا و أنظف أخيرا".

2. التكاليف الإنسانية.

أدى حدوث النمو الاقتصادي و توسع الأنشطة الاقتصادية ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة ومثال ذلك التجار الصغار، الحرفيون، المزارعون، الذين يعانون من الفقر، وهذا نتيجة تهميشهم من جهة ، ومن جهة ثانية لتراجع ربحية مشاريعهم، وذلك بسبب الاعتماد على طريقة الإنتاج الموسع.

3. تكاليف التضحية بالاستهلاك.

إن ترشيد الاستهلاك له أثر بالغ في عملية النمو الاقتصادي، وذلك لأنه يساهم في زيادة التوجه نحو الاستثمار، وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال لزيادة الناتج في المستقبل، ولهذا فمن



المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك، وذلك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بالرفاهية الاقتصادية والتي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

#### 4. تكاليف التضحية بالراحة الآنية.

إن العمل لرفع حجم الناتج، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، هذا بدوره يتطلب زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وهذا لا يكون إلا بزيادة حجم العمالة، وكذلك زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصة عملية الإنتاج، ومن هنا يتبين أن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل، تعني التضحية بالراحة الآنية، وهذه الأخيرة يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين الدولية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - أنظر، كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009 - 2010، ص ص 85 - 86.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

إن ظهور النمو الاقتصادي الحديث يعود إلى ظواهر أو عوامل تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية، والتي مبدؤها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم نظرية شومبر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما لكن الفكر الجديد لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو والنماذج التي تليه، والتي يمكن ربط جملها بهذا الأخير ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو قبل سولو SOLOW.

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو منبع الأفكار التي اعتمد عليها في بناء نموذجه للنمو الاقتصادي، إذ مثل مضمون أفكار هارود ودومار في تفسير النمو الاقتصادي أحد أهم الأسباب التي دفعت سولو بكتابة مقاله الشهير.

( A CONTRIBUTION TO THE THEORY OF ECONOMIC GROWTH ) وكان ذلك سنة 1956.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت ميل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان<sup>1</sup>.

كما أبدى الكلاسيكيون اهتماما كبيرا بالنمو الفاضل الاقتصادي، فقاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، وبذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصورها تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد، استنادا إلى ذلك أمكن لنا حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو في ما يأتي:

1. مفهوم آدم سميث:

لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، لكنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للموارد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> - صوابلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

يقول آدم سميث أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية و إلى زيادة المقدرة على الابتكار<sup>1</sup>.

إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس، وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

كما يرى سميث ايضا أنه هناك عاملا آخر يؤثر على النمو الاقتصادي وهو عامل تراكم رأس المال ومصدر ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيراد للدولة، ومن هنا وبتوفير هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمار ات تعمل على زيادة الطلب على العمال فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي إلى الركود نظرا لتناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية<sup>2</sup>.

## 2- مفهوم دافيد ريكاردو

يقدم دافيد ريكاردو الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار سميث فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة على القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة، حيث حسب ريكاردو فان نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> - فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص ص 17 - 24.

إلى حد طبيعي وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود<sup>1</sup>.

كذلك يعطي دافيد ريكاردو وأهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، إضافة إلى ذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، وذلك من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل<sup>2</sup>.

### 3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم التقني وأثره على الانتاجية، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الانتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا في الدول، مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج<sup>3</sup>، بالإضافة إلى ذلك توجه الانتقادات التالي للنظرية الكلاسيكية وهي:

❖ تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم اسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.

❖ اهمال القطاع الغام.

❖ اعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن.

❖ القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيكيين ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996، ص ص 57 - 58.

<sup>2</sup> فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 - 28.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 34 - 35.

❖ خطأ النظرة للأجور والأرباح، في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

❖ عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

الفرع الثاني: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي .

ما يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة في القوم العاملة والأرض<sup>1</sup>.

ويفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي

يتم بها مزج عوامل الإنتاج، ويمكن تلخيص مضمون النظرية فيما يلي:

1. دور الابتكارات التكنولوجية.

يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل " شومبيتر " للنمو الاقتصادي حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبيتر " خمسة أصناف من الابتكارات:

★ إنتاج سلعة جديدة.

★ إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

★ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

★ الحصول على موارد أولية جديدة.

★ إقامة تنظيم جديد في الصناعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، دون ذكر دار النشر، الإسكندرية، 1998، ص 335.

<sup>2</sup>- فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

## 2. العملية الدائرية.

إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخل كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة، وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجياً، وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الانخفاض. ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون و عندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

## 3. الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر.

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأس مالية، إلا أن القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته، ومن أهم الانتقادات الموجهة الى نظريته نذكر ما يلي:

► أن كل عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصاً مثالياً، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فإن نموذج شومبيتر غير ملائم للواقع الحالي، حيث تغير المنظم، كما الصناعات الآن تقوم باتفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.

► طبقاً لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية، بل كما يقول (HYRKSE) أن التنمية تعود إلى متغيرات مستمرة.

► في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكار يمثل العامل الرئيسي الاقتصادية، إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضاً على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

► يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي، ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي، بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل اصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

وفيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة

أهمها ما يلي:

<sup>1</sup> - حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي ( مفاهيم وتجارب )، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014، ص 124.

★ أن نظرية شوبيتز تتلاءم مع نظام اقتصادي واجتماعي معين والذي كان سائدا في حينها في أوروبا الغربية وأمريكا، أما في البلدان النامية فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما، وأن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.

★ في البلدان النامية لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين والذين تعتمد عليهم نظرية النمو عند شومبيتر.

★ من أجل البدء بعملية التنمية وجعلها مستدامة، فإن البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط، بل تحتاج إلى تشكيلة من عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الادارية والعمل الماهر والقيم الملائمة والدوافع والمحفزات.

★ التأكيد التام لدى شومبيتر على الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية<sup>1</sup>.

الفرع الثالث: نموذج هارود- دومار.

يعتبر نموذج هارود - دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان أيضا بالنموذج الكنزوي للنمو، إذ يبين نموذج هارود - دومار كيفية زيادة معدل النمو، وبذلك حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل ( رأس المال / الدخل ) وإما بزيادة الاستثمار ( نسبة الادخار إلى الدخل )، ومنه فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب<sup>2</sup>.

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقد والمالي، كذلك أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذتلك عادة ما نتكلم عن نموذج سهارود - دومار، رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما بالنسبة لتحليل هارود هو أكثر تكاملا، وهذا لكونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا<sup>3</sup>.

2- تحليل هـارود

يقوم هارود بتصوير معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

<sup>1</sup> - حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص 125 .

<sup>2</sup> - حسين عمر، الاستثمار والعمولة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص ص 71 - 73 .

أ- معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة ( رأس المال / الناتج )، بافتراض مايلي:

$$S = sy \quad - \text{الادخار الاجمالي } S \text{ كدالة للدخل الوطني:}$$

$$K = K/Y = \Delta K/\Delta Y \quad - \text{المعامل المتوسط لرأس المال } K \text{ ثابت:}$$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية:  $I = S$  و  $I = \Delta K$  نتحصل على:

$$I = \Delta K = K\Delta Y = sy = S$$

$$g = \Delta y/y = S/K \text{ لدينا } K\Delta y = Sy$$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال<sup>1</sup>.

ب-معامل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا بتخصيص مبلغ معين من الاستثمار بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته<sup>2</sup>، ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل  $S$  نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف  $C$  المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقارنة والذي يدخل في المعجل، مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن الاستثمار والادخار ونتحصل على:

$$Sy_0 = c(y_1 - y_0) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$$c(y_1 - y_0): \text{يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.}$$

$$Sy_0: \text{الادخار المحقق.}$$

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على:

$$gw = (y_1 - y_0)/y_0 = S/c$$

<sup>1</sup>- للمزيد من التفصيل أنظر:

- GILBERT ABRAHAM- FROIS ; OP. CIT .PP 182 -186 .

1-ERIC BOSSER ELLE ; CROISSANCE ET FLUCTUATIONS ; EDITIONS DALLOZ ; PARIS : 1994 ; p 92 .



ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه و المستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث المعامل  $S$  يمثل السلوك الاستهلاكي، و  $C$  يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح<sup>1</sup>.

### ج. معدل النمو الطبيعي:

يمثل هذا المعدل في الجمع بين نمو القوة العاملة  $N$  ومعدل نمو الانتاجية العاملة  $A$ ، ويرمز له بـ  $GN$ ، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

ويتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي  $GN$  مما يتطلب على معدل النمو  $G$  للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون  $GW = S/C$  ومعدل النمو الطبيعي، مادام أن المعاملات الثلاث  $C, A, N$  خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين  $GN$  و  $GW$  هي مفاجئة، وهذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة<sup>2</sup>.

وفي حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون فإنه يظهر انكماش متتالي، ومنه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي  $G < GW$ ، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل.

المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، الذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام  $G$  أقل من  $GW$ ، حيث التوازن بين معدل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبذلك قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل  $S$  ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب عكس ذلك إذا كان  $GN$  أكبر من  $GW$  فإن قوى السوق تؤدي بدفع  $G$  إلى أخذ قيم أكبر من  $GW$ ، مؤدية بذلك إلى حالة نقص في رأس المال، بالرغم من

<sup>1</sup>- للمزيد من التفصيل أنظر كل من:

-JEAN ARRON, LES THEORIES DE LA CROISSANCE, PARIS EDITION DU SEUIL, 1999, p 51.

.مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup>- GILBERT ABRAHAM FRIOS, E LE MENTS DE DYNAMIQUE ECONOMIQUE FLUCTUATION ET CROISSANCE, EDITION DALLOZ,

PARIS, 1986, p 92.

اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم، هذا ما يؤدي بدوره إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة<sup>1</sup>.

### 3- تقييم النموذج

قام كل من هارود - ودومار نموذجيهما على عدة افتراضات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودة، حيث أن النموذجين قاما على افتراض ثبات عدد كبير من العوامل التي يصعب كثيرا تصور ثباتها، على الرغم من تسمية النموذج بالنموذج الحركي، ومن أهم هذه الافتراضات مايلي:

① ثبات ميل للادخار، افتراض قد يكون صحيح على المدى القصير، لكنه غير صحيح على المدى المتوسط .

② ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج، أيضا افتراض غير واقعي على المدى المتوسط والطويل ،

③ افتراض ثبات نسبة الاحلال بين رأس المال والعمل غير واقعي وتنفيه كل الوقائع الاقتصادية.

④ افتراض ثبات المستوى العام للأسعار كان من الانتقادات الهامة التي وجهها كل من مايري بادوين الذي اعتقد أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغيير في الاسعار.

⑤ افتراض عدم التدخل الحكومي في القرارات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي، هو افتراض غير واقعي حتى في أكثر البلدان الرأسمالية التي يتقلص فيها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود - دومار الفرضيات التي بنى عليها التحليل الممثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، لكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل<sup>3</sup>، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلامة بين رأس المال والنتاج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، أما

<sup>1</sup>- للمزيد من التفصيل أنظر كل من:

- JEAN ARROUS ; OP . CIT ; PP 53 – 56 .

- مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 140 – 142 .

- GILBERT ABRAHAM FROIS ; DYNAMIQUE ECONOMIQUE ; OP . CIT . P 185 .

<sup>2</sup>- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، دون ذكر مكان النشر، 2006، ص ص 142 – 143 .

<sup>3</sup>- للمزيد من التفصيل أنظر:

- DEBRAJ RAY , DEVELOPEMENT ECONOMICS, PRINCETON UNIVERSITY PRESS , NEW JERSEY , 1998 , PP 58 – 60 .

افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الاسعار<sup>1</sup>.

بالإضافة الى ذلك فإن نماذج هارود- دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها ( استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية:

♦ لاختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.

♦ أن مثل هذا النموذج يتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية، حيث تتمثل هذه المعادلات بالانخفاض.

♦ أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.

♦ النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية.

♦ النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.

♦ يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية

♦ وحيث أن الفرضيات التي تستند عليها النموذج غير واقعية، فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية<sup>3</sup>.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 132 - 142.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفول، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دون ذكر دار النشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 314.

<sup>3</sup> - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 129 - 130.

<sup>4</sup> -

JEAN ARROUS, OP. CIT, P 55.,

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

يعد نموذج هارود - دومار المنبع المباشر للنظرية النيوكلاسيكية وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذا سلعة واحدة، والذي يخدم الانتاج والاستهلاك في نفس الوقت، انطلاقا من نموذج سولو نتجت تفسيرات عديدة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نموذج سولو.

1. عرض النموذج.

أ. دالة الانتاج.

تمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من العناصر الآتية الانتاج (Y)، رأس المال، العمل (L)، ومردودية العمل (A)، حيث تدخل هذه العوامل في دالة الانتاج والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y(t) = F(K(t), A(t), L(t))$$

حيث: T تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدولة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ويتغير الانتاج وفقا لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها، وذلك بواسطة كميات معطاة من رأس المال والعمل و التي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء AL فإنه يعبر عن العمل الفعلي، ويطلق كذلك على A بالتقدم التقني الذي بدوره يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج سيلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة بدورها مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية<sup>1</sup>.

ب-فرضيات النموذج

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال، وكذلك العمل الفعلي لديهم وفرة حجم ثابتة يعني هذا أنه إذا ضاعفا كميات رأس المال والعمل الفعلي، فإنه نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، زيادة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث أنه كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة

<sup>1</sup>-DAVID ROMER, MACROECONOMIE APPROFONDIE, TRADUIT PAR FABRICE MAZEROLLE, EDISCIENCE INTERNATIONAL, PARIS, 1997, p 8 ETS.

كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين نجد مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى فمن خصوصيات دالة الإنتاج كذلك، أن الانتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كما يلي<sup>2</sup>:

$$\lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0$$

$$\lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ  $S$  لنسبة

الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب على النحو التالي:

$$dK(t)/dt = sy(t)$$

وإذا افترضنا أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $N$

إضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من

العرض و الطلب ويمكن كتابتها كما يلي:  $dl(t)/dt = nl(t)$  وإذا قمنا بالتعبير عن

الزيادة في  $A(t)$  بزيادة أسية  $e^{\lambda t}$  فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي<sup>3</sup>:

$$dK(t)/dt = sF[K(t)] - (N + \lambda)K(t) \dots \dots \dots (1)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة\* من  $K$  بحيث:

$$sF[K^*] = (n + \lambda)K^*$$

حيث تمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت: أي أن:

$$dk(t)/dt = 0$$

2- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.

تمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في

كل الفترات، حيث بالنسبة لكل دالة انتاج ذات قيم  $N$  و  $\lambda$  معطاة ف، يوجد قيمة واحدة

$K^* > 0$  توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل ادخار  $S$ ، وإذا رمزنا لها بـ  $K^*(S)$  مع

$$DK^*(s)/ds = 0$$

<sup>1</sup>- DAVID ROMER, OP.CIT, P 10.

<sup>2</sup>- ROBERT J.BARRO, XAVIERSALA-I- MARTIN, LA CROISSANCE ECONOMIQUE, TRADUIT PAR FABRICE MAZEROLLE, EDI SCIENCE

<sup>3</sup>INTERNATIONAL, PARIS, 1996, P 20.

-JEAN ARROUS. OP.CIT, P 65.

وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو:

$$c^* = (1 - s) \cdot F[k^*(s)]$$

مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق

لها والذي يعطى بما يلي<sup>1</sup>:

$$C_{OR} = \mathcal{F}(K_{OR}) - (n + \lambda) \cdot K_{OR}$$

حيث:  $K_{OR}$  تمثل قيمة  $K^*$  التي ترافق القيمة العظمى لـ  $c^*$ .

وإذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن

القيمة العظمى المستهلكة هي  $OR$ .

### 3- نتائج نموذج سولو

من النتائج المستخلصة من خلال هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى نذكر

مايلي<sup>2</sup>:

• نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل  $\lambda$ .

• المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج والاستهلاك) تنمو بمعدل  $n + \lambda$ .

• معدل الأجر  $[\mathcal{F}(K^*) - K^* \mathcal{F}'(K^*)]$  ينمو بمعدل  $\lambda$ .

• معدل المددودية لرأس المال يساوي  $\mathcal{F}'(K^*)$  وهو ثابت.

زيادة على ذلك فإن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية فله علاقة

بديناميكية الانتقالية (DYNAMIQUE DE TRANSITION) أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد.

ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر، ومنه بقسمة

المعادلة (1) على  $K$  نتحصل على معدل نمو رأس المال  $g_K$ <sup>3</sup>:

$$g_k \equiv (dk(t)dt)/K = (s \cdot (\mathcal{F}[k(t)])/K) - (n + \lambda) \dots (2)$$

ومن هنا فإنه لما تكون  $K$  نسبياً منخفضة، نجد الانتاجية المتوسطة لرأس المال

$\mathcal{F}(k) / K$  هي نسبياً مرتفعة، وكذلك الاستثمار الخام لوحدة رأس المال  $s \cdot \mathcal{F}[k(t)]$  هي

<sup>1</sup>- للمزيد من التفصيل أنظر:

-ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA- I- MARTIN, OP. CIT, P23.

<sup>2</sup> -JEAN ARROUS, OP.CIT, P66.

<sup>3</sup> - ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA- I- MARTIN, OP. CIT, P26.

نسبياً مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل  $K$  ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة  $n + \lambda$ ، وبذلك فإن معدل النمو  $g_K$  هو نسبياً مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية، وبنفس الطريقة أيضاً يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي:  $K(0) > K^*$ ، ومنه فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

وكذلك من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق وأيضاً التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية، وذلك دون أن يكون مرتبط بخصائص اقتصادها ويحدث هذا عادة في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات  $s, n, \lambda$ ، ونفس قيم  $Y^*$  و  $K^*$  في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم  $K$  و  $Y$  في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبذلك فإن معدل نموها  $K$  و  $Y$  يفوق الدول المتقدمة، كذلك ما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول، وذلك لا يعني ضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي فإنه يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر، وبذلك فإن نمو اقتصاد ما يزداد كلما كان بعيد عن وضعيته النظامية، ومنه فإنه إذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبياً بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: نموذج رامسي.

1. النمو الأمثلي.

بعد تفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية توازنية في المدى الطويل وشبه مستقرة، يكون عندها الاستهلاك الفردي أعظمي، ومن ثم بات من الضروري تبيان مسار الاستهلاك الذي يجب أن يسلكه الاقتصاد لبلوغ تلك الوضعية، وجاء نموذج رامسي ليعطي أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار من خلال أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، ثم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد هو العامل الإداري (المخطط) تمثل أفضلية هذا الوكيل بداية المنفعة غير المنتهية زمنياً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA - I - MARTIN, OP. CIT, PP 30 - 37

<sup>2</sup> - JEAN ARROUS, OP. CIT, P80.

2. عرض النموذج.

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، التي لها نفس دالة الإنتاج من الشكل  $Y = \mathcal{F}(K, AL)$ ، والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأن تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها، أي أنه حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن  $N$  ودالة منفعتها غير منتهية زمنياً وتعطى على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$\int_0^T E^{-Pt} u(ct) dt$$

حيث:  $P$  يمثل معدل الأفضلية للحاضر، وذلك أنه كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي.

ومن هنا فإنه في الزمن  $T+1$ ، يتم تقسيم بين الاستهلاك  $C+1$  والاستثمار  $K_{T+1}$  عن طريق الإنتاج و الذي هو دالة للاستثمار في الفترة  $T$  أخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل  $\Delta$  والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين  $n \times k$  ويمكن كتابة معادلة التغيير الزمني للاستثمار كما يلي:

$$dk_t/dt = k^* = \mathcal{F}(k) - (\delta + N)K - C$$

ومنه حسب رامسي فإن النمو الأمثلي يتم عند تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$Max \int_D^\infty e^{pt} u(c) dt$$

تحت الشرط الآتي:

$$K^* = \mathcal{F}(K) - (\Delta + N)K - C$$

ذات قيمة ابتدائية لـ  $K$  تساوي  $K_0/N_0$

يتم حل هذا النموذج وفقاً لتقنية المراقبة المثلى و التي تعطي الحل الآتي:<sup>2</sup>

$$\frac{c^*}{c} = \Sigma(c) [\mathcal{F}'(K) - \Delta - N - P]$$

حيث:  $\Sigma(c)$  تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

<sup>1</sup>- للمزيد من التوضيح أنظر:

- DAVID ROMER, OP. CIT, PP 44 – 51.

<sup>2</sup>- للمزيد من التفصيل أنظر:

2. - ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA -I- MARTIN, OP. CIT, PP 70 – 7



3. القاعدة الذهبية.

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون  $dk/dt = 0$  و  $dc/dt = 0$  وانطلاقاً من المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة <sup>1</sup> كما يلي:

$$F'(K^\wedge) = \Delta + n + p$$

تسمى النتيجة المعروفة في هذا المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة ومنه فإن القاعدة الذهبية لرأس المال و اهتلاكه تكتب كما يلي:

$$F'(K_{Or}^*) = \delta + n$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من ايجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى، إذا كانت القيمة  $K^\wedge$  لرأس المال أقل من  $K_{Or}^*$ ، فإن قيمة التخفيض مرتبطة بقيمة معدل التفضيل للحاضر، وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل لاهتلاك رأس مال الفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية<sup>2</sup>.

الفرع الثالث: نموذج فون نيومان.

1-عرض النموذج

يعتبر "فون نيومان" أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نمو خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة، ويمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد، وذلك في إطار نمو أمثلي أي أكبر مقدار للنمو، بحيث أنه في هذا النمو تفسر مسارات الأسعار، وذلك عن طريق البرنامج الثنائي للكميات المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية، وهي في الواقع مستنتجة من هذه الأخيرة، ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد<sup>3</sup>.

ومن خصوصيات هذا النموذج مايلي<sup>4</sup>:

N سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات (INPUT) أو مخرجات (OUTPUT).

<sup>1</sup>-JEAN ARROUS, OP.CIT, P 84.

<sup>2</sup>- للتوضيح أكثر أنظر:

- DAVID ROMER, OP. CIT, PP 53 – 65.

<sup>3</sup>- BERNARD GUERRIEN, DICTIONNAIRE D'ANALYSE ECONOMIQUE, EDITION, LA DECOUVERTE, 3 EDITION, PARIS, 1996, P 126.

<sup>4</sup>-JEAN ARROUS, OP, CIT, P 85.

$M$  التقنية الموجودة من أجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات  $N$  عنصر، ومن أجل كل تقنية  $A$  فإن مصفوفة المدخلات هي  $A^L$  ومصفوفة المخرجات  $b^L$  وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج  $(A, B)$ .

حدا استعمال التقنية / ممثلة عن طريق العنصر  $X$  من الشعاع ذي  $M$  عنصر.

ومنه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان  $AX \leq BX$ ، معنى لك كل ما هو منتج  $BX$  هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك  $AX$ ، وحتى يكون هناك نموا، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائضا لـ  $N$  سلعة.

ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد  $G$  يستلزم تحقيق المتراجحة السابقة:

$$(1 + g)AX \leq BX$$

2- نتائج النموذج.

لقد استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج  $(X^*, r^*)$  والتي توافق قيمة النمو العظمى  $r^* \downarrow R$ ، و بوضع فرضيات على المصفوفة  $A$  و  $B$ ، كما قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي (PROGRAMME DUAL) الممثل في ايجاد نظام للأسعار  $P$  ومعدل للريح  $N$  أو الفائدة أصغري بحيث أن الريح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي (PROGRAMME PRIMAL)،  $(X^*, R^*)$  يرافقها حل للبرنامج الثنائي  $(P^*, N^*)$  بحيث معدل النمو الأعظمى يرافق معدل الريح الأصغري  $N^*$  و تعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموذج سولو لسلعة واحدة<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

سميث النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي كذلك بنظرية النمو الداخلي وظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات، و هي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، دون المرور بالعوامل الخارجية، والسبب يعود في ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا زالت تعرفه معظم الدول ذات عدد سكان ثابت تقريبا، زيادة إلى ذلك الاختلاف الكبير في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - JEAN ARROUS, OP, CIT, P 127.

<sup>2</sup> - BERNARD GUERRIEN, OP, CIT, P 127.

الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.

1- نموذج AK.

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال (K)، ويعود غياب تناقص هذا إلى رأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام لـ AK على النحو

$$Y = AK \quad \text{التالي}^1:$$

حيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

كما يعبر عن الإنتاج الفردي بـ  $Y = AK$ ، و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A، و بتعويض  $F(K)/K = A$  في المعادلة (2) في نموذج سولو نحصل على:

$$g_k = SA - (n + \lambda)$$

ومادام  $Y = AK$  و  $c = (I - S)$ ، فإن معدل نمو الناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ  $g_k$ .

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AK، ويمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، كذلك أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي، فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب شرطي أو مطلق، حيث  $\partial g_y / y = 0$  وهذا من أجل كل مستويات Y.

2- نموذج أثر الخبرة و انتشار المعرفة.

تمكن رومر ROMER من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية وهذا عن طريق الفرضية الممثلة في إدخال عامل التعلم، و ذلك عن طريق التمرن، حيث أن المؤسسة التي ترفع من أس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الايجابي للخبرة على الانتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، زيادة على ذلك فإن الفرضية الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، ومنه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة / بالمؤشر  $A_1$ ، وهذا يعني أن التغيير  $dA_1/dt$  يمثل التعلم الكلي

<sup>1</sup>- للمزيد من التوضيح أنظر:

للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في  $K_I$  لمخزون رأس المال وعليه دالة الإنتاج تكتب على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$Y_I = F(K_I, KL_I)$$

حيث:  $F$  تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، زيادة على ذلك أن الانتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية.

إذا كانت كل من  $K$  و  $L_I$  ثابتة، كل مؤسسة هي معروضة إلى مردودية متناقصة لـ  $K_I$  كما هو ملاحظ في نموذج سولو، زيادة إلى ذلك أنه من أجل قيمة معطاة لـ  $L_I$ ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في  $K_I$  و  $K$  و منه فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال و بتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دو قلاص<sup>2</sup>:

$$Y_I = A \cdot (K_I)^a \cdot (KL_I)^{1-a}$$

حيث:  $0 < a < 1$ .

و بوضع  $Y_i = K_I/L_I$ ،  $Y_I = Y_I/L_I$  و  $K = K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد  $y_i = Y$  و  $K_I/K$ ، الناتج المتوسط هو:

$$Y/K = \tilde{F}(L) = A \cdot L^{1-a}$$

كما يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ  $K_I$  بتثبيت

$K$  و  $L$  وبتعويض  $K$  و  $L$  وبتعويض أيضا  $K_i = K$  نتحصل على:

$$\partial Y_I / \partial K_I = A \cdot a \cdot L^{1-a}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع  $L$ ، وهو مرتبط بـ  $K$  ومن هنا فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط، وذلك لكون  $0 < a < 1$ .

<sup>1</sup> -JEAN ARROUS, OP, CIT, P 193.

<sup>2</sup> - للمزيد من التوضيح أنظر:

- ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA -I- MARTIN, OP, CIT, PP 165 - 169.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة، والذي يكتب على النحو التالي:

$$da / dt = a^* = w + ra - c - na$$

حيث:  $w$  تمثل الأجور و  $a$  تمثل الأصول للفرد،  $r$  تمثل مردودية الأصل، ومن هنا فإن مشكلة تعظيم دالة المنفعة  $U$  تحت قيد الميزانية، وذلك عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى العلاقة الموالية:

$$r = p - \left[ \frac{u^w(c) \cdot c}{u^*(c)} \right] (c^*/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(C) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع  $\theta$ ، فإن بذلك العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ  $1/\theta$ ، وبالاستعانة مما ذكر آنفاً، فإن دالة المنفعة تكتب على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$C^*/c = (1/\theta)(r - p)$$

و بتعويض قيمة  $R$  والمتمثلة في  $\delta - Aa^{1-a}$  فنحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز كالتالي:

$$g_c = (1/\theta)(Aa^{1-a} - \delta - p)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط، فإنه نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف

المخطط (التعظيم الاجتماعي)، ومع العلم أن  $a < 1$  فهذا يعني أن  $g_c < g_{cp}$ .

$$G_{CP} = (1/\theta)(AL^{1-A} - \delta - p)$$

كما أنه يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية، و هذا إذا قمنا بتدعيم الاستثمار

بمعدل  $1 - A$  عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته  $a$  من تكلفته، فإن المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

<sup>1</sup> - REBERT J.BARRO , XAVIER SALA -I- MARTIN , OP , CIT , P 170.

## 3- دور الدولة في النمو الاقتصادي.

## أ. حجم الدولة وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة بحجم الدولة إلى مسألة آثار الانفاق العام على الإنتاج الكلي، ومن هنا نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين، نظرية الموازن الريكاردى و التي طرحها (R.BARRO)<sup>1</sup> وكان ذلك سنة 1974.

وجاء فيها أن الانفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي وذلك نظرا لوجود ظاهرة المزاخمة للإنفاق الخاص، و من جهة ثانية الكنزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل.

كما قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج و بين في ذلك كل من D.A.ASCHAUVER<sup>2</sup>، وكان ذلك سنة 1989 و A.H.HANNELL<sup>3</sup>، وكان هذا في سنة 1992 الدور الايجابي لنفقات الاستثمار و كانت مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال العام 0.39 و 0.34 على التوالي و بين كلا منهما أن انخفاض الانتاجية بالولايات المتحدة الأمريكية و كان هذا في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى بضرورة إدخال رأس المال العام في صياغة دوال الإنتاج، و كان هذا حسب منظور E.D.HOLTZ<sup>4</sup>، و كان ذلك في سنة 1988.

وعند ظهور نظرية النمو الداخلي للنشأة إتضح رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح في ذلك إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الايجابية لصالح الانتاجية الحديدية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، ومن هنا أصبح ها النوع من الإنفاق كضرورة في سيروة الأسواق، و كذلك في الدفاع عن حقوق الملكية في نفس الوقت أصبح وسيلة هامة لتطوير الهياكل القاعدية، ومن ناحية أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة في ذلك لرأس المال البشري إلى دفع فعالية عنصر العمل، وهذا ما أدى بدوره إلى رفع الانتاجية الحديدية لرأس المال الخاص.

P 1095. <sup>1</sup> - R.J.BARRO, ARE GOVERNMENT BONDS NET WEALTH, JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY, VOL. 82. N.06, 1974,

<sup>2</sup>- D. A. ASCHAUER, FISCAL POLICY AND AGGREGATE DEMAND, AMERICAN ECONOMIC REVIEW, VOL. 75, N.01, PP 117- 127.

<sup>3</sup>- A. H. MANNELL, INFRASTRUCTURE INVESTMENT AND ECONOMIC GROWTH, JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVE, VOL. 6. N.04, 1992, PP 189 – 198.

<sup>4</sup>- E.D. HOLTZ, PRIVATE OUTPUT GOVERNMENT CAPITAL AND THE INFRASTRUCTURE CRISIS, WORKING PAPER, COLOMBIA DEPARTMENT OF ECONOMIC, N. 394, 1988, P 190.

لحد الساعة مازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للحصول على النمو المثالي، لكن من خلال دراسة للأدب الاقتصادي نجد رؤية أخرى تتعلق بجعل مستوى تدخل الدولة كمتغير داخلي أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام.

كما قامت في ذلك عدة دراسات بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـ GRANGER<sup>1</sup>، كأبحاث K.H.GHALI<sup>2</sup> في سنة 1998 و J.LOIZIDES و كذلك G.VAMVOUKAS<sup>3</sup> و كان ذلك في سنة 2005 و التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الدولة و كذا نمو الاقتصاد و ذلك باستخدام تقنية التكامل المتزامن و الوصول في ذلك إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة والنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين، يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو، وهذا نملسه في بعض الخطابات السياسية، و هذا الطرح قام به كل من D.R.AVILA و كذلك R.STRAUCH<sup>4</sup> في سنة 2003، و بينا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، و استخدمنا في تقدير التكامل المتزامن طريقة ( FM ) ( FULLYMODIFIED ) فقط، وهذا ما يعاب على هذه الدراسة<sup>5</sup>.

#### ب- تحديد الحجم المثالي للدولة.

في جل الدراسات السابقة الذكر، أكدت أنها توجد علاقة سببية بين حجم الدولة ( الانفاق العام ) والنمو الاقتصادي، بالمقابل هناك العديد من الاقتصاديين اهتموا بدراسة أثر المزاخمة الذي بدوره يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، وهذا له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - C.GRNER, INVESTIGATING CAUSAL RELATIONS BY ECONOMETRIC MODELS AND CROSS-SPECTRAL METHODS , ECONOMETRICA , ECONOMIC SOCIETY, VOL.37(3) , JULY , 1969 , PP 424 - 438 .

<sup>2</sup> -K.H.GHALI , GOVERNMENT SIZE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM MULTIVARIATE CO INTEGRATION ANALYSIS- APPLIED ECONOMIC , VOL.31, 1998 , PP 975 – 987 .

<sup>3</sup> -J.LOIZIDES , GVAMVOUKAS , GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE PROMTRIVARATE CAUSALITY TESTING , JOURNAL OF APPLIED ECONOMIC , VOL.08, No1, 2005 , PP 125 – 152 .

<sup>4</sup> -D.R.AVILA , R.STRAUCH , PUBLIC FINANCE AND LONG TERM GROWTH IN EUROPE EUROPE EVIDENCE FORM PANEL DATA ANALYSIS , WORKING PAPER , EUROPEAN CENTRAL BANK , FRANK FURT , N. 246 , 2003 , PP 135 – 154 .

<sup>5</sup> -J.S.ANDRADE , M.A.S.DUARTE , C. BERTHOMIEU , LE ROLE DE LA CONSOMMATION PUBLIQUE DANS LA CROISSANCE: LE CAS DES PAYS DE L UNION EUROPEENNE , ETUDE DE GEME , UNIVERSITE DE COIMBRA , PORTUGAL , N.05, 2005 , P 15 .

حاول P.LIAU وكذلك F.RENVERSESE<sup>1</sup>، وكان ذلك في سنة 1988 نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته، وذلك من خلال النماذج العملية، بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تطرقت إلى هذا الموضوع، إذ أن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من BARRO وكان ذلك سنة 1990 وكذلك ARMY في سنة 1995، وجاء هذا في صياغة الحجم المثالي للدولة.

### نموذج R.BARRO (1990):

في دور الدولة في سياسة الإنفاق العام يفترض نموذج بارو (BARRO,1990)<sup>2</sup>، حيث أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، ويفترض في الحكومة أن تشتري جزء من الإنتاج الخاص، وتستعمل كذلك مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، كذلك يفترض أنه يمكن للنفقات العامة أن تؤثر إيجاباً ليس فقط على مستوى المتغيرات، لكن أيضاً على معدل النمو الاقتصادي، ومن جهة ثانية يؤثر تمويل هذه النفقات سلباً على مستويات النمو، وهذا ما يسمح بتحديد مستوى معين من النفقات التي تحقق في ذلك أعلى مستوى للنمو، وفي نموذج بارو يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة، وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، زيادة على ذلك أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد بارود في ذلك على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة.

وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL_i^{1-a} \cdot K_i^A \cdot G^{1-A}$$

بحيث:  $0 < a < 1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت T،

إذن:  $G = \tau Y$ ، تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في المنافسة التامة تمكن أن نبين أن الناتج

الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي:

$$r + \delta = (1 - \tau) \cdot (\partial K_i / \partial K A_i) = (1 - \tau) \cdot a A \cdot K^{-(1-a)} \cdot G^{1-a}$$

وعليه فإن:

$$g = (1 - \theta) \cdot [a A^{1/a} \cdot (L_\tau)^{(1-a)/a} \cdot (1 - \tau) - \delta - P]$$

<sup>1</sup>-P.LIAU,F.RENVERSESE, STRATEGIES DE FINANCEMENT DES SOL DES BUDGETAIRES, ECONIMICA, PARIS, 1988,P 303.

<sup>2</sup>- R.J.BARRO ,GOVEMMENT SPENDINGINA SIMPLE MODEL OF ENDOGE NIOUS GROWTH , JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY ,VOL,98,N.05 ,1990 , PP 103 - 125.



ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو:

$$r + \delta = aA^{1/a}(L_T)^{(1-a)/a}(1 - \tau)$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين، الطريقة الأولى متمثلة في الحد  $1 - \tau$  و الذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد  $\tau^{(1-A)/A}$  و الذي يمثل الأثر الايجابي على الخدمات العمومية<sup>1</sup>.

منحنى ARMY ( 1995 ):

اقترح آرمي في سنة 1995 منحنى بين فيه مختلف آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وحسب آرمي أنه لا يمكن تطبيق القاعدة، و ذلك في ظل غياب الدولة، وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام الملكية، ومن هنا سترتفع تكاليف المعاملات الاقتصادية الشيء الذي ينتج عنه انخفاض الادخار، و منه انخفاض الانتاجية، وبالتالي يجب تدخل الدولة عن طريق إنفاقها العام. ومن أجل تخفيض هذه التكاليف، وبذلك خلق محيط ملائم للاستثمار، لكن ابتداء من مستوى معين لحجم الدولة سيبدأ النمو بالانخفاض، وبالتالي الانتقال من التأثير الايجابي إلى التأثير السلبي.

وجمع ARMY هذه التفاعلات في دالة من الدرجة الثانية أين يكون معدل النمو الاقتصادي دالة تابعة لحجم الدولة وتكتب على النحو التالي:

$$O = a_0 + a_1(G/Y) + a_2(G/Y)^2 + K + \xi \dots \dots \dots (3)$$

O يمثل نسبة نمو الناتج الاجمالي و (G / Y) نسبة الانفاق العام الناتج و  $\xi$  حد الخطأ عند التقدير.

لقد قام كل من ( L.GALLAWAY .R.VEDDER ,1998 )<sup>2</sup>، وذلك بتقدير حجم الدولة في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1947 – 1997، وهذا باستخدام المعادلة الموالية:

$$O = Q + B(G/Y) - C(G/Y)^2 + \partial T + eU$$

T يمثل الزمن و U معدل البطالة، ومنه كان الحجم المثالي للدولة 17.5 % ثم قاما بتمديد فترة الدراسة، وذلك ما بين ( 1996-1796 ) باختيار العلاقة الموالية:

<sup>1</sup> - للمزيد من التفصيل أنظر:

—JEAN ARROUS, OP, Cit, PP 195 – 196.

- صوابلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 49 – 50.

<sup>2</sup>-R.VEDDER, L. GALLAWAY, GOVERNMENT SIZE AND ECONOMIC GROWTH, DISCUSSION PAPER, JOINT ECONOMIC COMMITTEE, WASHINGTON D.C, 1998, P15.

$$O = A + B(G/Y) - C(G/Y)^2 + \partial T + eW$$

$T$  تمثل الزمن و  $W$  هو متغير يقيس عدد سنوات الحرب بالنسبة لكل 10 سنوات، ومنه

كان الحجم المثالي للدولة 11.1%.

ومن هنا تجدر بنا الإشارة إلى أنه قبل القيام بتقدير علاقة الانحدار (3) لابد في ذلك من اختيار البيانات لتحديد فترات تزايد أو تناقص العلاقة الخطية الموجودة بين  $(G/Y)$  ونسبة نمو الناتج المحلي، وذلك لأن المتغيرة المفصرة  $(G/Y)$  مصحوبة بمتغيرات تفسيرية أخرى قد يكون لها هي الأخرى دور في تفسير الناتج الإجمالي، ومنه سنتفادى مشكلة الانحدار الزائف.

الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين.

1- اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم.

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب هو بدوره موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولذلك قام روبيلو (REBELO) في سنة 1991 من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دو قلاص<sup>1</sup>، والتي يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$Y = C + K^* + \partial k = A. (vk)^a. (uh)^{1-a}$$

$$H^* + \partial H = [B. (1 - v). K]^n. [(1 - u). H]^{1-n}$$

حيث أنه:  $Y$  تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية ورأس المال المادي و  $A, B > 0$  هما عاملان تكنولوجيايان، وكل من  $A$  و  $N$  يمثلان نسبة رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع و هي محصورة بين 0 و 1، وكل من  $u$  و  $v$  يمثلان نسبة رأس المال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، و بإفتراض أن  $N > A$ ، فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبياً في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبياً كثيف في رأس المال المادي.

في شكل المعادلات السابقة الذكر يستلزم أن هناك وفرة الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج  $K$  و  $H$ ، وكذلك بنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو داخلي، و في حالة النظامية كل من  $u$  و  $v$  ثابتة و  $H$ ،  $K$ ،  $C$  و  $Y$

<sup>1</sup>- للمزيد من التوضيح أنظر:

تنمو بنفس المعدل  $g^*$ ، و باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، فإنه نتحصل على معدل النمو للاستهلاك و الذي يكتب على النحو التالي:

$$g_c = (1 - \theta). [Aa. (vk/uh)^{-(1-a)} - \delta - P]$$

في هذا النموذج الحد  $Aa (vk/uh)^{-(1-a)} - \delta$  و الذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي و الذي يساوي معدل المردودية R.

إن مردودية رأس المال البشري، و كذلك مردودية رأس المال المادي في القطاعين نفسها، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين  $u$  و  $v$  على النحو التالي:

$$\left(\frac{n}{1-n}\right) \cdot \left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{a}{1-a}\right) \cdot \left(\frac{u}{1-u}\right)$$

و من هنا فإنه نجد الزيادة تحدث في الإنتاج عن طريق الزيادة الأنية لكل من نسبة H و

K المخصصة للإنتاج<sup>1</sup>.

2- نموذج يوزاوى - لوكاس 1988.

يتوافق هذا النموذج مع نموذج REBELO، و ذلك عندما لا يحتاج إنتاج رأس المال البشري

لرأس مال مادي أي أن  $N=0$  و منه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة الآتية<sup>2</sup>:

$$Y = C + K^* + \partial K = A. (vk)^a. (uh)^{1-a}$$

$$H^* + \partial H = B. (1 - U). H$$

بوضع  $W=K/H$  و  $X=C/K$ ، و بالإستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على

معدل النمو  $g_c$  للاستهلاك و معدل نمو  $g_u$  لـ U.

$$g_c = (1 - \theta). [AA. U^{(1-A)} W^{-(1-A)} - \Delta - P]$$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات X، W، U لهم قيم ثابتة و معدل نمو مشترك لكل

منها H، K، C، Y هو:

$$g^* = (1/\theta). [B - \Delta - P]$$

ورأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة U على النحو التالي:

$$U^* = [(\theta - 1)/\theta] + [P + \Delta. (1 - \theta)]/B\theta$$

<sup>1</sup> - JEAN ARROUS. OP. CIT, P 202.

<sup>2</sup> - للمزيد من التوضيح أنظر:

- ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA -I- MARTIN, OP, CIT, PP 202 - 220.

الفرع الثالث: التقدم التقني و النمو الداخلي.

1- توسيع أنواع السلع المنتجة.

إن استعمال دالة الإنتاج ذات عدة سلع، يعود في ذلك إلى العديد من الدراسات منذ

السبعينات، و هي تكتب على الشكل الموالي<sup>1</sup>:

$$Y_I = A \cdot L_I^{1-A} \cdot \sum_{J=1}^N (X_{IJ})^A$$

حيث:  $0 < a < 1$

$Y_I$  هو الناتج،  $L_I$  العمل و  $X_{IJ}$  تمثل الكمية المستعملة من النوع / من السلعة الوسيطة،

وكذلك كل من عوامل الإنتاج  $X_{IJ}$  و  $L_I$  لهما إنتاجية حدية متناقصة، ولهما كذلك وفرات حجم

ثابتة، ويوضح الشكل التجميعي المنفصل  $(X_{IJ})^A$  أن الناتج الحدي للسلعة الوسيطة  $I$  مستقلة

عن الكمية المستعملة من السلعة  $I$ ، و معنى ذلك أن اكتشاف منتج جديد لا يؤدي إلى اهمال

المنتج الموجود.

يسمح التقدم التقني من رفع عدد السلع  $N$ ، و حتى يتضح لنا في ذلك دراسة أثر الزيادة لـ

$N$ ، نفترض في ذلك أن السلع الوسيطة تقاس عن طريقة وحدة قياس موحدة، و هي مستعملة

بكميات متساوية  $X_{IJ} = X_I$  و هذا محقق في حالة التوازن، و من هنا تصبح دالة الإنتاج تكتب

على النحو التالي:

$$Y_I = A \cdot L_I^{1-A} \cdot N \cdot X_I^A = A \cdot L_I^{1-A} \cdot (NX_I)^A \cdot N^{1-A}$$

ومنه فإن من أجل قيم معطاة لـ  $L_I$ ، فإن الزيادة للسلع الوسيطة  $NX_I$  على شكل زيادة في

كل من  $N$  و  $X_I$  معطاة، فإنه لا يؤدي إلى تناقص المردودية، و بفضل هذه الخاصية فإنه يظهر

مصدر النمو الداخلي في دالة الإنتاج، كما أنه يتم تحديد معدل النمو عن طريق اختيارات

العائلات ومستوى التكنولوجيا، زيادة على ذلك تكلفة الاختراع لمنتج جديد ومنه فإن انخفاض

تكلفة الاختراع ترفع من المردودية، وبذلك يزيد معدل النمو، بالإضافة إلى أثر الحجم، كما أن

زيادة كمية العمل ترفع من معدل النمو<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-JEAN ARROUS. OP. CIT, P 205.

<sup>2</sup>- للمزيد من التوضيح أنظر:

- ROBERT J. BARRO, XAVIER SALA -I- MARTIN, OP, CIT, PP 238 – 252.

## 2- تحسين نوعية المنتجات.

في هذا النوع من النماذج يتم اعتبار تنوع المنتجات لنمط معين كبديل تقرب من المنتجات السابقة، فإنه إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتج معين، فإن في هذه الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على التقنية أو المنتج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، بحيث أنها تسمح من استبعاد ريعو المبتكرين السابقين، ومن هنا فإن هذا النوع من التطور يشبه التطور الذي عرضه " شومبتر " وذلك عن طريق التدمير الخلاق<sup>1</sup>.

منتجي السلع النهائية N يستعمل صنف من العوامل الوسيطة حيث كل نوع من هذه السلع يسجل في سلم نوعية معين، و هذا راجع إلى تحسينات ناتجة عن مجهودات الباحثين، ومنه فإنه لديهم الحق المطلق في استعمال السلع الوسيطة التي قاموا بتحسينها، وبافتراض أنه يوجد أسلوب وحيد لتوليد منتج ذات نوعية عظمى، ومنه فإنه بفضل الوضعية الاحتكارية المؤقتة بحوزة المخترع، فإنه يختلف النموذج تنوع المنتجات عن النموذج الحالي، لكنه لديهم نفس العوامل التي تدخل في تحديد معدل النمو، إذ أنه يزداد عن طريق نسبة الادخار ومستوى التكنولوجيا، ويتغير بصفة معاكسة وهذا راجع إلى نسبة تكاليف البحث والتطوير، والنموذجين يتنبآن كذلك أثر الحجم، الممثلة بكميات ثابتة، كالعامل غير المؤهل ورأس المال البشري.

<sup>1</sup>-JEAN ARROUS. OP. CIT, P 212.

## خلاصة الفصل الثاني:

إن النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، غير أنه اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد له، وكذلك التنمية الاقتصادية، إلا أنهم اتفقوا على أن هناك فرق بينهما، وأنه لا تتحقق تنمية اقتصادية إلا إذا كان هناك نمو اقتصادي وكان مصحوباً بتغيير الهياكل الإنتاجية للدولة، وهناك عوامل عديدة محددة للنمو الاقتصادي كالعوامل البيئية والتقدم التقني والتخصص والإنتاج الواسع الكبير وتراكم رأس المال وكمية ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية، كما أن هدف تحقيق النمو يتحقق بعد تكاليف يتحملها المجتمع كالتكاليف البيئية والصحية والتكاليف الإنسانية وتكاليف التضحية بالاستهلاك وتكاليف التضحية بالراحة الآنية.

لقد أعطت المدارس الاقتصادية أهمية كبيرة لمسألة النمو الاقتصادي رغم اختلاف مبادئها وتصوراتها، فحاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي وجعله مرتبطاً بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية المرتبطة بالعمالة وذهب في ذلك شومبيتر إلى دور المنظم في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال إيجاد ابتكارات جديدة، كما يعتبر نموذج سولو وكذا النظريات الحديثة والتي فسرت النمو الاقتصادي الداخلي، فأعطت في ذلك نظرة للنمو الاقتصادي لكن هذه النظريات في مجملها كانت دائماً تذهب بعيداً عن الواقع، خاصة إذا حاولنا إسقاط فروض هذه النظريات على الدول النامية، نجد معظمها لا يتناسب وواقع الدول النامية، وهذا ما يوحى بعدم جدوى هذه النظريات في اقتصاديات الدول النامية، إلا أن هذه الدول راحت تحاول إسقاط هذه النظريات على اقتصادها، لكن هناك اختلاف كبير بين فرضيات هذه الدول مع الدول النامية، إذن ما يجب أن تفعله الدول النامية هي أن تجد لنفسها نماذج تتماشى واقتصادها، إذ أنه كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، هذا دون أن ننسى التحسن والتنوع في المنتجات والتي بدورها تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث  
التجارة الخارجية وأثرها على النمو  
الاقتصادي

تمهيد:

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين مستوياتهم المعيشية.

نظرا لعجز كل اقتصاد لوحده من إشباع حاجاته آلت الضرورة إلى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وعبر التاريخ وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارعا في معدلات نموها الاقتصادي، وأنعكس ذلك إيجابيا على مداخل الأفراد وظروف معيشتهم، ومع التطورات الراهنة والمتمثلة في العولمة أصبح التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها في عصرنا الحاضر، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر و يتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق التجارة الداخلية و بين العالم الخارجي كتجارة خارجية .

لقد أصبحت التجارة الخارجية تشكل فرعا من فروع الاقتصاد الوطني و تعتبر بذلك المرآة العاكسة للاقتصاد كل دولة، و لهذا أصبح من الضروري تطوير و تسهيل التجارة الخارجية و التخفيض من العراقيل التي تواجهها و البحث عن أفضل الطرق و بناء استراتيجيات التي تسمح بتوسيعها و السعي إلى تحريرها لمدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

و لغرض ابراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.



## المبحث الأول: استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي.

عرفت الدول نوعين من الاستراتيجيات للتجارة الخارجية، حيث أن الحمائيين يدافعون عن استراتيجية إحلال الواردات المتطلعة نحو الداخل، إذ يتم فيها إحلال الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة، أما أنصار التجارة الحرة فهم ينادون بتبني استراتيجية تشجيع الصادرات المتعلقة بالتطلع نحو الخارج كوسيلة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التعرض للمدخلين الفلسفتين لسياسات التنمية، و إبراز أهم المرتكزات للإستراتيجيتين، و إجراء مقارنة بين وجهتي النظر و الوقوف على أوجه التشابه و الاختلاف، و إبراز أي النظرتين كانت أكثر نجاعة من خلال التجارب العالمية و علاقة ذلك مع الظروف المستجدات العالمية الراهنة، هذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث.

## المطلب الأول: استراتيجية تشجيع الصادرات.

إن عرض الصادرات يعد ضمن المكونات الأساسية لأي سياسة تنموية تتبعها الدول، فالدول المستعمرة في إفريقيا وآسيا تعد من المناطق الأولية التي راهنت على التطلع نحو الخارج، وهذا من خلال مناجمها المملوكة للأجانب ومقدراتها الزراعية، وهذه النظرة كانت في أول الأمر كرد فعل لهيكل اقتصادي تملك أراضيها و مؤسساته للأجنبي، وكرد فعل ثان لتحييز تصنيعي في سنوات الخمسينيات والستينيات، وكان التركيز ينصب بداية على إنتاج منتجات تامة للاستهلاك المحلي وبعد ذلك محاولة تصدير الفائض إلى العالم الخارجي.

ومن هنا سنتطرق لدراسة امكانية تنمية الصادرات في الدول النامية من حيث التوسع في تصدير المواد الأولية، وكذلك القدرة على توسيع الصادرات تامة الصنع<sup>1</sup>.

## الفرع الأول: التوسع في الصادرات من السلع الأولية.

إن المنتجات الزراعية و كذلك المواد الأولية الخام تشكل جل الصادرات الدول النامية محددة الدخل، وأيضا إيراداتها تعتمد على هذه الصادرات وعبر مر التاريخ نمت هذه الصادرات بشكل بطيء، وهذا كنسبة إلى اجمالي التجارة العالمية، فهذه الصادرات تشكل مصدرا لغالبية الدول النامية من حيث النقد الأجنبي، زيادة عن كون نصيب الدول النامية من هذه الصادرات لا يزال مستمرا في الانخفاض على مدار العقود القليلة الماضية.

فهذا الأمر، يحتاج منا في دراسته إلى تسليط الضوء على كل من العوامل التي تؤثر على عرض وطلب هذه الصادرات من المنتجات الأولية.

<sup>1</sup> -تودارو ميشيل . ب، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 557 – 558.

## 1- بالنسبة لجانب الطلب.

من الأساليب والعوامل التي تعوق النمو والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية في الأسواق المتقدمة والتي تعتبر الأسواق الأساسية لهذه الدول، وخاصة المنتجات الزراعية منها نجد خمسة عوامل أساسية، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>1</sup>:

## أ- مرونة الطلب الدخيلة:

تعد مرونة الطلب الدخيلة على المنتجات الزراعية والمواد الخام منخفضة جدا، حيث نجد أن مرونة الطلب الدخيلة على السكر والكاكاو والشاي والقهوة والموز جميعها قدرت بأقل من 1 أي بمتوسط ( 0.3، 0.5 ) معنى هذا أن الطلب الخارجي عليها غير مرن، وهذا ما يعني انخفاض الإيراد المتحققة من خلال الاتجار بها، زيادة على ذلك أن أي زيادة مستمرة حاصلة في دخول الأفراد في الدول المستوردة لهذه المنتجات و المواد الخام سوف لن تعطي فرصة لصادرات الدول النامية من المنتجات السابقة في التوسع وزيادة الإنتاج، فنجد أن معدلات النمو المرتفعة، والتي حدثت في الستينيات لم تتسبب في رفع المنفعة والمكاسب آنذاك من منتجات المواد الأولية في الدول النامية.

## ب. معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة.

إن معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة، قد وصلت إلى مستوى الإحلال تقريبا، و من هنا فإنه يترتب على ذلك زيادة ضئيلة جدا في الطلب على المنتجات من المواد الأولية.

## ج. الانخفاض النسبي في مرونة الطلب السعرية بالنسبة لمعظم السلع الأولية.

لقد عرفت المنتجات الزراعية انخفاضا نسبيا في أسعارها منذ السبعينات، لكن بالنظر لتلك المرونات المنخفضة، فإنه تم تحقيق إجمالي عوائد أقل بالنسبة للدول النامية المصدرة، فمثلا عرفت كل من أسعار ال سكر و المطاط و النحاس الأحمر انخفاضا بنسب فاقت 35 %، وكان ذلك في الفترة ما بين جوان 1980 و جوان 1982، أما فيما بين سنتي 1989 و 1991 فلقد تراجعت أسعار السلع الأولية بحوالي 20 %، كذلك أن أسعار القصدير المنخفضة جدا جعلت صهر المعادن وتنقيتها عملية مكلفة و قليلة الربحية، أما أسعار السلع غير البترولية فلقد انخفضت بنسبة 40 % وكان ذلك ما بين سنتي 1957 و 1998، وهو ما تسبب في ضرر للدول الأقل تقدما بشكل أكبر.

<sup>1</sup> - تودارو ميشيل . ب، المرجع السابق، ص ص 558 - 559.

كما أن أسعار البترول هي الأخرى انخفضت في الفترة ما بين 1976 حتى سنة 1999، وكان لها أثرها البالغ على عائدات الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الصادرات البترولية.

د. زيادة الإحلال الخاص بالبدائل الصناعية محل المواد الخام الطبيعية.

إن الإحلال الصناعي للسلع محل المواد والمنتجات الطبيعية مثل القطن، المطاط، الجوت، السيزال، وجلود الحيوان والنحاس الأحمر مع الألياف الزجاج من أجل عمل شبكات الاتصال، فإنه يعمل كالمكايح لأسعار السلع المصنعة، وكذلك كمصدر للمنافسة في أسواق التصدير العالمية فالواقع يفيد بارتفاع نصيب البدائل الصناعية من إيرادات الصادرات العالمية، وهذا بمعدل مستقر بمرور الوقت، في حين أن نصيب المنتجات الطبيعية منها سجل انخفاضاً.

هـ. نمو وزيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة.

لقد زادت الدول المتقدمة في لجوئها إلى الإجراءات الحمائية ضد المنتجات الزراعية للدول النامية، والتي كانت في شكل تعريفات جمركية، حصص وعوائق غير تعريفية مثل القوانين والاشتراطات الصحية في مجال استيراد الأطعمة الألياف، كل هذه الإجراءات المعوقة للصادرات الزراعية للدول النامية من شأنها أن تحد من العوائد المرجوة من تصديرها، فمثلاً إذا نظرنا إلى الإتحاد الأوروبي فهو يفرض تعريفات جمركية أكثر تميزاً من تلك التي كانت قبل قيام الإتحاد على صادرات الدول النامية من الأطعمة.

و. بالنسبة لجانب العرض .

أما بالنسبة لهذا الجانب المتمثل في عرض الصادرات من المنتجات للمواد الأولية و الزراعية، فإنه نجد هناك جملة من العوامل التي تعيق نمو عوائد هذه الصادرات، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

#### ✘ الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي.

إنه في كثير من الدول الأقل نمواً يعتبر الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي عاملاً مهماً في تدني عوائد الصادرات من المواد والسلع الأولية، هذا الخلل الهيكلي قد يعود لأسباب منها محدودية الموارد، سوء المناخ، التربة السيئة، وهياكل الربط المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية الهشة، والطرق العقيمة لتملك الأرض، فبالتالي وفي ظل هذه الاختلافات فإنه يتوقع أن يكون نمو وتوسع الصادرات بدرجة ضئيلة.

<sup>1</sup> - تودارو ميشيل . ب، المرجع السابق، ص 561 - 563.

✘ مجالس التسويق وتقييد العملية التصديرية .

يحدث في بعض دول العالم النامي أن تسهم مجالس التسويق في تقييد عملية التصدير، من خلال إجبار المزارعين على بيع بضائعهم بأسعار عادة ما تكون أقل من أسعارها الحقيقية في السوق العالمي، فيما يسمى بنظام " التوريد الإجباري " وهذا ما تسبب في إلغاء الحافز على زيادة الإنتاج و تراجع العوائد التصديرية.

✘ السياسات التجارية للدول المتقدمة .

تعمل السياسات التجارية التي تتبعها الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية ( مثل حصة سكر الولايات المتحدة الأمريكية )، وسياسات المساعدات الأجنبية التي تؤدي إلى تخفيض الأسعار في الدول النامية، وبذلك تثبط من عملية الإنتاج، مثلا سياسة بيع اللحوم المدعومة لدول غرب إفريقيا التي قدمها الإتحاد الأوروبي كمساعدة أجنبية، أدت إلى انخفاض أسعار المواشي، وهذا ما أثر على الإنتاج الحيواني بهذه الدول.

ولتشجيع الصادرات من المنتجات الأولية، فإنه يجب أن يتم إعادة تنظيم الهياكل الريفية الاقتصادية والاجتماعية، فإستراتيجية التنمية في الدول النامية، يجب أن تركز في مقامها الأول على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم التوجه نحو توسيع الصادرات، و حتى تتمكن الدول النامية من حصد مكاسب ميزات النسبية في أسواق المنتجات الأولية العالمية، فإنه يجب في ذلك ما يلي:

📌 تعاون تلك الدول المستوردة مع المنتجة و المصدرة للمواد الأولية.

📌 قيام الدول المتقدمة بمساعدة تلك الدول المصدرة في تنفيذ اتفاقيات سلع دولية عملية، كما جاء ذلك في مؤتمر الأونكتاد في نيروبي كينيا في ماي 1976.

📌 تأمين عملية الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بشكل سهل من خلال تخفيف القيود المفروضة.

نخلص إلى أنه في ظل هيكل الطلب العالمي على المنتجات الأولية، وكذلك النقص في الغذاء محليا لدى الكثير من الدول الفقيرة وبالتالي السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، وأمام ضرورة إحلال مواد خام صناعية محل الخامات الطبيعية، وأمام الحماية التي تتبعها الدول المتقدمة لحماية أسواقها من المنتجات الزراعية فإنه يمكننا القول بأن إمكانية التوسع في الصادرات من السلع والمواد الأولية تبقى ضئيلة جدا.

الفرع الثاني: التوسع في الصادرات من المنتجات تامة الصنع.

إن التوسع الحاصل في صادرات الدول النامية من المنتجات تامة الصنع عمل على تحفيز الأداء التصديري في العديد من الدول النامية، مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونج كونج، تايوان، المكسيك، و كذلك البرازيل، و هذا خلال الخمسة عقود الماضية، فنجد صادرات تايوان شهدت ارتفاعا بمعدل سنوي يفوق 20 % و أيضا كوريا الجنوبية بحيث نمت الصادرات بأسرع من ذلك، وكان السبب في كلتا الحالتين يعود إلى نمو الصادرات من السلع تامة الصنع، والتي نجدها قد ساهمت بما يزيد عن 80 % من عوائد الصرف الأجنبي للدولتين.

أما إذا اعتبرنا العالم النامي برمته، فإن الصادرات من السلع تامة الصنع نمت من واقع 6 % وهذا من إجمالي الصادرات السلعية سنة 1950 إلى حوالي 45 % سنة 1991، وعلى الرغم من هذا النمو فإنه نجد نصيب الدول النامية من الصادرات المصنعة، ضل ثابتا نسبيا ولو أنه قد شهد إرتفاعا من 7 % سنة 1965 إلى 18 % سنة 1990.

هذا النمو الحاصل في الصادرات المصنعة خلال الخمس عقود السابقة قد فتح المجال واسعا أمام مجادلات نشأت بين معارضي النظرية الكلاسيكية الجديدة ومؤيدي التوجه للخارج، خاصة في ذلك اقتصادي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذين يرون بأن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال تكريس قوى السوق، وكذلك تحرير التجارة و الانفتاح الاقتصادي، وهذا في ظل تدخل محدود للدولة في النشاط الاقتصادي.

إلا أن الحقيقة التي جاءت بها نهضة اقتصاديات شرق آسيا لا تدعم كثيرا تلك الوجهة، فبالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة واليابان فنجد أن الإنتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق، ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم التخطيط.

استطاعت الصادرات من المنتجات تامة الصنع، و ذلك بفضل مرونتي الطلب الداخلية والسعرية، والتي هي بطبيعة الحال أعلى من تلك المرونات على المنتجات من المواد الأولية الخام والمنتجات الزراعية أن تضمن لنفسها تغلغلا ناجحا في أسواق الدول المتقدمة، و ذلك لانخفاض تكلفتها كنتيجة لاعتمادها الكبير على عنصر العمل، والذي بدوره يتوفر بكثرة في هذه الدول وبتكلفة أقل وذلك مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا ما سمح للدول النامية من تحقيق إيرادات أكثر.

إلا أن المنتجات التامة الصنع للدول النامية، هي الأخرى لم تسلم مثلها مثل الصادرات من المواد الأولية الخام، وذلك من العوائق و المشاكل في الوصول إلى الأسواق العالمية، وهذا بسبب

الممارسات الحمائية للدول المتقدمة، وكذلك غلق أسواقها في وجه منتجات الدول النامية، فمثلا خلال الثمانينات فقد قامت 20 دولة من أصل 24 دولة مصنعة بزيادة حمايتها ضد صادرات الدول النامية، وذلك عن طريق فرض التعريفات الجمركية على الكاكاو والمجهر ضعف التعريفات الجمركية المفروضة على الكاكاو والخام، الأمر الذي يجعل من صادرات الدول النامية من الشكولاتة غير منافسة، أيضا وعلى سبيل المثال السكر الخام تفرض عليه تعريفات جمركية تقل عن 2 %، لكن يلاقي السكر المكرر القادم من الدول النامية تعريفات جمركية تفوق 20 %، كذلك يضاف إلى هذه القيود غير التعريفية والتي بدورها أثرت هي الأخرى بشكل سلبي على صادرات الدول النامية من السلع تامة الصنع، ومن هذه القيود غير التعريفية نجد اتفاقية الألياف المتعددة ( MFA )، وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية تكاليف هذا النظام على دول العالم الثالث بـ 24 مليار دولار سنويا، وهذا في شكل خسارة في مكاسب المنسوجات ومكاسب صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

ومنه فإن القيود المفروضة من الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية تكلف هذه الأخيرة 40 مليار دولار سنويا، كما تخفض من ناتجها الإجمالي المحلي بما نسبته 3 %، وأنه في حال رفعت هذه القيود فإن صادرات الدول النامية تامة الصنع قد تنمو بما يقدر بـ 30 أو 40 مليار سنويا.

رغم هذه القيود، فإنه يبقى للصادرات من المنتجات تامة الصنع القدرة على تحقيق الإيرادات التي تلزم العملية التنموية من العملة الصعبة، و كذلك الابتعاد عن هدر الموارد الطبيعية وعدم الاستغلال الأمثل لها، و هذا لن يكون إلا من خلال التأكيد على الجودة ورفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات، كذلك هناك مجالا أوسع للتجارة التعاونية والتبادل المريح في الصناعات في ما بين الدول النامية ذاتها، وهذا يكون من خلال التكامل الاقتصادي التدريجي والتجارة الجنوب جنوب<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: استراتيجية الإحلال محل الواردات.

سنحاول في المطلب التطرق إلى متطلبات وسلبات استراتيجيات الإحلال محل الواردات، وقبل هذا لا بد من التعرف على هذه الاستراتيجية.

<sup>1</sup> -تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص ص 563 - 565.

الفرع الأول: تعريف استراتيجية الإحلال محل الواردات.

تعرف استراتيجية إحلال الواردات بأنها تلك الاستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة، سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض<sup>1</sup>. كما يمكن تعريفها بأنها تلك الاستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات، وهذا خلال فترة زمنية معينة تتطلبها تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهذا ما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي، وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية، فإنه يتطلب وضع سياسة حمائية للصناعة الوطنية سواء كان ذلك في شكل قيود تعريفية أو غير تعريفية وتعتبر الرغبة في حماية السوق المحلية لتحويل الطلب من المنتجات المستوردة إلى المنتجات المحلية هو الهدف الرئيسي من تطبيق هذه الاستراتيجية<sup>2</sup>.

لجأت الدول النامية إلى استراتيجية إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلا من استيرادها، وذلك بعد أن شهدت الأسواق العالمية انخفاضا في المنتجات الأولية للدول النامية خلال فترة الخمسينات والستينات، وكذلك العجز المتزايد في ميزان المدفوعات في حساباتها التجارية، وكانت حجة الدول النامية في ذلك هي إعطاء أهمية للتصنيع للهوض بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها فرضية كل من بريش وسنجر والتي تمثلت على النحو التالي:

■ سياسة إحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على سلع مستوردة معينة، يعد ذلك القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية، وذلك من أجل إنتاج مثل هذه السلع كالدراجات وأجهزة الراديو وغيرها.

بعض الدول نجدها لا تزال تتبع تلك الاستراتيجية، وهذا يعود لأسباب سياسية واقتصادية، وذلك إما لأن الصناعة سوف تكون لديها القدرة في النهاية على جني ثمار الإنتاج المتبع في ظل اقتصاديات الحجم الكبير و الذي يؤدي إلى تكلفة الإنتاج، أو أن ميزان المدفوعات سيتحسن مع مرور الوقت مع تخفيض الواردات، كذلك أنه من المتوقع أن تنمو هذه الصناعات الناشئة مع مرور الوقت وتزيد حصتها في الأسواق ومنافستها للمنتجات الأخرى، وبذلك تولي عائد صافي من النقد الأجنبي، وهذا بالرغم من أن تكاليف الأولية للإنتاج الباهظة التي تكون أعلى من

<sup>1</sup> -تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص 566.

<sup>2</sup> - محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص ص 31 - 32.

تلك السابقة للبضائع المستوردة، وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي يحملها البنك الدولي صندوق النقد الدولي على المؤيدين لتلك السياسة<sup>1</sup>.

اتبعت العديد من الدول النامية هذه الاستراتيجية، لكن النتائج لم تكن كما كان متوقع لها من قبل المؤيدين لهذه الاستراتيجية، حيث لم تكسب هذه الدول القاعدة الصناعية المرجوة، والسبب في ذلك يعود إلى استمرار الصناعات المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية و صعوبة استمرارها بدون الدعم الحكومي الموجه للواردات من المواد الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتصنيع المنتج النهائي، زيادة على ذلك المبالغة في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية، وذلك بهدف تشجيع الصناعة المحلية على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار رخيصة، وهذا ما أفرز نتائج سلبية منها زيادة أسعار المنتجات المصدرة وارتفاع أثمانها، وكذلك ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتدهور ميزان مدفوعاتها، فأدى التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لا تتلاءم مع واقع وظروف الدول النامية، وهذا ما أدى إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض القدرة على الادخار اللازم لتمويل التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي .

#### الفرع الثاني: متطلبات تطبيق استراتيجية إحلال الواردات

##### 1. القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل إحلال الواردات

اعتمدت هذه الاستراتيجية بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات التي تعمل على تلبية جل احتياجاتها السوق المحلي من السلع الاستهلاكية وهذا عوضا عن استيرادها من دولة أجنبية، بالإضافة إلى هذا فإنه يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل للملائم الواردات، وهذا من حيث الجودة والسعر، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة، لكن هذه الحماية قد تكون صعبة المنال، وهذا في ظل النقد الشديد لهيكل الحماية من قبل الاقتصاديين الداعيين إلى الحرية الاقتصادية، غير أنه في ظل الاستثناءات التي أقرتها منظمة التجارة العالمية والخاصة بالدول النامية، فإنه يمكن لهذه الدول أن تحدد جملة من الصناعات التنموية والتي تنوي البدء بها .

وكذلك تقديم الحماية لها، وهذا لعدة سنوات حتى تكتسب الخبرة اللازمة وترتفع بها إنتاجية الموارد الإنتاجية تصبح بذلك ذات قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وهذا بعد رفع الحماية الجمركية عليها حتى تتمكن من تصدير البضائع للخارج، أيضا يتوجب على هذه

<sup>1</sup> -تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص ص 566 – 567.



الصناعات الناشئة بغرض إحلال الواردات، أن تشمل كافة حاجيات المجتمع المحلي من السلع تامة الصنع لتحقيق نمو متوازن مع حماية جمركية متناقصة مع مرور السنوات، حتى تسمح بخلق صناعات ناشئة ناجحة، وهو النموذج المثالي لاستراتيجية إحلال الواردات بالرغم من تحيز الدول النامية عن هذا النموذج<sup>1</sup>.

## 2- وضع قيود تعريفية وغير تعريفية على بعض المستوردات.

تعمل استراتيجية إحلال الواردات على خلق صناعات ناشئة تستخدم نواتجها لغرض الاستهلاك المحلي، وكذلك الاستغناء عن استيراد بديلاتها من السوق العالمي، لذلك فإن هذه الاستراتيجية يجب أن تعتمد كآلية مبدئية على فرض قيود تجارية، وهذا بغرض تعريف جمركية في شكل ضرائب على الواردات، أو فرض حصص كمية على الواردات وفق ما هو مسموح به، والحجة الاقتصادية في ذلك هي حجة حماية الصناعات الناشئة .

كذلك حماية التعريف الجمركية شيء لا بد منه للصناعات الناشئة، وهذا وفقا لاستراتيجية إحلال الواردات، وذلك حتى تسمح للمنتجين الذين ليس لهم القدرة على التحكم في التكاليف في بادئ الأمر من أجل الاستحواذ على حصة سوقية في السوق المحلي، خاصة في ظل منافسة سلع الواردات لهذه الصناعات، كذلك تمكن الصناعات الناشئة من تحقيق اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية، والتي تعد ضرورية لتقليل السعر وتكلفة الوحدة، ولهذا فإنه مع مرور الوقت تصبح تلك الصناعات الناشئة قادرة على المنافسة في السوق العالمي وحجز مكانة فيها، وهذا من دون أن تحتاج إلى حائط واق من التعريفات والقيود التجارية الأخرى، كما كان ذلك في الصناعات الإحلالية المحمية في كوريا الجنوبية وتايوان.

وبناء على ما تقدم ذكره، فإن الكثير من الدول النامية ينظرون إلى استراتيجية إحلال الواردات بأنها الاستراتيجية الممهدة لتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات، بالاعتماد على النفس والرغبة في بناء قاعدة صناعية، وكذلك بالنظر لسهولة تحصيل عوائد ضريبية وجمركية فإن هذه الاستراتيجية تعد من الاستراتيجيات المحبذة لدى الدول النامية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - السوادي خالد محمد، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 194 – 195.

<sup>2</sup> - تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص ص 566 – 567.

## 3. أسعار الصرف المرتفعة

تصبح أسعار الصرف الرسمية مرتفعة لعدة أسباب، حيث يؤدي وجود وفرة من صادرات المواد الأولية إلى تدعيم سعر الصرف المحلي، وفي هذا إحباط للاستثمار في الصناعات غير التقليدية، فعند ارتفاع الدخل فإنه يزداد الطلب على الواردات عند أي سعر فائدة، وهو ما يستوجب تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية DEVALUATION لتحفيز إنتاج سلع الصادرات وإحلال الواردات للحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات، غير أن حكومات الدول النامية تميل في الكثير من الأحيان للإبقاء على أسعار صرف عملاتها مرتفعة و بأعلى من قيمتها الحقيقية.

فإذا كانت أسعار الصرف المرتفعة اصطناعيا تحبط الصادرات عن طريق تخفيض الدفع بالعملات المحلية لقيمة صادرات بعملة البلد المستورد، وبالتالي تراجع إيرادات المصدر المحلي من العملة المحلية وفي الوقت ذاته تعمل على تشجيع المستوردات بحفاظها على عملة الدولة المصدرة، مثلا الدولار أقل مما يجب أن تكون عليه، ويشكل ضرا على صناعة إحلال المستوردات، والمشكل المطروح هنا، هو كيف تكون أسعار العملات العالية اصطناعيا متسقة مع أنظمة إحلال المستوردات ؟

والحل لهذا الإشكال يكون في حال كانت أسعار الصرف منخفضة جدا فإن صناعة منافسة المستوردات تعتمد على معدل حماية جمركية فعال مرتفع، وعلى حصص استيراد لحمايتها من المستوردات الرخيصة.

وإن لم تكن هذه الحماية متوفرة، فإن صناعة منافسة المستوردات يصعب عليها أن تحقق أرباحا في إنتاجها للسوق المحلي أو الأجنبي<sup>1</sup>.

## الفرع الثالث: سلبيات إستراتيجية إحلال الواردات

إن نهج إستراتيجية إحلال الواردات قد يتسبب في نتائج عكسية، بحيث لا تستطيع الصناعات الناشئة التخلي عن الحماية وذلك لقدرتها المحدودة في المنافسة العالمية، كنتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها وعدم قدرتها على التحكم فيها، وبهذا تقل قدرتها على اختراق أسواق الصادرات في غياب الدعم الحكومي لهذه الصناعات.

أيضا قد تؤدي إستراتيجية إحلال الواردات إلى سوء توزيع العوائد وإلى خلق مشاكل هيكلية في الاقتصاد، كسياسة سعر العملة المرتفع اصطناعيا، وتشجيعها لاستعمال المدخلات المستوردة

<sup>1</sup> - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 197 - 198.

المعفية من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى إتساع فجوة العملات الأجنبية أما في حالة ما إذا كانت هذه السلع المستوردة من السلع الرأسمالية معفية كلياً أو جزئياً من الرسوم والضرائب الجمركية، هذا قد يجعل من الاستثمار ذا كثافة في رأس المال بشكل مبالغ فيه، فترتفع نسبة رأس المال إلى الناتج فينخفض معدل النمو المتولد عن كمية معينة من المدخرات وبهذا فإن هذه الاستراتيجية تتسبب في إهمال استخدام العمل بكثافة في صناعات إحلال الواردات.

وكذلك سن قوانين تحديد أجور العمال الدنيا، و الضمان الاجتماعي وفرض صرامة على طرد العمال، من شأنها أيضاً أن ترفع من تكاليف العمل كذلك عندما يواجه المستثمرون المنافسة الخارجية كثيفة رأس المال منخفضة التكلفة وعمالة مرتفعة التكلفة، فهم سيفضلون بطبيعة الحال التكنولوجيا كثيفة رأس المال على الرغم من وفرة العمل، ومنه الأمر يتطلب من المستثمرين في الدول النامية مزيداً من الجهود لجلب تكنولوجيا تستخدم عنصر العمل بكثافة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: أوجه المقارنة بين الإستراتيجيتين

إن المناقشات لا تزال نشطة ما بين أنصار المدخلين الفلسفيين للتنمية المرتبطتين بالتجارة الخارجية، وهذا منذ خمسينات القرن الماضي، فهذه المناقشات و المحاورات الدائرة بين الداعين لحرية التجارة الخارجية، المؤيدين للنظرة الخارجية واستراتيجية تنمية الصادرات المصنعة، و بين المحافظين على مبدأ حماية الإنتاج الوطني، الذين يرون في التطلع إلى الداخل وإحلال محل الواردات الحل الأمثل.

في فترة الخمسينيات والستينيات راحت المحاورات والآراء تتأرجح ما بين التقدم والتراجع، وذلك بسيطرة فكرة إحلال الواردات حتى إنقلب الأمر في أواخر السبعينيات، حيث شهدت الفترة سيطرة لفكرة تنمية الصادرات، خاصة بين الدول الغربية والاقتصاديات الرأسمالية، واستمر ذلك في فترة الثمانينيات وحتى التسعينيات، بل وحتى إلى يومنا هذا، كما لا تزال الأسس الفلسفية لإحلال الواردات وكذا مبدأ الاعتماد على الذات قائمة بقوة كما كانت في العقود الماضية<sup>2</sup>.

فالفرق الأساسي بين إستراتيجيتي التنمية المرتبطتين بالتجارة الخارجية فهو يستجد في أنصار إحلال الواردات، الذين يرون وجوب قيام الدول النامية بإحلال السلع المستوردة سابقاً، هذا كمرحلة أولى، ثم كمرحلة ثانية، فعلى هذه الدول أن تعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل

<sup>1</sup> - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 198 – 199.

<sup>2</sup> - تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص 555.

السلع المصنعة الأكثر تعقيدا وبهذا توسع من نطاق الإحلال، مع ضرورة حماية تلك الصناعات من المنافسة الخارجية.

إن مؤيدوا إحلال الواردات يؤكدون على فوائد تنوع الصناعات المحلية وفقا لمفهوم نظرية النمو المتوازن، هذا فضلا عن تمكن هذه الصناعات الناشئة المحمية من الوصول إلى السوق الدولي وحجز مكانة بها، أيضا ينوهون و يؤكدون على ضرورة الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وتكاليف العمالة المنخفضة، والمخرجات التعليمية التي تجعل من السعر المحلي أكثر تنافسية بالنسبة للسعر العالمي.

وعلى العكس من ذلك، نجد مؤيدي فكرة تنمية الصادرات بالنسبة للسلع الأولية والسلع المصنعة يشيدون بالكفاءة وفوائد النمو التي تعود من تحرير التجارة و المنافسة الكاملة، أيضا ينوهون بالأهمية البالغة للإنتاج لسوق عالمي عوض الاكتفاء بالإنتاج لسوق محلي ضيق، كما يشيد أنصار إستراتيجية على عكس الأسعار الحقيقية و معالجة تشويه الأسعار والآثار السلبية لتكلفة الحماية، كذلك يستدل منظروا هذه الاستراتيجية بالنجاحات التي حققتها دول شرق آسيا في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان و هونكونغ .

أما من الناحية العملية فليس ثمة فارق كبير بين الاستراتيجيتين فمعظم الدول النامية قد لجأت إلى تطبيق كلتا الاستراتيجيتين وبدرجات متفاوتة، مع التركيز على إحداها تارة و التركيز على الثانية تارة أخرى.

مثلا كان التركيز على نظرة التصنيع الداخلية واستراتيجية إحلال الواردات بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وآسيا، مثل شيلي وبيرو والأرجنتين وكذلك الهند وباكستان والفلبين وبنجلاديش، وكان هذا في سنوات الخمسينيات، وبحلول الستينيات بدأت بعض الدول الإفريقية مثل أثيوبيا ونيجيريا وزامبيا وكذلك أوغندا تتبع سياسة إحلال الواردات، ومنذ منتصف السبعينيات أخذت الدول في إتباع استراتيجية تنمية الصادرات بشكل متواتر، وبالتالي تعتبر دول شرق آسيا الدول السبقة في هذا المجال، وشهدت صادراتها نجاحا كبيرا في الأسواق العالمية، وهي صادرات اعتمدت في بادئ الأمر على استراتيجية إحلال الواردات وفي وقت متزامن في بعض الصناعات، ولهذا لا يمكن تسمية هؤلاء بأنصار حرية التجارة بالرغم من أنهم بالتأكيد من أنصار التوجه الخارجي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص ص 556 - 557.

## المبحث الثاني: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

لقد إرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، وهذا ما يفسر الإهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخياً، ونجد في هذا الصدد جملة من الدراسات القياسية والتي تمت لتحديد مدى الترابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وهذا من خلال عدة زوايا مثل هيكل الصادرات، قيمة الصادرات، تركيز الصادرات، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى إبراز هذه العلاقة و بعض الدراسات التي اهتمت بقياسها.

## المطلب الأول: تطور الإهتمام بالتصدير في الفكر الاقتصادي

عكفت مختلف المدارس الاقتصادية عبر مر التاريخ على طرح فكرة أن التجارة الخارجية تحدث أن التجارة الخارجية تحدث النمو الاقتصادي وتزيد من ثروة و رفاهية الأمم، بدء من المدرسة التجارية وصولاً إلى المدرسة الحديثة، ويمكن التطرق إلى تلك الأفكار ونظرتها والدور الذي تلعبه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي كما يأتي.

## الفرع الأول: الصادرات في الفكر الماركنتيلي

إن الفكر الماركنتيلي الذي ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، يعد أول من أهتم بقطاع التصدير تاريخياً، حيث اعتبره كقطاع رياضي محفز للاقتصاد، وهذا ما نجده في كتابات لأهم رواد هذا فقد كان التجاريون ، "COLBERT"<sup>1</sup> و "DAVENANT" و "MUN" و "PETTY" الفكر من أمثال يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية والتي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج لهذا شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء وهي تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل انعاش حركة الصادرات<sup>2</sup>، كذلك أخذوا العمل بنظام الدوباك والمستودعات والمناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية و الإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية.

## الفرع الثاني: الصادرات عند الاقتصاديين الكلاسيك

لقد إنتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، و ذلك من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للمواد المتاحة للاقتصاد، فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة

<sup>1</sup> - معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الأقليمي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 111.

<sup>2</sup> - محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973، ص 87.

الخارجية، والتي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وبالتالي فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية .

وأبرز مفكري هذه المدرسة هو " آدم سميث " الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كلما أزداد حجم السوق، ومنه فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج كما أضاف أيضا الاقتصادي " ريكاردو " إلى أن الدولة تخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية وليس النفقة المطلقة كما أورد آدم سميث.

كما أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الاقتصادي، كذلك الصادرات فقد أولاهها هؤلاء اهتماما كبيرا بحيث في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية، وكذلك التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع، وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتحقيق تزايد في الغلة<sup>1</sup>.

إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للمواد المحلية، ودورها كذلك في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما.

### الفرع الثالث: الصادرات في ظل الفكر الكينزي

في الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في سنة 1929 نشرت النظرية العامة لـ " جون مايناركينز " وأصبح الأمر الشاغل للاقتصاديين وكذلك الساسة وصناع القرار في الدول الغربية هو كيفية خلف طلب فعال "EFFECTIVE DEMANDE" والذي بدوره يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز على أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى الاستهلاك العائلي " C "، الاستثمار الخاص " I " والانفاق الحكومي " G"<sup>2</sup>.

أيضا أبرز كينز من خلال اسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات و الذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

<sup>1</sup> - وصاف سعبيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد 01، 2002، ص 07.

<sup>2</sup> - معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 112.

### الفرع الرابع: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

لقد اختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو الاقتصادي، فيرى الاقتصادي " MARX " استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي، وهذا في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية، والتي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالية<sup>1</sup>، وكذلك ما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة، هذا فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق.

كما يرى " MYRDAL " أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، وهذا لكونها تملك صناعة قوية و تكنولوجيات حديثة متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فحسبه التجارة في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق بين المجموعتين، أيضا يضيق أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام و أولية تتميز بطلب عديم المرونة. ويرى أيضا NURKSE أن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الاقتصادي و أداة لتوزيع الموارد بشكل كفو، واستدل في نظريته هاته بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا، أستراليا، جنوب أفريقيا و الأرجنتين، كما استبعد امكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية.

وهذا بالنظر لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة<sup>2</sup>، إذن يرى بأن الإنسان وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية، هذا قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحة، بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات، وأيضا بالنظر لانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح ظاهرة النمو المؤدي إلى الإفكار .

"IMMISERZING GROWTH"<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: الصادرات ودورها كمحرك للنمو الاقتصادي

يعتبر دينيس روبرتسون أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دور كمحرك للنمو الاقتصادي، وكان ذلك في مقال نشره سنة 1940، كما جاءت محاولة نيركس NURKSE أيضا

<sup>1</sup> - محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

<sup>2</sup> - وصاب سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 08 .

<sup>3</sup> - محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 97 - 98 .

لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام، وكان هذا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي سنة 1971 أوضح BALASSA وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها<sup>1</sup>.

وأوضح ROBERT EMERY أيضا في دراسة أجراها سنة 1967 أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي، وهي علاقة تقوم على التأثير المتبادل أكثر من استنادها إلى مجرد التأثير السلبي من جانب واحد، فالصادرات تعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي.

وقد استخدم EMERY في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة، وذلك للفترة ما بين سنتي 1953 و 1963، كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا .

وقد توصلت الدراسة في ذلك إلى أن الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي قوي جدا حيث بلغ 0.82<sup>2</sup>، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2.5% يترتب عنها زيادة بمعدل 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني.

وفي دراسة أخرى للاقتصاديين "LAWRENCE AND EINSTEIN" في سنة 1999، أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول.

كما يرى أيضا جيلز وآخرون في دراسة أجروها في سنة 1995، بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العالمي، هذا مقابل نمو في احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبيته عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب الأمر استيراده من الخارج، كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصديرها للدول المتقدمة، وبهذا تساهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما تدره من عملات أجنبية، والتي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج، وهذا من خلال ما تمكن من اقتنائه من معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية.

<sup>1</sup>- الصواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

<sup>2</sup>- محمد حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 92 - 93 .



وفي دراسة أجراها "TYLER" والتي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات، والتي أجراها على 55 دولة نامية، وهذا في الفترة ما بين 1960 و 1977، حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية، وقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي 49%، وهذا حسب اختبار بيرسون و 48% حسب اختبار سبيرمان، أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية، فقد سجل في ذلك "TYLER" معامل ارتباط 55% حسب بيرسون و 50% حسب سبيرمان، وبهذا خلص إلى أن زيادة الصادرات بمعدل 17.5% تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%<sup>1</sup>، أما بالنسبة للأقطار النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.

#### المطلب الثالث: آثار مضاعف الصادرات

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدول، فهي بذلك تعد حقناً داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات أزداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف<sup>2</sup>. وإذا كان اقتصاد دولة ما منفتح على الخارج فإن اقتصاد تلك الدولة يعطي بالعلاقة التالية:

$$Y + M = C + I + X \dots \dots \dots (1)$$

$$Y = C + S = C + I \quad \text{فإذا كانت}$$

$$C + M + S = C + I + \dots \dots \dots (2) \quad \text{فإنه:}$$

وبطرح الاستهلاك (C) من كلا الطرفين تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$S + M = I + X \dots \dots \dots (3)$$

ومن المعادلة السابقة يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \dots \dots \dots (4)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على  $\Delta$ :

$$\frac{\Delta S + \Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I + \Delta X}{\Delta Y} \dots \dots \dots (5)$$

<sup>1</sup> - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38 - 42.

<sup>2</sup> - الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 89.

ومنه:

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X) \frac{\Delta Y}{\Delta S + \Delta M} \dots \dots \dots (6)$$

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X) \frac{1}{\frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta M}{\Delta Y}} \dots \dots \dots (7)$$

ولدينا:

$$S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

يمثل الميل الحدي للادخار .

$$M = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$$

يمثل الميل الحدي للواردات .

فيمكن كتابة المعادلة على الشكل الموالي:

$$\Delta Y = (\Delta X + \Delta I) \frac{1}{S + M} \dots \dots \dots (8)$$

ولعزل كتابة المعادلة على الناتج المحلي الإجمالي ( PIB ) نفترض أن  $\Delta I = 0$  فتصبح لدينا

المعادلة الآتية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{S + M} \dots \dots \dots (9)$$

يسمى بمضاعف التجارة الخارجية  $\frac{1}{S+m}$  وعليه فإن الكسر

ومنه فإن كل ارتفاع في الصادرات يحدث ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي ( PIB ) بمقدار

أكبر من الزيادة في الصادرات، فمضاعف التجارة الخارجية يكون له تأثير أكبر إذا كانت المقادير

الحدية للادخار والواردات ضعيفة، فالارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي سوف يحدث تلقائيا زيادة

في نمو الواردات، فزيادة الواردات المتولد عن زيادة PIB يمكن كتابتها بالعلاقة على النحو التالي:

$$\Delta M = m\Delta Y \dots \dots \dots (10)$$

$$\Delta M = m\Delta Y \Rightarrow \Delta m = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta M}{m} \dots \dots \dots (11)$$

ويمكن كتابة المعادلة (9) على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{m} = \frac{1}{S + M} \cdot \Delta X \Rightarrow \Delta M = \frac{M}{S + M} \cdot \Delta X \dots \dots \dots (12)$$

وباعتبار:  $1 < s < 0$

$1 < m < 0$

وأن:  $\Delta M < \Delta X$  أي أن الزيادة في الواردات المتولدة عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ( $PIB$ ) أقل من الارتفاع الابتدائي في الصادرات، فإذا كانت الزيادة في الواردات أكبر من الزيادة في الصادرات، فإنه من الممكن أن يحمي الأثر الايجابي لزيادة الصادرات بارتفاع الواردات، ومنه فإن هذه النتيجة المقبولة يجب أن تعالج بحذر، وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات النسبية في أسعار الصادرات والواردات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - BERNIER B ET SIMONY, INITIATION A LA MACROECONOMIE, 8<sup>EME</sup> EDITION, DUNOD, PARIS, FRANCE, 2001, PP 166 – 168.

## المبحث الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

إن الانفتاح والتوسع في التجارة مع العالم الخارجي ينطوي على جملة من الآثار في الوضع الاقتصادي للدول، وأن هذه الآثار قد تكون إيجابية تزيد من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للعملية التنموية، ويمكن أن تكون سلبية مما يستوجب في ذلك إتباع جملة من الإجراءات بهدف تفعيل دور التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه، هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

## المطلب الأول: أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية

إن التجارة الخارجية كونها نشاط اقتصادي فهي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، وأن الظروف الاقتصادية الدولية أيضا لها دور بارز الأهمية في التأثير على النمو الاقتصادي، ومن بين أبرز تأثيرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

● إقامة المشاريع الاستثمارية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة ومن ثم توليد معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وبذلك فإن التجارة الخارجية من خلال الاستيراد تلعب دورا كبيرا من حيث توفير رؤوس الأموال الانتاجية (من معدات ومكائن وآلات....)، وكذلك المنتجات النصف مصنعة التي تستعمل في إقامة هذه المشروعات، والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، كما يلاحظ أن الدول النامية عادة ما تشهد ارتفاعا في وارداتها من السلع الرأسمالية، و أيضا السلع النصف مصنعة لعدم القدرة على إنتاجها محليا، و لكون غالبية هذه الصناعات هي صناعات تركيبية .

● تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية، وبذلك من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول، والذي يترتب عن زيادة في فرص العمل، هذا وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.

● إن التجارة الخارجية تعمل دائما من خلال الاستيراد على توفير متطلبات السكان من المنتجات الغذائية الناجمة عن انخفاض انتاجها محليا، وهذا بسبب هجرة العمالة للقطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى، خاصة منها الصناعية والخدمات التي تتطور يوما بعد يوم بفعل البرامج التنموية المطبقة.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص ص 353 - 358، بتصرف .

● إن التجارة الخارجية تعمل على تلبية الزيادة في الطلب الاستهلاكي الناجم على فترات توليد الناتج، والتي تتميز بطولها في الدول النامية.

● إن الإمكانية التي تتيحها التجارة الخارجية من خلال التوسع في النشاط الإنتاجي للمؤسسات المحلية، وهذا بفضل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية يساهم بشكل أفضل في الرفع من الناتج الوطني الإجمالي، وبمديات أوسع تفوق بكثير تلك الإنجازات التي كانت لتتحقق فيما لو تم الإعفاء على السوق المحلي، ولهذا فإن توسيع الإنتاج يمكن المؤسسات العاملة المحلية من الاستفادة من وفرات الحجم التي لا يمكن أن يوفرها السوق المحلي في الدول النامية، والذي يعرف بضيقه كنتيجة لانخفاض الحجوم السكانية، وكذلك ضعف القدرة الشرائية، أيضا تستفيد هذه المؤسسات من تحسين مدا خيلها، وذلك بتطوير قدراتها بالاعتماد على بحوث التطوير، كما تستخدمها في استقطاب القدرات الإدارية والتنظيمية الحديثة وهو ما ينعكس على معدلات النمو في الأمد المتوسط والطويل.

● إن أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قد يكون سلاحا ذو حدين، ويحد منه أكثر مما يساهم في رفعه، فالنمو الاقتصادي وما يترافق معه من تحسن نسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبهذا تتحسن المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية، أيضا قد تؤدي إلى ظهور أنماط ذات نزعة استهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل، وهذا يكون كنتيجة للتطور الكمي والنوعي في الإعلان بكافة وسائله وأشكاله، وأمام هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وهنا تتضح أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر مع هذا النهج من قبل الدول المتقدمة، وذلك لأن إغراق أسواق الدول النامية بالسلع المختلفة يضعف من الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية وبهذا، تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

#### المطلب الثاني: أثر الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

إن النظرية الاقتصادية التقليدية وضحت أن تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي، وبهذا فإن الانفتاح التجاري يسمح للدول باستغلال ميزات النسبية، وذلك من أجل الرفع من فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل، وبالتالي فإن رؤوس الأموال سوف تتوزع على الدول، وهذا بفعل الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمى بالاقتصاد الأمثل (FELDSTEIN ET HERIOKA, 1980)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - COMES J. L, INTEGRATION A L'ÉCONOMIE MONDIALE ET INSTABILITE DE CROISSANCE, FRANCE, 1999, P 3.

ويمكن التمييز بين نوعين من الانفتاح، الانفتاح الجزئي أو المراقب وسياسة الانفتاح الحر، فالانفتاح التجاري المراقب يقاس عن طريق النسبة المئوية التي تفسر العلاقة التي تقيس التجارة الخارجية للتراكم الداخلي ولنموها وسياسة الانفتاح تقاس بطريقة معينة، فالانفتاح المراقب لا يتعلق سوى بجزء بسيط فقط من سياسة الانفتاح التجاري، وهو يعالج عن طريق العلاقة بين مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي (PIB)  $\hat{I} (PIB) = [(X + M) / Y]$  <sup>1</sup> كما قام جيفري ساس وأندرو وارنر بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ما بين سنتي 1970 و 1989 <sup>2</sup> وتوصلا في ذلك إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح التجاري يصاحبه نمو اقتصادي سريع، وقد أظهرت أيضا دراسات أجريت على دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) أن تخفيض الحواجز الجمركية وإلغاء القيود غير التعريفية يحسن من شروط التبادل التجاري ويؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لهذه الدول <sup>3</sup>.

إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية <sup>4</sup>.

كما أن الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية سوف يجبر الشركات على العمل من أجل جعل مؤسساتها ونظامها التعليمي أكثر فعالية من أجل خلق الظروف الملائمة للتجديد والابتكار، ويجبر على بذل المزيد من الطاقة و الجهد من أجل دفع وتأخير المحاباة والفساد، هذا على سبيل المثال ما جاء في تحليل رودريغ RODRIGUE، وكذلك تحسين النظام الصحي، فالانفتاح التجاري هو عامل محفز للتنمية والرفع من النمو الاقتصادي <sup>5</sup>، وتحرير المبادلات التجارية يؤدي أيضا إلى نمو حجم الأسواق و يسمح للمؤسسات الأقل إنتاجية ونتيجة للمنافسة فإنها لا تستفيد من هذا التحرير وقد تؤدي زيادة المنافسة من قبل المؤسسات الجديدة إلى اضمحلالها وخروجها

<sup>1</sup> - GUILLAUMONTP, " OUVERTURE, VULNERABILITE ET DEVELOPPEMENT ", CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES SUR LE DEVELOPPEMENT INTERNATIONAL (CERDI), ETUDES ET DOCUMENTS, FRANCE, 2001, P3.

<sup>2</sup> - SAMUELSON P, A ET NORDHAUS W. D ECONOMIE, 18<sup>EME</sup> EDITION, PARIS, FRANCE, 2005, PP 589 -590.

<sup>3</sup> - BASSININI A ET SCARPETTA S, LES MOTEURS DE LA CROISSANCE DANS LES PAYS DE L'OCDE: ANALYSE EMPIRIQUE SUR DES DONNEES DE PANEL, REVUE ECONOMIQUE DE L'OCDE N°33, FRANCE, 2001, P 15.

<sup>4</sup> - صالح العصفور، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، 2012، ص 112.

<sup>5</sup> - BLANCHE TON B , " OUVERTURE COMMERCIAL , CROISSANCE ET DEVELOPPEMENT: MALENTENDUS ET AMBIGÜITE DES DEBATS " , PREMIER JOURNEE DU DEVELOPPEMENT DU GRES << LE CONCEPT DE DEVELOPPEMENT EN DEBAT >> , FRANCE , 16 – 17 SEPTEMBRE , 2004 , P 16.

من السوق<sup>1</sup>، كذلك فإن تسهيل التجارة مع تحرير التجارة تشكلا لآليات لتحقيق وتعجيل النمو الاقتصادي لمختلف الدول، وهذا من خلال مساهمة القطر المعني في التجارة الدولية، وكذلك في التجارة البينية وفي استقطاب الاستثمار المحلي والخارجي، وهذا مما يزيد من خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وتنوعه، وبالتالي ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي، وبهذا فإنه كلما زادت قدرة قطر معين على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان لهذه الفجوة أثر على زيادة النمو لذلك البلد، فالتجارة الدولية الحرة تساهم بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي لأي دولة<sup>2</sup>، وتشير كذلك الميزة النسبية إلى السلع والخدمات التي يمكن أن تؤدي إلى تجارة دولية مربحة بصورة مشتركة.

المطلب الثالث: التأثيرات السلبية والإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

إن للتجارة الخارجية بعض التأثيرات السلبية، وهناك إجراءات مطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للتقليل من هذه التأثيرات السلبية، خاصة في الدول النامية، وهذه الإجراءات بعضها يتم على الأجل القصير وبعضها ينفذ على الأجل الطويل، هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

#### الفرع الأول: التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي

بما أن للتجارة الخارجية آثار إيجابية ذات أهمية على معدلات النمو الاقتصادي، قد تسبب ذات الأداة في الإضرار من هذه المعدلات وشلها، وهذا عبر جملة من التبعات من خلال مزاوله العلاقة التجارية مع العالم الخارجي، هذه التبعات نذكر أهمها على النحو التالي<sup>3</sup>:

★ قد تسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وبالتالي نجد أن التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي، فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار إيجابية في تعاملاتها مع الدول النامية.

<sup>1</sup> - LATTIMORER ET AUTRES, LE COMMERCE INTERNATIONAL: LIBRE, ÉQUITABLE ET OUVERT, ÉDITION OCDE, FRANCE, 2009, P 166.

<sup>2</sup> - بيت الأمم المتحدة، تسهيل التجارة من منظور تنموي، تحديات النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى إجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة و النقل في منظمة الأكسوا، بيروت، لبنان، 2011، ص 12.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 363 - 374 بتصرف.

★ قد تؤدي التجارة الخارجية إلى استيراد التضخم من خلال الواردات وهذا في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، وذلك عن طريق الواردات الاستهلاكية، بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين وهذا ما يدفعهم لسحب أرصدهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية من جديد، وبالتالي تتأثر الادخارات ومنه الاستثمارات، ومن ثم يتراجع الناتج الوطني، وتقل معدلات النمو الاقتصادي، كما قد تكون هذه الواردات من السلع الاستثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الاستثمارية وتقل ربحيتها، وبهذا تتأثر عملية تراكم رأس المال و من ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

★ تتسبب التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، وذلك لعدم القدرة على تصنيعها محليا، وأيضا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد، وهو ما يجعل الاستفادة من هذه المواد أقل، وهذا لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة، وذلك من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع بفعل الصناعة التحويلية، خاصة وأن القيمة المضافة المتولدة بفعل تصنيع الموارد الأولية تفوق و بكثير القيمة المضافة المتولدة في الإنتاج الأولى ذاته، يضاف إلى هذه الخسائر أن الدول النامية تعيد مرة أخرى استيراد المواد المصنعة نهائيا من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، فتتحقق و للمرة الثانية الخسائر للدول النامية، وبهذا تتأثر الفوائض المالية المحققة و التي يفترض توظيفها في زيادة الاستثمار و زيادة الإنتاج، ومنه تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

#### الفرع الثاني: الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

من أجل ضمان تأثيرات إيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و يجب على الدول النامية خاصة القيام بمجموعة من الإجراءات و التي بعضها يتم على الأجل القصير والآخر ينفذ على الأجل الطويل، ومن ضمن هذه الإجراءات نذكرها على النحو الموالي<sup>1</sup>:

❖ وضع خطط واستراتيجيات تصنيعية تعمل على التقليل من عملية التوجه نحو الاستيراد، وذلك من خلال استغلال الإمكانيات المحلية المتاحة، وهذا حتى يتم تفادي استنزاف النقد الأجنبي عند القيام بالعملية الاستيرادية.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 375 - 379، بتصرف .



- ❖ الحد من الواردات بالشكل الذي لا يؤدي إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية، وهذا من خلال التقليل من الواردات من السلع غير الضرورية والتي ينحصر استهلاكها من قبل الفئات ذوي الدخل المرتفع.
- ❖ الاعتماد على القدرات الذاتية في العملية التصنيعية، وهذا في مجال وسائل الإنتاج أو المادة الأولية، وذلك بغرض عدم اللجوء إلى الخارج لاستيرادها بالعملة الصعبة.
- ❖ وضع خطط واستراتيجيات تهدف إلى تشجيع الصادرات المحلية بكل الوسائل، وذلك من خلال الدعم وتقديم الإعانات وعقد الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى بغرض التصدير، وأيضا استغلال الميزة النسبية التي تستحوذها الدولة في بعض الصناعات.
- ❖ العمل على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية، حتى تتمكن من تقليص التبعية للبلدان المتقدمة، ولو كان هذا الأمر صعب المنال بالنظر للتكاليف العالية التي يتطلبها، لكن يجب السير في هذا الاتجاه بخطى ثابتة، وهذا لأن هذه التكاليف تكون مبررة أمام التبعية التي تتمخض عن استنزاف كبير للموارد المحلية، وهذا تعيق النمو الاقتصادي بهذه الدول.
- ❖ إقامة قاعدة صناعية لتطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وبما أن الدول النامية ليست لديها القدرة على الإنتاج بأقل التكاليف، وهذا لعدم توفر المادة الأولية أحيانا وعدم توفر سوق استهلاكي أحيانا أخرى، ومن هنا فإنه يمكن لهذه الدول العمل في إطار تكاملي على التغلب على هذه الصعوبات.

## خلاصة الفصل الثالث:

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تزايد السكان.

إن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤثرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي، و ذلك لارتباط هذا المؤثر بالإمكانيات المتاحة و قدرة الدولة على التصدير والاستيراد، كما أنها أحد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الاقتصادي العالمي، فبارتفاع قيمتها ترتفع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، فالصادرات تلعب دورا هاما في توسيع الأسواق وتنويعها وبالتالي فهي تعمل على حفز الإنتاج و تخفيض تكاليفه عن طريق الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها و فرات الحجم، فالتجارة الخارجية تتأثر بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي بها، أي أن هناك علاقة تبادلية ما بين التجارة الخارجية و النمو، فالنمو الاقتصادي بمفهومه الحديث أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على الدور المتزايد للتجارة الخارجية والاعتماد على التقدم التكنولوجي، والذي يعني تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وبالتالي يمكن القول أن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي و مدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا و أفقيا بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى.

هذا وقد حظيت سياسات التوجه نحو الخارج باهتمام كبير في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة التي تعرف مزيدا من تدويل الأنشطة الإنتاجية و التسويقية حيث تؤكد للدول النامية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها للمستجدات الدولية وما تطرحه من تحديات كبيرة، وأصبح التصدير من أهم القضايا الرئيسية، ومحورا رئيسيا في خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية، لا سيما في ظل احتياج اقتصاديات الدول النامية إلى النقد الأجنبي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

## الفصل الرابع

أثر التحرير التجاري على النمو

الاقتصادي للدول المغربية الثلاث

تمهيد:

أصبحت الدول المغربية في ظل الشراكة الأورو متوسطة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جزء لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي الجديد، ما يعني تأثرها بسياسات تحرير التجارة الدولية، ولا يقتصر الأمر على انكشاف اقتصاداتها، بل يتعداه إلى تعزيز المنافسة وحرية الدخول والخروج من الأسواق، ولهذا نجد الدول المستفيدة بشكل أكبر من تحرير التجارة الخارجية هي تلك القادرة على الإنتاج والتسويق بقدرة عالية، والقادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الاقتصادي المرتفع والتي تملك ميزة تنافسية دولية كبيرة.

وتواجه الدول المغربية سواء كانت تعتمد على النفط كمورد رئيسي كالجزائر، أو تلك التي تعتمد على بعض الصادرات الزراعية والبحرية كالمغرب وتونس في اطار جهودها لتحسين نموها الاقتصادي الكثير من التحديات في ظل تحرير التجارة الدولية، فمقارنة آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول المغربية محل الدراسة يتطلب في مراحل أولى الوقوف على الأداء الاقتصادي لكل بلد، ثم تحليل ومقارنة مؤشرات النمو الاقتصادي من أجل استخلاص تأثيره بتبني تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي، ولغرض ابراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي للدول المغربية الثلاث

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية الثلاث

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الدول المغربية الثلاث وأثر التجارة الخارجية عليه.

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي للدول المغاربية الثلاث.

إن دول المغرب العربي عقب استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين ورثت قاعدة اقتصادية هشّة لم تكن لتبلي طموحات شعوبها، بسبب ما لحق بها من دمار جراء حروب التحرير، من هنا أضحي من الضروري أن تعمل على إيجاد موقع لها بين اقتصاديات العالم، وعليها الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات العالمية والتفاعل معها بكل حيثياتها الايجابية والسلبية، الأمر الذي أصبح بمثابة الرهان الصعب والتحدي الكبير للنهوض باقتصادياتها من مشكلة التخلف وبناء قاعدة اقتصادية عصرية ومتطورة، هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري.

شهد الاقتصاد الوطني تغيرات أملت الظروف التي طرأت على الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية فتبنت في البداية استراتيجية قائمة على أساس التخطيط المركزي وسيطرت القطاع العام على الاقتصاد، ثم تبنت التوجه اللامركزي في التسيير، وقد رافق هذا التحول القيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري في الفترة (1962 – 1979).

1- مرحلة النهج الاشتراكي (1962 – 1965).

بعد الاستقلال اختارت الجزائر نموذجا طموحا لبناء قاعدة صناعية ثقيلة، وذلك للقضاء على التخلف الذي ورثته عقب الفترة الاستعمارية، إذ اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات، والذي يعتمد على المشروعات المصنعة<sup>1</sup>، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج، وهذا النموذج يهدف إلى بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية، وخلق مناصب شغل جديدة.

وكانت أحد الأولويات الأساسية لا نجاح هذه الاستراتيجية هي استرجاع الثروات الوطنية (المحروقات، الأراضي.....)، كما أنه بعد الاستقلال اتسم الاقتصاد الجزائري بالتبعية للاقتصاد الفرنسي في جميع المجالات، ومن ملامحه نذكر ما يلي:

✘ الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات: إذ يتشكل كل قطاع من قطاع حديث السيطرة فيه للمعمرين، وقطاع متخلف يملكه الجزائريين.

<sup>1</sup> - عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية (التخطيط)، مركز دراسات الوحدة العربية، دون ذكر مكان النشر، 1999، ص 355.

- ✘ سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني.
- ✘ انخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي وقلّة وسائل النقل والهياكل السكنية والترفيهية.
- ✘ التخصص الاقتصادي: حيث طغى إنتاج البترول والخمور فهما يشكلان لوحدهما 80 % من قيمة الصادرات الجزائرية.
- ✘ التفاوت الجهوي بين مختلف الولايات الجزائرية خصوصا في ذلك بين الريف والمدينة.

ولتخلص من هذه الوضعية وتحقيق التنمية المنشودة اتبعت في ذلك الجزائر النموذج الاشتراكي كمنهج للتنمية، وهذا حسب توجهات مؤتمر طرابلس الذي كان في سنة 1962، حيث حدد معالم السياسة الجزائرية وركز في لك على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل<sup>1</sup>، وهذا من أجل تحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية وبناء مجتمع اشتراكي، كما قامت الحكومة الجزائرية بإصدار عدد من المراسيم تحت عنوان " التسيير الذاتي "، والذي بدأ في 1962/10/22 بمرسوم ينص على التسيير المؤقت لمستثمرات الزراعة و لشركات التي تركها المستعمر بعد مغادرته للجزائر نهائيا، ومن هنا عرف الاقتصاد الجزائري عدة تحولات وتطورات نذكرها على النحو التالي<sup>2</sup>:

#### ■ القطاع الفلاحي.

في سنة 1963 قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء نظام التسيير الذاتي، حيث يهدف هذا النظام إلى تأميم أملاك المعمرين الفرنسيين التي تركوها خاصة المزارع والوحدات الصناعية، فسيطرت الدولة على تسيير المزارع، و أصبح التسيير مركزيا، وفي هذه المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وأصبح التسيير مركزيا، فيقوم هذا الديوان بتمويل جميع المزارع ذاتيا، وذلك بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها والأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين تعتبر من أخصب الأراضي، حيث تبلغ حوالي 22037 مزرعة تتوزع على مساحة تقارب 2.5 مليون هكتار، لكن عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي، وكذلك الأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال وعدم استطاعة العمال التحكم في نشاطهم وقلّة الإطارات من المهندسين أو التقنيين، وكذلك إنهاء العتاد الفلاحي وغياب المحاسبة في المزارع، وهذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في العمل والركود في الإنتاج الزراعي.

<sup>1</sup> - عبد القادر كشير، نحو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 170.

<sup>2</sup> - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ( حالة الجزائر- 1990 - 2004 )، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص ص 340 - 341.

## ■ القطاع الصناعي

يرتكز برنامج الاستثمار الصناعي في الجزائر في فترة الاستعمار حول الموارد المنجمية الموجهة للتصدير، وخلال الحرب العالمية الثانية وعند احتلال المانيا لفرنسا، أقامت بعض الشركات الصناعية الفرنسية فروعاً لها في الجزائر، وفي إطار "مشروع قسنطينة" في سنة 1958 الذي أعلن عنه الجنرال ديغول، وذلك بغرض إخماد الثورة الجزائرية أقامت في ذلك فرنسا وحدات صناعية في الجزائر لتوفير مناصب شغل للجزائر، لكن عقب مفاوضات "إيفيان" في مارس 1962 قام المعمرون بتخريب معظم الوحدات الصناعية في الجزائر، زيادة على ذلك فرار الإطارات الفرنسية، وبهذا العمل عرفت الصناعة الجزائرية عقب الاستقلال ركوداً كبيراً، ولهذا كانت من أولويات الدولة الجزائرية عقب الاستقلال العمل على ترميم المصانع المخربة من طرف المعمرين وإعادة تشغيلها، وفي الخطوة الثانية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الشركات الوطنية مثل شركة الكهرباء والغاز، وكذلك الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات "SONATRACH" في سنة 1963، والشركة الوطنية للحديد والصلب في سنة 1964.

## ■ القطاع المالي والمصرفي

بعد الاستقلال مباشرة اتخذت الجزائر عدة إجراءات، فقامت بإنشاء البنك المركزي الجزائري، حيث توكل إليه مهمة الرقابة على الصرف تسيير النقد وإنشاء عملة وطنية، وهي الدينار الجزائري وكان ذلك ابتداء من 10/04/1964 كعملة غير مرتبطة بالفرنك الفرنسي، زيادة على ذلك تشكيل هيكل بنكية مساعدة لاستكمال بناء الجهاز البنكي الجزائري، وهذا خلفاً للبنوك الأجنبية التي قامت بتحويل إحتياطياتها من من الأوراق المالية والنقود السائلة، والهدف من ذلك تحطيم بنية الاقتصاد الوطني ووضعه تحت التبعية.

## ■ قطاع التجارة الخارجية

تجلت الإدارة الكبيرة للدالة منذ الاستقلال في تأميم التجارة الخارجية، وذلك لتنمية وتطوير القطاع الاشتراكي، وأول سياسات التأميم تمثلت في مراقبة التجارة الخارجية، حيث استندت في ذلك على القوانين التشريعية الأولى غداة الاستقلال كميثاق طرابلس في سنة 1962 و ميثاق الجزائر في سنة 1964، فميثاق طرابلس 1962 اقترح مبدأ تأميم التجارة الخارجية أي حق الأولوية لتأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة، وكذلك خلق مؤسسات حكومية ذات منتج واحد أو ذات عدة منتجات، وهذا التنظيم يسمح لدولة بفرض الرقابة الحقيقية على الصادرات والواردات والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية.

وزيادة الأرباح على الاستثمارات في القطاعات المنتجة، كما أنه لم يجد بدوره ميثاق الجزائر سنة 1964 على هذا المنحى، حيث أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات القطاع الاشتراكي في التجارة الخارجية، وهذا بالتركيز على تأمين التجارة الخارجية كتحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها، والسلع التي يجب استيرادها.

## 2- مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي ( 1967 - 1979 )

إن سنة 1967 تعتبر بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، حيث تبنت الجزائر في هذه المرحلة نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، فلم يكن بإمكانها تطبيقه من قبل، وهذا نظرا لحدائث استقلالها من جهة، ومن جهة ثانية عدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة لتحكم في القوى الاقتصادية الوطنية<sup>1</sup>، فنجد المؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النظام الاشتراكي لم تحقق مستوى الطموحات المنتظرة منها، فالجزائر خلال هذه الفترة عرفت ثلاث مخططات تنموية وهي على النحو التالي: المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول و الرباعي الثاني، زيادة على ذلك المرحلة التكميلية 1978-1979:

### ✓ المخطط الثلاثي ( 1967 - 1969 ) :

هذا المخطط يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر وهو مخطط قصير الأجل، أنصب موضوعه أساسا على التصنيع، لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وبلغ حجم الاستثمارات به 9.06 مليار دج، أما التكاليف المبرمجة به هي الأخرى فقدرت بـ 19.58 مليار دج، فالفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها حاليا<sup>2</sup>، ما يدعى الاستثمارات الباقي إنجازها فقدرت بدورها 10.52 مليار دج

ووزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي على النحو الآتي:

◆ الاستثمارات الانتاجية مباشرة كالمنتجات الزراعية والصناعية بـ 6.79 مليار دج موزعة على

الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة بـ 4.91 مليار دج.

◆ الاستثمارات الشبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات...بـ 0.36 مليار دج.

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية )، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 15 .

<sup>2</sup> - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1991، ص



◆ الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة كالمدارس على سبيل المثال بـ 2.01 مليار دج، وتهدف الدولة من وراء هذا إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف وكذلك التبعية الاقتصادية.

#### ✓ المخطط الرباعي الأول ( 1970 – 1973 )

جاء هذا المخطط على أساس قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية و الوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من هذا المخطط هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة صناعات خفيفة فيما بعد<sup>1</sup>، ومن أجل تعميق اختيارات الخطة الأولى، ويتضح هذا من خلال الأهداف الرئيسية التي يمكن تلخيص على النحو التالي:

\* اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

\* تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني.

\* تطوير الصناعات القائمة لعملية النمو الاقتصادي.

فهذا المخطط اهتم بتنمية الريف من أجل تحقيق التوازن بين المناطق الريفية و المدن، كما أن حجم الاستثمارات المسجلة في هذا المخطط تظهر مرتفعة و موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الوصول من أجل الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي، و الملاحظ أن الحجم الاستثمارات في هذا المخطط ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، و هذا يظهر بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دج، و يرجع السبب هنا في أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات و الفروع الميكانيكية<sup>2</sup>، و رغم الأولوية و السرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي، إلا أن الزراعة لم تهمل في هذا المخطط بل زادت عن المخطط الثلاثي و ذلك بنسبة 62 %، و هذا ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي في هذا المخطط.

#### ✓ المخطط الرباعي الثاني ( 1974 – 1977 )

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود فيه إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد و المحروقات و مواد البناء و الميكانيك والكهرباء

<sup>1</sup>- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جانفي 2005، ص 8.

<sup>2</sup>- محمد بلقاسم حسن هلول، مرجع سبق ذكره، ص 246.

والإلكترونيك وكذلك الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، وهذا نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع انتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42 % سنة 1978 مقابل 30.07 % سنة 1969<sup>1</sup>. أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة كبيرة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج خلال هذا المخطط، وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الانتاج، و في قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك إن المحاور الأساسية لسياسة هذا المخطط هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية و القطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية و قطاع البنية التحتية<sup>2</sup>، ويهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل و مجتمع اشتراكي.

#### ✓ المرحلة التكميلية ( 1978 – 1979 ).

إن هذه الفترة تعد بمثابة المرحلة الانتقالية، حيث من خلالها تم إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وتميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص، يمكن ذكرها على النحو الآتي<sup>3</sup>:

★ جل البرامج أعيد تقييمها، ويرجع ذلك للتغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية.

★ تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

★ الحجم الهائل من الاستثمارات الباقي إنجازها في المخطط الرباعي الثاني و التي قدرت بحوالي 190.07 مليار دج.

★ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 والمقدرة بـ 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فبلغت إنجازاتها المالية 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بحوالي 64.77 مليار دج.

العديد من الاقتصاديين يرجعون سبب التأخر في إنجاز الكثير من المشاريع إلى عدة عوامل والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup>- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

<sup>2</sup>- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 343.

<sup>3</sup>- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 335 – 336.

<sup>4</sup>- دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 – 2013، ص 215.

\* زيادة فترة الإنجاز لمختلف المشاريع مما ينعكس سلبا على تكاليف هذه المشاريع وبالتالي المنتج النهائي.

\* ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنعة الضرورية لعمليات الإنتاج بسبب أزمة الكساد التضخمي التي عانت منها الدول المتقدمة في فترة السبعينات.

\* نقص الخبرة للشركات الوطنية المكلفة بالإنجاز وقلة مكاتب الدراسات الوطنية.

\* تأخير تشغيل الوحدات الإنتاجية بسبب عدم إنجاز جميع أجزاء المشروع في نفس الوقت، كما هو الشأن بالنسبة لمركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة.

الفرع الثاني: الاقتصاد الوطني في مرحلة التنمية اللامركزية ( 1980 – 1989 ).

عرفت عملية التنمية خلال الفترة 1980 – 1989 بالتركيز على التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني تماشيا مع الوضع الدولي، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات، بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فترة السبعينات، فعرفت هذه المرحلة 1980 – 1989 بمرحلة التنمية اللامركزية، حيث شهدت هذه المرحلة إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989، والتي يمكن التطرق لهما على النحو التالي:

1. المخطط الخماسي الأول ( 1980 – 1984 ).

إن المحاور الكبرى لهذا المخطط تمثلت في الأهداف التالية<sup>1</sup>:

□ الإنتاج الوطني هو مصدر تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين خلال العشر سنوات الجارية.

□ مواصلة بناء الاقتصاد الوطني.

□ تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية.

□ ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص

كما رصد لهذا المخطط غلاف مالي مقدر بـ 459.21 مليار دج، ولقد كانت النتائج المرجوة من هذا المخطط محصورة في نقطتين.

■ على صعيد استخدام الإنتاج توقع هذا المخطط زيادة الاستهلاك من 61 مليار دج سنة 1979 إلى 93.5 مليار دج سنة 1984، كما تطور الاستثمار من 55.5 مليار دج سنة 1979 إلى 79 مليار دج سنة 1984.

■ على صعيد الإنتاج والتشغيل لقد تحقق معدل سنوي قدر بـ 8.2% مع تسجيل تفاوت نسب نمو كل قطاع، وعلى مستوى التشغيل فقدر خلق حوالي 235 ألف وظيفة سنويا.

#### ○ الاستثمارات و توزيعها في المخطط الخماسي الأول.

إن السياسة الجديدة للتنمية ترغب في تقليص التبعية إلى السوق الدولية بتوزيع الاستثمارات التي بدأ الاتجاه فيها نحو الاهتمام بقطاع الزراعة والموارد المائية والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مع مواصلة الاهتمام بقطاع المحروقات والصناعة والصناعات التحويلية وباقي القطاعات الأخرى.

وخصص لهذا القطاع 212.22 مليار دج، ونال القطاع الصناعي النصيب الأكبر فيها بـ 38.59%، أما القطاع الزراعي فقدر نصيبه بـ 7.63%، و حضيت الهياكل الأساسية وخاصة التجهيز والسكن والتربية والتكوين باهتمام بالغ في هذا المخطط وقدرت حصتها بـ 45.55 من إجمالي الاستثمارات المخططة.

إن ضعف المسجل في إنجاز الاستثمارات وخاصة في القطاع المنتج في هذه المرحلة يعود إلى انصراف الدولة إلى إعادة تنظيم الاقتصاد و هذا بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي شرع في تنفيذها مع بداية الثمانينات، وذلك ضمن أولويات و توجهات الخطة للمخطط الخماسي الأول كخطوة أولى في بداية تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية<sup>1</sup>.

○ هيكلة المؤسسات: لقد تم إقرار إعادة هيكلة في الجزائر بموجب المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 1980/10/04، وجاء هذا المرسوم لتغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات، وذلك حتى يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية، لتحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وهذا ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي

<sup>1</sup> - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 28.

لهذه الشركات، فعملية إعادة الهيكلة تستهدف بالدرجة الأولى رفع الكفاءة الاقتصادية و المالية للقطاع العام.

وتهدف عملية إعادة هيكلة المؤسسات إلى النقطتين التاليتين:

- ② تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.
- ② تحسين شروط سير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.

## 2- المخطط الخماسي الثاني ( 1985 – 1989 ).

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين هامتين و هما:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكنة تعبئتها من جهة وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى.

كما يهدف هذا المخطط كذلك إلى ما يلي<sup>1</sup>:

- تنظيم الاقتصاد الوطني.
- تقليل الاعتماد على الخارج.
- تطوير القطاع الفلاحي و الري.

ولتحقيق هذه الأهداف المذكورة يقتضي وضع آليات ملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الاقتصادي قصد العمل، وإلا حدثت انحرافات في التوازنات وظهرت اختلالات لا سيما في مجال التوازنات الخارجية، وكذلك احترام تسلسل الأولوية لأعمال التنمية.

كما خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدره 550 مليار دج، و جاء هذا المخطط بجملته من التدابير التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف المخطط السابق، ففي المجال الصناعي ركز هذا المخطط على ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم حسن هلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 140 .

<sup>2</sup> - سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962 - 1989 - 1990 - 2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 187 .

★ أكد على ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة و إضفاء القيمة على الطاقة الانتاجية، التي يجب أن تعتمد على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات وعلى لامركزية فعالة، وقواعد تسيير الوسائل تتصف بالفعالية والمردودية.

★ تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الحاجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج و الاستهلاك.

★ أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة، والتكفل بتطور الاحتياجات المطلوب تغطيتها.

★ أكد على تشجيع المقاوله من الباطن، لاسيما في اتجاه المناطق المحرومة وفي شكل مؤسسات محلية عمومية وخاصة.

لكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط بعد مضي سنة من تنفيذ هذا المخطط، أثر سلبا على عملية التنمية، وهذا مادفع السلطة الحاكمة إلى وضع شعار لهذا المخطط وهو " العمل والصرامة لضمان المستقبل "، وهذا ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري، لأنه مرتبط بالمواد النفطية المصدرة، ولهذا فإن ارتفاع أسعار هذه المواد سيؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذلك دفع حركية النشاطات الاقتصادية، أما انخفاض أسعارها سيدخل الاقتصاد في حالات الاختلالات الهيكلية.

ومن هنا يمكن القول أن هذه المخططات لم تساهم بشكل كبير في تحقيق التوازنات الاقتصادية، وكذلك دفع عجلة التقدم الاقتصادي، وهذا لأنها لم تعمل على خلق أنشطة اقتصادية، يمكن الاعتماد عليها في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

#### الفرع الثالث: الاقتصاد الوطني في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تأثر الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بما لحقته من أزمات في هذه الفترة تسببت في العديد من المشاكل الاقتصادية التي كانت حاجزا أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، وكانت هذه المشاكل عديدة لعل أهمها معدلات النمو المنخفضة وارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي وزيادة التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الطالة، والسبب يعود إلى تدهور أسعار المحروقات وما تسببت فيه من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الوطني.

1- المرحلة من 1988 إلى 1994.

أدت أحداث أكتوبر إلى ظهور عيب الأسلوب التنموي المتبع، فأجبرت بذلك السلطات على الاعتراف لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر، والاعتراف كذلك بأخطاء الماضي التي يلزم ويحتم إدخال اصلاحات جد عميقة، حتى تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة والانتقال بذلك إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل والأحسن للموارد المتاحة<sup>1</sup>، وهذا يتطلب لا مركزية في الأعمال من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط.

غير أن هذه التغييرات ظهرت في الميدان السياسي أكثر مما هو عليه في الميدان الاقتصادي، مما ألزم السلطات إجراء تعديلات تهدف أساسا إلى تكريس وتجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع، وإدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات، وإعطاء الحريات والمبادرات للمؤسسات من أجل التأقلم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، وبذلك رفع المردودية وتحقيق الفعالية، وهذا ما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير، وبتكريس هذا ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، كما عزز ذلك بصدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990، وتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية<sup>2</sup>، وكذلك إبراز دور النقد في الاقتصاد، بالإضافة إلى قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993، وصاحب هذه الإصلاحات العديد من التطورات الأمنية الخطيرة، والتي أدت إلى المساس بالعديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة، يمكن ذكرها على النحو التالي:

- تزايد حجم البطالة وعجز في مجال السكن وفي المرافق الاجتماعية الأخرى.
- معدل تضخم مرتفع 32 % عام 1992، و 20.8 % عام 1993.
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل التجاري و عدم توازن ميزان المدفوعات.
- استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية وانخفاض عوائد الصادرات.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي و تزايد عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم الطلب وعدم التوازن بين العرض والطلب.

<sup>1</sup>-BOUZIDI AL MADJID ,25 QUESTIONS SUR LE MODE DE FONCTIONNEMENT L'ECONOMIE ALGERIENNE , IMPRIMERIE DE L'APN ALGER , 1988 , P 114.

<sup>2</sup>- بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 186.

هذه الوضعية عمقت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أجبر السلطات بالاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهذا بإبرام اتفاقي ستاند باي 1994 و كذلك برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995.

## 2- المرحلة من 1995 إلى وقتنا الحاضر.

بإمضاء اتفاق ستاند باي، ثم الاتفاق في المرحلة الموالية على برنامج التعديل الهيكلي، ومن هنا دخل الاقتصاد في مرحلة جديدة، وكان يهدف من خلال هذه المرحلة إلى القضاء على ما يعرف باللاتوازن الاقتصادي وأيضا تنمية الإنتاج الصناعي والفلاحي، وكذلك في مجال الخدمات كانت عزيمة الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق تتطلب هي الأخرى قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز والمسير إداريا، وذلك للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق. وكذلك تشجيع مبادرات الاقتصاديين، والهدف من هذا تحقيق فعالية عوامل الإنتاج. لقد شمل هذا البرنامج إصلاح كل القطاعات، وامتد كذلك إلى جميع المتغيرات الاقتصادية والتي نذكر منها ما يلي:

■ اصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص.

■ قطاع الزراعة وسوق العمل.

■ المالية العامة، الأسعار ونظام الصرف.

■ التجارة والمدفوعات الخارجية.

■ السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي.

وفي نهاية استكمال هذا البرامج سنة 1998، باشرت الدولة في العمل على مواصلة مسار الإصلاحات لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحرير الاقتصاد الوطني، وهذا من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية بأن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، من أجل هذا قامت الدولة الجزائرية ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي ( 2001 – 2004 ) أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة ( 2005 – 2009 ) وثاني خلال فترة ( 2010 – 2014 )<sup>1</sup>، كما يضاف إلى هذا أيضا برنامج النمو الجديد ( 2016 – 2019 ): اعتمدت الجزائر في سنة 2016 نموذجا جديد للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 2016/07/26، حيث يرتكز هذا النموذج على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة ( 2016 – 2019 )، وعلى آفاق لتنويع وتحويل

<sup>1</sup> - دلال بن سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 250.



بنية الاقتصاد في آفاق 2030، ويبرز هذا النموذج في عنصر موازنته ثلاثة أهداف رئيسية لسنة 2019، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>1</sup>:

■ تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

■ تحسين في الإيرادات الضريبية العادية، بحيث يمكن تغطية معظم نفقات السير.

■ خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.

كما أنه على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي هذا النموذج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020 – 2030)، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>2</sup>:

■ رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3 % سنة 2015 إلى 10 % بحلول سنة 2030.

■ التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6 % سنويا 2015 إلى 3 % سنويا بحلول سنة 2030، وهذا بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

■ تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5 %، و ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3 مرة.

■ تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنوع الصادرات.

■ تنوع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد التونسي.

إن الاقتصاد التونسي يتميز بالعديد من الخصائص، التي تعكس طبيعته و أدائه، و كذلك تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا ما يوضح و يبين مدى قدرته على ارساء قاعدة تنافسية تتماشى مع التطورات العالمية.

الفرع الأول: طبيعة الاقتصاد التونسي.

الاقتصاد التونسي يعد من الاقتصاديات الناشئة، فهو يتميز بالتنوع، إذ يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والطاقة بالإضافة إلى الصناعات التحويلية والسياحة.

<sup>1</sup>-MINISTÈRE DES FINANCES, LE NOUVEAU MONDELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), JUILLET 2016, P 2.

<sup>2</sup>-IBID, P 2.

## 1- القطاع الزراعي.

تحظى الفلاحة التونسية بمكانة هامة من حيث مساهمتها في الأمن الغذائي، وباعتبارها النشاط الرئيسي في العديد من المناطق بالبلاد، ويعد منتج زيت الزيتون و التمور من المنتوجات الأكثر نمواً، والتي حققت أداء غير مسبوق وفقاً لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. ويتأثر مناخ تونس بموقعها الجغرافي المتميز، فهو مناخ متوسطي في الشمال و على طول السواحل وشبه الجاف داخل البلاد و في الجنوب: ويفوق معدل كميات الأمطار التي تنزل سنوياً بالشمال 800 مم، أما بالجنوب التونسي فهي تقارب سنوياً 50 مم، بينما تتراوح درجات الحرارة بين 11.4 درجة مئوية في الشتاء و 29.3 درجة مئوية في الصيف، و يتميز المشهد الطبيعي في تونس بنسبة عالية من ظهور الشمس تتجاوز 3000 ساعة في السنة.

تتوزع الأراضي الزراعية على ثلاث مجالات طبيعية من شأنها توفير ظروف ملائمة لتنوع المنتجات الزراعية:

غابات وزراعات كبرى بالشمال، زيتون بنسبة كبيرة بالوسط ونخيل التمور بالجنوب وتمتد الأراضي الزراعية على أكثر من 10 مليون هكتار وبذلك فهي تمثل 62 % من المساحة الكلية للبلاد، وتتوزع على النحو التالي:

المساحة المزروعة تقدر بـ 5.52 مليون هكتار وتمثل 32 % من المساحة الكلية للدولة، أما المراعي فتقدر بـ 4.8 مليون هكتار، و الغابات بـ 1.6 مليون هكتار، كما تقدر الموارد المائية الاجمالية بنحو 4.8 مليار متر مكعب سنوياً و تتوزع على النحو الآتي:

المياه السطحية وتمثل 2.7 مليار متر مكعب / سنة، حيث توفر الأحواض الشمالية 82 % من هذه الموارد، في حين أن مساهمات أحواض الوسط والجنوب منخفضة وغير منتظمة، حيث 72 % من المياه السطحية لديها ملوحة أقل من 1.5 غرام / لتر.

المياه الجوفية وتقدر بـ 2.1 مليار متر مكعب / سنة، حيث 29 % من هذه الموارد متأتية من المياه الجوفية العميقة في الجنوب الغير متجددة، حيث 2 % فقط من المياه الجوفية لديها معدل الملوحة أقل من 1.5 غرام / لتر، ومن أهم مجاري المياه الكبرى واد مجردة وواد مريان، أما بالنسبة لكميات الأمطار فهي متفاوتة ويصل المعدل إلى 36 مليار مليمتر مكعب سنوياً.

يستهلك القطاع الزراعي نحو 80 % من الموارد المائية وهي تستخدم في الري، تمتد المناطق المرورية على 435.9 مليون هكتار، حيث بلغت المساحات الاجمالية المجهزة بمعدات الاقتصاد في

مياه الري نحو 388 ألف هكتار في عام 2016 وهو ما يمثل 89 % من المساحة الاجمالية المروية، وهذا وفقا لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

تهيمن الأشجار المثمرة على ما يقارب نصف الأراضي الزراعية، وخصص منها أكثر من 1.5 مليون هكتار لزراعة الزيتون، وتحتل زراعة الحبوب المرتبة الثانية بنحو 36 % من المساحة الزراعية ويتركز 80 % من الانتاج في الشمال، كما ارتفعت المساحات المخصصة للفلاحة البيولوجية حيث مرت من 300 هكتار في عام 1997 إلى 220 ألف هكتار في عام 2015، وبلغ الإنتاج 160 ألف طن خلال عام 2014، شهد تصدير المنتجات البيولوجية نموا مستمرا مما ساهم في انخفاض العجز في الميزان التجاري، ومن أكثر المنتجات المصدرة نجد زيت الزيتون التمرور والنباتات الطبية والعطرية، كما تمتد السواحل التونسية على أكثر من 1300 كم و تبلغ مساحة البحر من 80 ألف كيلومتر مربع، يوجد 41 ميناء صيد بحري، يتكون أسطول الصيد من 11500 قارب منها 4600 مركبا للصيد الساحلي مجهزة بمحرك، وقدر الإنتاج بنحو 431.13 ألف طن في عام 2014 منها: 31.81 ألف طن صيد ساحلي و 27.23 ألف طن صيد بالشباك المجرورة و 52.48 ألف طن صيد السمك الأزرق.

يوفر قطاع الصيد البحري 53 ألف فرصة عمل مباشرة و 20 ألف فرصة عمل غير مباشرة<sup>1</sup>.

## 2- القطاع السياحي.

تعد السياحة في تونس المورد الرئيسي للعملة الأجنبية، وهذا بعد صادراتها من الفوسفات<sup>2</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإن تونس تعد الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر الأبيض المتوسط، هذا القطاع استطاع أن يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد التونسي، وذلك من خلال مساهمته في خلق مناصب العمل و توفيره للعملة الصعبة، وهذا ناتج عن التدفق الكبير للسياح الأجانب نظرا لما تتوفر عليه تونس من الهياكل السياحية المهمة ومن مقومات تاريخية طبيعية عريقة.

## 3- القطاع الصناعي.

تعتبر الصناعة أحد المقومات الأساسية لأي دولة، ومهما كان قطاع الصناعة صغيرا، فإنه يسهم في تطور الدولة ورفع ناتجها القومي واقتصادها ونموها، وفي دولة تونس على وجه التحديد تشكل الصناعة ما نسبته 28 % من ناتج تونس القومي و 34 % من نسبة تشغيل سكان تونس

1- تاريخ الاطلاع على الموقع 2020/06/07 على الساعة 12:20 [HTTPS://FANACK.COM/AR/TUNISIA/ECONOMY/#AGRICULTURE](https://fanack.com/ar/tunisia/economy/#agriculture)

2- اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 271.

الناشطين، وتضم الصناعة التونسية عدة قطاعات هي: الصناعات المعملية، والمناجم والتنقيب عن النفط، والأشغال العامة.

فالصناعات المعملية هي من الصناعات التي توجه إلى التصدير بشكل رئيسي، حيث يشكل نصيبها حوالي 84 %، وذلك ما يميزها على اعتبارها من الدول النامية، وفي سنة 2004 كان هناك ما يقارب 5468 مؤسسة صناعية منها 2360 مؤسسة خاصة بالتصدير، ويعمل في قطاع الصناعة ما يقارب 55 ألف من التونسيين.

يعتبر الدكتور الهادي نويرة الأب الروحي للصناعات المعملية في تونس، حيث هو من وضع قانون التصدير وصنع النسيج سنة 1972، وجعل من الصناعة في عهده أرضا صلبة تستجيب لاحتياجات الشعب التونسي على مدى 30 عاما وبعده تم مواصلة تطوير القطاع الصناعي، حيث فتحت مناطق جديدة للتبادل الحر في منطقتي بنزرت وجرجيس، وتم استقطاب الصناعة في هذه المناطق.

في العشر سنين الأخيرة من القرن الماضي وجهت جهود البحوث العلمية لتخدم الصناعة، شارك الجامعيون والصناعيون للنهوض بالصناعة و مجارة التقدم والصمود أمام العولة التي اجتاحت العالم، وحصلت تونس على المرتبة الثالثة على أربعين دولة صناعيا، والمرتبة السادسة والثلاثين على مستوى العالم من بين مائة وسبع عشرة دولة في سنة 2006، و بعدها بعام حصلت على المرتبة السابعة والعشرين من بين مائة وسبع وعشرين دولة عالمية.

يتطور القطاع الصناعي التونسي بـ 5.6 % في كل سنة، مما يحسن و يزيد من جملة الإنتاج خصوصا في مجال إنتاج الملابس و الأحذية، أما الصناعات المعملية فتتطور بمعدل 13.3 % وهو معدل مرتفع نسبة لدولة نامية، وهذا ما عزز الحصة التونسية في أسواق الخارج، لأنها اعتمدت على منتجاتها من الملابس والالكترونيات والكهربائية، حيث مثلت هذه المنتجات ما نسبته 86 % من الصادرات.

ارتفع استثمار تونس بمعدل 7.8 بسبب الدفع الذي قدمته الاستثمارات الغذائية بمعدل 12.1 %، والاستثمارات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 8.3 %، وصناعات أخرى بمعدل 13.8 %.

بعد انضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، زاد تنوع الصناعات فيهما، وزادت قدرتها على منافسة المنتجات الخارجية، وأصبحت الصناعات التونسية من الصناعات المنافسة عالمياً<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: الاقتصاد التونسي في الفترة 1956 – 2010.

إن الاقتصاد التونسي شهد جملة من التطورات بعد الاستقلال، انعكست على مسار تطوره، فكان هدف الحكومة التونسية تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي، والذي كان يرمي إلى تشجيع الفلاحة والاستخراج المنجمي هذا من جهة، ومن جهة ثانية أهملت الصناعة ولم تعطها المكانة الخاصة بها، وتحرير الاقتصاد التونسي مر بمراحل يمكن ذكرها على النحو التالي:

#### ✓ مرحلة التأميم (1956 – 1960)

بعيد الاستقلال، كان الهم الشاغل للحكومة التونسية يتمثل في تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي، والذي شجع الفلاحة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة، وفي الفترة ما بين سنة 1956 و 1960 غادر أغلب الموظفين الفرنسيين وقدر عددهم آنذاك بـ 12000، الإدارة التونسية عائدتين إلى فرنسا، ولتأكيد سيطرة الدولة على القطاعات الأساسية أسست الحكومة الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 1956 وأممت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء، ثم أممت شركات النقل وشاركت بـ 50% من رأس مال شركة الطيران تونيزار وأسست الشركة التونسية للملاحة، وبالتزامن مع ذلك، أصبح الدينار التونسي بموجب القانون الصادر بتاريخ 18/10/1958 العملة الرسمية للدولة التونسية، ولكن كل هذا لا يعكس النزعة الاشتراكية بقدر ما يبين حرص الحكومة الناشئة على تعزيز سيطرتها مع اتباع سياسة لبرالية قائمة على تشجيع الاستعمار والتجارة الخارجية، ومن أجل ذلك منحت الحكومة امتيازات جبائية وتسهيلات في القروض في الخماسية التي تلت الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص.

<sup>1</sup> - [HTTPS://MAWDOO3.COM](https://MAWDOO3.COM) الصناعة في تونس

## ✓ التجربة الاجتماعية (1961 – 1969)

أدى التأثير المتنامي للاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أمينه العام أحمد بن صالح إلى اتخاذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا، فمنذ سنة 1961 شرع المسؤولون السياسيون في اتباع هذه السياسة الجديدة وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد، وتمثلت هذه السياسة أساسا في خطوتين رئيسيتين هما تأسيس وزارة التخطيط والمالية من جهة واعتماد مخطط تنموي عشري (1962 - 1971) أساسه التقرير الصادر عن مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة 1956 وكانت أهداف هذا المؤتمر تتمثل أساسا في تحسين مستوى العيش وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية، وفي ماي 1964 أعلن مجلس النواب عن تأميم المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب وهم أساسا فرنسيون وإيطاليون، وتم تحويل ملكية تلك الأراضي إلى الدولة التونسية، وأدى ذلك إلى وقف فرنسا المعونات الاقتصادية ودخول تونس في أزمة اقتصادية خانقة، وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة 1969 بلغت نسبة 90 % من مجمل الأراضي.

## ✓ الرأسمالية المقيدة (1970 - 1982)

انتهت التجربة الاشتراكية رسميا سنة 1969 عندما أقال الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة أحمد بن صالح من مناصبه إثر تقرير صادر عن البنك الدولي يبرز حجم العجز المالي للمؤسسات الوطنية، ورغم ذلك فقد استمرت التعاضديات إلى أواخر العام 1970 ولم تتجه البلاد عمليا إلى اقتصاد السوق وإعادة الملكية الفردية، إلا بعد تعيين الهادي نويرة المحافظ السابق للبنك المركزي وزيرا للاقتصاد ثم رئيسا للوزراء، وأتخذت الحكومة خطوات عملية لتحجيم تدخل الدولة في القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص، وبداية من العام 1970 شهد القطاع الخاص نموا مطردا خاصة في الصناعات التحويلية، ولكن ذلك لم يمنع من تركيز لهذه الصناعات وتفاوت في توزيعهما بين الجهات<sup>1</sup>.

## ✓ الأزمة الاقتصادية التونسية (1982 – 1986).

في بداية الثمانينات سجل الاقتصاد الكلي التونسي خلل في التوازن، هذا الخلل شكل أواسط الثمانينات منعرجا مهما للاقتصاد التونسي، ويعود ذلك إلى تراجع معدلات النمو

<sup>1</sup> - [https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد\\_تونس](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_تونس)

والتشغيل بسبب تغير وتراكم الكثير من العوامل كالجفاف، والذي تسبب في تراجع الإنتاج الزراعي، وأيضا تراجع فرص الهجرة، وكذلك ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي و شروطه، إذ أنه شرع منذ 1986 - 1987 في تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته، وهذا بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع المبادرة الخاصة والاسراع في خصخصة المؤسسات العمومية التونسية.

### الفرع الثالث: تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011 - 2017).

للاقتصاد التونسي مقومات مهمة، أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا وأوروبا والمناخ المعتدل والثروات الزراعية المهمة، حيث تنافس تونس كبرى الدول في تصدير زيت الزيتون والحمضيات والبرتقال، وأن نصف مساحتها قابل للاستغلال الزراعي والصناعي والعمراني، والسواحل التي تمتد حوالي 1148 كيلومترا ومنها 575 كيلومترا من الشواطئ الرملية، بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد حيث لا تتجاوز حصة كل قطاع 10 % من الناتج المحلي الإجمالي علاوة على نسبة تدرس عالية تفوق 98 %، ومتوسط أعمار ثلث السكان أقل من 18 سنة، فكانت هذه العوامل مواتية لتموقع تونس ضمن الدول الصاعدة ذات النمو المستدام الذي يقارب متوسط 4.8 % سنويا طيلة الفترة ما بين 1986 و 2010.

ولئن ارتقت المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى مستويات لافتة، إلا أنها كانت تتضمن تناقضات بين أربعة عوامل موضوعية أفضت إلى أزمة اجتماعية واقتصادية ومؤسسية تعاني تونس من تبعاتها إلى يومنا هذا، وهي<sup>1</sup>:

متوسط النمو عال نسبيا لكن التفاوت الاجتماعي باق في حدود 35.81 %، عام 2010، وفقا لمؤشر جيني، أي أن ثمار النمو ليست موزعة بقدر عال من العدالة علاوة على التفاوت المناطقي الهيكلي في البلاد من حيث التنمية.

مجتمع منفتح على الثقافات الأخرى وشباب متعلم ومتجانس لكن يخضع إلى آليات مؤسسية زائغة عن قواعد الحوكمة الرشيدة.

مجتمع مدني ذو حد أدنى من الحركية والمبادرة في ظل تواتر انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية.

تعزير الدولة لأجهزتها خارج منطق تشاركي بمفهوم كوفمان وجيمس روبنسون.

<sup>1</sup> - <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html>

كما تشهد اليوم تونس إخلالات في الاقتصاد ذات المنحى التصاعدي حيث تتقلص الحلول يوماً بعد يوم كلما تباطأ تنفيذ الإصلاحات أمام تحديات جديدة، وهي على النحو التالي: قضية التوفيق بين الأداء الاقتصادي البحت والبعد الاجتماعي. قضية العمل، وهي في قلب اهتمامات كل النظريات الاقتصادية الحديثة والشغل الشاغل لكل نظام اقتصادي.

إشكالية التوفيق بين اعتبارات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالدورات الاقتصادية الظرفية.

بناء القدرات المؤسسية والكفاءة الإدارية بمنطق الجمهورية الثانية. استحداث التموقع الاستراتيجي الجديد في خارطة الاقتصاد العالمي.

ويبدو أن هذه التحديات لم تكن بأكملها ضمن الأولويات إذ الجميع يتحدث عن ضعف أداء الاقتصاد الوطني ونكاد لا نرى رضى إلا مقارنةً بالدول التي طالتها كوارث الحروب، لكن نرى أن الوقت قد حان لقراءة تفضي إلى مقترحات يمكن اعتمادها انطلاقاً من طبيعة الإخلالات الاقتصادية في تونس التي نشخصها كما يلي:

كانت سنة 2011، المتضمنة للظروف المنشئية، من أكثر السنوات تراجعاً في النمو (-1.9%)، وهي سنة لم يسبق لها مثيل في البطالة (19.8%) مع ضغوط تضخمية بلغت 5.8% أوائل عام 2012، وعجز في الموازنات الاقتصادية العامة في نطاق واسع بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير (76%)، وعجز في المالية العمومية بلغ 3.8% بعد أن كان في حدود 1% عام 2010 ونسبة دين ارتفعت بما يزيد عن 4%، أي من 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 44.6% عام 2011، حيث الدين العمومي بلغ 58% آنذاك، علاوة على انخفاض الدينار بدون تأثير يذكر على الصادرات، كما تزامن ذلك مع تقلص التحويلات الصافية من الخارج بنسبة 12%، أي من 633 مليون دينار عام 2010 إلى 530 مليون دينار في عام 2011.

أما عن الأداء الاقتصادي في المرحلة الانتقالية، فقد مر الاقتصاد التونسي بمصاعب خلال السنوات الستة الماضية، ولا يزال، ذلك أن متوسط نسبة النمو السنوية لم يتجاوز 1.5%، وأن نسبة البطالة لم تنخفض أقل من 15.5% في الثلاثي الأول من عام 2017، حيث ثلث المعطلين عن العمل هم من أصحاب الشهادات العليا وأكثر من نصفهم فتيات، أما عن الموازنات الاقتصادية العامة فإن العجز العمومي قد انزل من 3.2% سنة 2011 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنة 2016، كما أن العجز الجاري وصل إلى نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي،



حيث ارتفعت نسبة الدين العمومي من 44.6 % سنة 2011 إلى 63 % سنة 2016، وأن النصيب الأوفر منه الذي يمثّل الثلثين إنما هو خارجي ومنه الدين من الأسواق المالية العالمية ومن المنظمات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي علاوة على بعض الديون الثنائية الأخرى تجاه بعض الدول، مثل فرنسا وألمانيا والجزائر.

وأما عن التضخم المالي، فإن نسبته تتذبذب ما بين 4.5 % و 5 %، حيث كانت في حدود 3.2 % عام 2010، كما أن نسبة الفقر النسبي وفق المعهد الوطني للإحصاء قد انخفضت من 20.5 % سنة 2010 إلى 15.2 % سنة 2015 بتفاوت جهوي ملحوظ، حيث أن الفقر في الشمال الغربي (الكاف، وجندوبة، وسليانة، وباجة) هو الأعلى (30.8 %)، وقد سجل الفقر نسبة 1.2 % في المدن و 6.6 % في الأرياف، وبقطع النظر عن الاختيارات الاقتصادية والسياسات المختلفة التي تم اعتمادها طيلة عقود قبل 2011، فإن بعض الخصائص الهيكلية بقيت موجودة وفي ظاهرها أداء اقتصادي جيد وفي باطنها إخلالات.

#### المطلب الثالث: واقع الاقتصاد المغربي.

إن الدولة المغربية خلال السنوات العشرة الأخيرة شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، وتعكس مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مدى التحسن الكبير الذي سجل في قطاعات الصحة والتربية والبنية التحتية والنمو الاقتصادي، وهذا ما يوضح مدى الجهود الكبيرة التي بذلتها ومازالت تبذلها الدولة المغربية في هذا المجال.

#### الفرع الأول: الاقتصاد المغربي

منذ نهاية تسعينات القرن العشرين ظلت السمة الأساسية لاقتصاد المغرب هي الاستقرار الماكرو اقتصادي ونسب التضخم المنخفضة بوتيرة نسب نمو متوسطة، فالإقتصاد المغربي هو خدماتي بامتياز، حيث مثلت القيمة المضافة الخدمائية 54.9 % من الناتج الإجمالي لسنة 2013 رغم تشغيل القطاع الفلاحي لـ 40% من الساكنة النشيطة، إلا أن القطاع الأولي لا يساهم إلا بـ 16.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الحبوب والخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري (الموجهة في جزء كبير منها إلى التصدير) أهم المساهمين الأوليين، أما القطاع الثانوي فيساهم بـ 28.5 % من الناتج، بفضل قطاعات الاستخلاص المنجمي والصناعة والأشغال العمومية.

للاقتصاد المغربي نقاط قوة تتمثل في غنى المغرب بالموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة إلى جاذبيتها السياحية، يستفيد المغرب أيضا من موقعه الجغرافي التفضيلي إزاء الأسواق الأوروبية في

العقدين الآخرين، وبفضل إصلاحات سياسية ومؤسسية عميقة، انفتح قطاع النسيج خصوصا على المستوى الماكرو اقتصادي والتحفيزي الاقتصادي على مجموعة من المهن ذات الإنتاجية العالية، كالإلكترونيك، ترحيل الخدمات، الكيمياء وصناعة السيارات، وصناعة الطيران، هذان القطاعان شكلا في سنة 2013، خمس (21%) الصادرات المغربية. رغم ذلك لا يزال يعاني اقتصاد المغرب من معيقات هيكلية، أبرزها ثقل الأعباء الطاقية والمديونية العمومية (63.5% إلى الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2013)، وارتها بعض القطاعات الوزارية لتقلبات ظرفية (مناخية أو خارجية) كالزراعة والسياحة والفوسفات، ناهيك عن تناقص إنتاجية وتنافسية بعض القطاعات الكلاسيكية (كالنسيج مثلا)، إضافة إلى هذه النقائص استمرار وجود مشاكل هيكلية عميقة كالتفاوتات الاجتماعية والجهوية، زيادة على ذلك اتساع رقعة الفقر والهشاشة والبطالة، والظواهر البنيوية المثبطة لمناخ الأعمال كالفساد واقتصاد الربح.

لتدارك العجز المزمع في الميزان التجاري (195.23 مليار درهم في سنة 2013) وتسريع وتيرة النمو، أطلقت الحكومات المغربية خلال العقدين الآخرين مجموعة من مشاريع البنيات التحتية والبرامج القطاعية كمخطط إقلاع الصناعة، المغرب الأخضر (الزراعة)، المغرب الأزرق (السياحة) مغرب تصدير ومغرب لوجيستيك، بالموازاة مع ذلك وقع المغرب على مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن وتونس، ودول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: القطاعات الاستراتيجية في المغرب

### 1- القطاع الزراعي:

تؤدي الزراعة دورا مهما في اقتصاد المغرب، بالرغم من زيادة أهمية المعادن ونمو النشاط الصناعي والاستثمار الأجنبي، تبلغ مساحة المغرب حوالي 71 مليون هكتار، وتعتبر مليون هكتار من هذه المساحة صالحة للفلاحة، ويستوعب النشاط الزراعي حوالي 34% من مجموع القوى العاملة في المغرب، كما تشكل جانبا مهما من الصادرات، وأهم المحاصيل الزراعية بالمغرب الحبوب، خاصة القمح والشعير والذرة والشمندر السكري.

<sup>1</sup> - [https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=اقتصاد\\_المغرب#الفلاحة](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=اقتصاد_المغرب#الفلاحة)

والحمضيات والبطاطس والطماطم والزيتون والفاصولياء و البازلاء، ويساعد على نمو الزراعة بالمغرب السهول الخصبة والسفوح الممطرة، ولذلك يتنوع الإنتاج الزراعي في البلاد منذ قديم الزمان.

والزراعة في المغرب نوعان تقليدية وحديثة، وتشغل الزراعة الحديثة 20 % من جملة المساحة المزروعة، بينما تستوعب الزراعة التقليدية 80 % من الأراضي المزروعة (4 ملايين هكتار)، ويعمل بها 90 % من جملة السكان المشتغلين بالزراعة، وتوزع على حوالي مليون مزرعة وتزرع الحبوب وفي مقدمتها القمح الذي يزرع في السهول الشمالية للمغرب الأطلسية، وخاصة في إقليمي غرب والشاوية، ويزيد الإنتاج في هذه الأقاليم على مليون طن سنويا، ثم الشعير غذاء سكان الريف، ويزرع معظمه

في الجزء الجاف الذي يقع شرقي جبال الأطلس، إلى جانب البقول والزيتون، وأهم مناطق زراعتها سهول سايس والحوز، كما يتوفر قطاع تربية المواشي على مؤهلات أكيدة تمكنه من احتلال وبجدارة المرتبة الأولى من حيث رقم معاملات الفلاحة بالمغرب، على الرغم من مختلف التحديات المرتبطة بالأساس بالتغيرات المناخية وارتفاع أسعار الأعلاف وصعوبة إدخال التكنولوجيات الحديثة على القطاع، يحتل القطاع مرتبة مهمة، وتحتل تربية المواشي موقعا أساسيا ضمن القطاعات الرئيسية للفلاحة برقم معاملات يصل إلى حوالي 35 مليار درهم سنويا، وهو ما يمثل أزيد من 44% من رقم معاملات القطاع الفلاحي، كما يتميز المغرب بتنوع كبير في موارده البحرية الحية، بفضل امتداده على طول 3500 كلم من السواحل، حيث يتوفر على ما يقرب من 500 نوعا منها 60 نوعا في طور الاستغلال التي تتركز بشكل أساسي في وسط وجنوب المحيط الأطلسي، وتشكل الأسماك السطحية الصغيرة أساس هذه الموارد، وتساهم صناعة صيد الأسماك في اقتصاد المغرب، كما تساهم في توفير آلاف مناصب الشغل، وحسب احصاءات منظمة الأغذية والزراعة سنة 2014، فإن المغرب حل المرتبة 18 عالميا والأول عربيا بإنتاجه 4 %، أي مليون طن من الأسماك، ويسعى المغرب إلى الرفع من مستوى الاستهلاك المحلي للأسماك، وذلك عبر تحسين الجودة، ورفع العرض وضمان فعالية شبكات التوزيع بكافة أنحاء البلاد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -اقتصاد\_المغرب\_#القطاع\_الأولي/HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/

## 2- القطاع الصناعي:

يعد تعدد الفوسفات أهم القطاعات الفرعية للصناعة المغربية، وتمتلك المملكة المغربية نحو ثلثي احتياطيات الفوسفات في العالم، مما يضعها في مرتبة أعلى من المنافسين الرئيسيين الصين وروسيا والولايات المتحدة، ويستفيد القطاع من وجود المجمع الشريف للفوسفات، الرائد في كيمياء الفوسفات، والذي تشكل نشاطاته 52 % من رقم معاملات القطاع، و 90 % من صادراته، و 67 % من مناصب الشغل التي يوفرها، كما تتضمن الصناعات الرئيسية في المغرب إلى جانب تعدين ومعالجة صخور الفوسفات، الصناعات الغذائية والجلدية والمنسوجات والحرف والبناء والسياحة.

ومنذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) سنة 2014 في المملكة المغربية، أحدث القطاع الصناعي نحو 405.5 ألف فرصة عمل جديدة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018، محققا بذلك حوالي 81 % من الهدف الذي حددته الاستراتيجية الصناعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وحسب الدراسة التي أنجزتها الوزارة حصلت النساء على نسبة 49 % من فرص العمل المجددة وأن أكثر من 21 % من تلك الفرص قد وفرتها مقاولات أحدثت بعد إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية.

وسجل قطاع السيارات أعلى نسبة على مستوى إحداث فرص الشغل (116.6 ألف فرصة عمل مجددة فيما بين 2014 و 2018، أي حوالي 28.8 % من مجموع فرص العمل)، تلاه قطاع النسيج بـ 79.3 ألف فرصة عمل (19.6 %)، و قطاع ترحيل الخدمات (69.9 ألف فرصة عمل ، 17 %)، و قطاع الصناعات الغذائية (63.2 ألف فرصة، 15.6 % )، و قطاع الصناعة المعدنية والميكانيكية (19.3 ألفا، 5 %)، ثم قطاع صناعة مواد البناء، و قطاع الطيران بنحو 11.3، و 8.6 ألف فرصة عمل على التوالي.

وشكل العاملون في القطاع الصناعي للمملكة المغربية في الفترة بين 2015 و 2018 نحو 21.6 % من إجمالي المشتغلين وفقا لتقديرات البنك الدولي.

وقفزت صادرات المملكة من 161 مليار درهم (19.14 مليار دولار) خلال سنة 2013 إلى 240 مليار درهم (24.77 مليار دولار) سنة 2018، أي بارتفاع بلغ نسبة نحو 50 % بالقياس بالعملة المحلية في غضون خمس سنوات، وفقا لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

وتتعرز اليوم بقوة المكانة المتميزة لقطاع الصناعة كرافعة لإحداث فرص الشغل وكمصدر للاندماج المهني للشباب من خلال تفعيل خارطة الطريق الخاصة بتطوير التكوين المهني، ويمثل

الاستثمار الذي يتضاعف في قطاع الصناعة أساس الإنتاج الذي يعتني بالمهن الجديدة، وهذا ما يزيد من مستوى الطلب على الموارد المتخصصة، لكنه يستلزم بذل جهد متواصل لملاءمة العرض مع الطلب في سوق الشغل<sup>1</sup>.

### 3- القطاع الخدماتي:

قطاع الخدمات في المغرب يتكون من حزمة متنوعة من النشاطات الاقتصادية مثل المواصلات

والنقل والتجارة والمؤسسات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإدارة العامة، هذا القطاع يشكل ما يعادل 52 % من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ما يجعله من أكثر القطاعات الاقتصادية في المغرب من حيث معدلات الانتاجية والمردودية الربحية، هذا ما جعل الاقتصاد المغربي بدوره يصنف ضمن الاقتصاد المعني بالدرجة الأولى بقطاع الخدمات.

### 4- القطاع السياحي:

تلعب السياحة في المغرب دورا هاما في اقتصاد المغرب، نظرا للاستقرار الذي حضيت به مقارنة مع الدول الأخرى المجاورة لها في شمال أفريقيا، وقد أنشأت الحكومة المغربية أول وزارة للسياحة في عام 1985، وتعد السياحة في المغرب النواة الأساسية لقطاع الخدمات بالمغرب الذي يتوفر على شبكة طرقية وسككية يصل طولها إلى 59474 كلم و1813 كلم، وتوجد أهم المطارات الدولية الدار البيضاء، الرباط، أكادير، فاس، مراكش، طنجة، وجدة والعيون، الناظور، الراشيدية، الداخلة، كما تتمركز أهم الموانئ بكل من الدار البيضاء، المحمدية، القنيطرة، طنجة، الداخلة والناظور وأكادير، وتشرف وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على قطاع السياحة في المغرب، توجد بالمغرب العديد من مواقع التراث العالمي، الموقع الأثري لوليلي، قصر آيت بن حدو، مازاكان (الجديدة)، المدينة العتيقة للصويرة، المدينة القديمة في فاس، المدينة العتيقة لمراكش، المدينة العتيقة لتطوان، المدينة التاريخية لمكناس، الفضاء الثقافي لساحة جامع الفنا، مدينة طنجة ومدينة طانطان<sup>2</sup>، كما سجل المغرب سنة 2017 عدد السياح القادمين إلى المملكة عتبة 11 مليون سائح، وفق أرقام أعلنتها وزارة السياحة،

<sup>1</sup> - [HTTPS://FANACK.COM/AR/MOROCCO/ECONOMY/#INDUSTRY](https://fanack.com/ar/morocco/economy/#industry)

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020 /08/07 على الساعة: 22:00 .

<sup>2</sup> - [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/السياحة\\_في\\_المغرب](https://ar.wikipedia.org/wiki/السياحة_في_المغرب)

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020 /08/07 على الساعة: 23:30 .

وأفادت الوزارة في بيان أن عدد السياح الوافدين على النقاط الحدودية وصل إلى 11.35 مليون في 2017 بزيادة قدرها 10% مقارنة مع 2016، وبعد صعوبات في العام السابق الذي لم يشهد سوى زيادة بنسبة 1.5% في عدد السياح، تأتي الأرقام الجديدة لتؤكد الانتعاشة التي توقعها اختصاصيو القطاع للعام 2017.

وبلغت عائدات السياحة بالعملة الصعبة 69.7 مليار درهم (6.16 مليار يورو) مقابل 64.2 مليار درهم (5.67 مليار يورو) في 2016، وبحسب هذه الحصيلة الرسمية، فإن حجم ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية، سجل كذلك نسبة نمو قوية بـ15% لقاء نسبة ملء بلغت 43%، بزيادة ثلاث نقاط عن العام 2016، وتابع البيان أنه تم تسجيل أعلى نسب النمو في مدن فاس 39% وورزازات 37% وطنجة 25% ومراكش 17% وأكادير والدار البيضاء 11%.

وتشكل السياحة قطاعا أساسيا في الاقتصاد المغربي، حيث تساهم بنسبة 10% في الثروة الوطنية، وتعد السياحة مع الصادرات وتحويلات المغاربة في الخارج، أهم مصادر العملة الأجنبية للبلاد، كما أنها ثاني أهم موفر لفرص العمل، ولدفع هذا القطاع قدما، يراهن المستثمرون في السياحة المغربية على أسواق جديدة خصوصا الصين وروسيا مع إلغاء التأشيرات، ويتجاوز بالكاد عدد السياح الروس والصينيين مئة ألف، ويهدف تشجيع القطاع، ضاعف المكتب المغربي للسياحة طوال العام الشراكات مع شركات الطيران، ما عزز عرض النقل الجوي للمملكة وخصوصا الرحلات الداخلية مع الرهان على المجال المعلوماتي للترويج للوجهة المغربية، وكان المغرب حدد في بداية 2010 هدفا يتمثل في تحقيق رقم 20 مليون سائح عام 2020 قبل أن يضطر للتخلي عن هذا الهدف بسبب الوضع الاقتصادي في أوروبا وعدم الاستقرار الإقليمي الذي يؤثر على جميع الوجهات السياحية في جنوب البحر الأبيض المتوسط<sup>1</sup>.

#### 5- القطاع المالي والمصرفي:

تنقسم البنوك المغربية إلى إحدى عشر بنكا خاصا وخمسة بنوك عامة، وتسيطر ستة بنوك خارجية على أقل من 2% من موجودات القطاع المصرفي المغربي، في حين مازالت الحكومة المغربية تسيطر على حوالي 23% من موجودات القطاع، ولكن انخفضت حصة موجودات الحكومة من موجودات القطاع المصرفي على مدار الأعوام الماضية، وذلك من خلال بيع أسهما إلى

<sup>1</sup> -النشاط-السياحي-المغرب-مستوى-قياسي 2017-20180212-2017 - <https://www.france24.com/ar/20180212-2017>

الجمهور، وتمثل البنوك المغربية الخارجية في التجاري الدولي، وهو يخضع لإشراف بنك التجاري وفا، بنكا طنجة الدولي والبنك المغربي للتجارة والصناعة اللذان يعملان تحت مظلة بنك بي أن بي باربا، بنك سوسيتيه جينيرال طنجة، البنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي الدولي الخارجي<sup>1</sup>.

كما ضم النظام المصرفي المغربي 86 مؤسسة مالية تجارية، من بينها 19 مصرفا، و 36 شركة تمويل، و6 مصارف حرة (افشور)، و 13 جمعية للقروض الصغرى، و 10 شركات للوساطة في مجال تحويل الأموال، بلغ عدد الفروع الداخلية للمصارف المغربية بنهاية العام 2012 (وهي آخر إحصاءات متوفرة) 5.447 فرعا، وفروع مصارف الأوف شور 6 فروع، كما بلغ عدد الفروع الخارجية 25 فرعا، بالإضافة إلى 10 وكالات و 59 مكتب تمثيلي، وقد عززت المجموعات المصرفية المغربية خلال السنوات القليلة الماضية حضورها خارج المغرب وخاصة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

ومن ضمن المصارف التسعة عشر العاملة في المغرب، يوجد 7 مصارف يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها، و 5 يمتلك القطاع العام غالبية رأسمالها<sup>2</sup>، ويعد النظام المالي المغربي الأكبر والأكثر تنوع في المنطقة، فيعادل فيه إجمالي الأصول نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد صناعة التأمين فيه بما يزيد على 16% من أصول النظام المالي، كما يتسم بقطاع تأميني سريع التوسع، سوق أوراق مالية نشطة، مؤسسات تمويل العملاء، شركات الإيجار، زيادة على هذا تعد بورصة الدار البيضاء أكبر سوق للأوراق المالية في بلاد المغرب، وهي واحدة من أكبر الأسواق في شمال أفريقيا، كما قامت المغرب أيضا بتحضير عدة عوامل من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك إجراءات مالية وإدارية بالإضافة إلى نظام جبائي تشجيعي وبورصة للقيم وإحداث نظام بنكي متطور.

<sup>1</sup> - [https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد\\_المغرب#القطاع\\_المالي\\_والمصرفي](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_المغرب#القطاع_المالي_والمصرفي)

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020 /08/08 على الساعة: 23:30

<sup>2</sup> - <https://al-ain.com/article/the-banking-sector-the-pillar-of-safety-in-morocco>

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020 /08/09 على الساعة: 15:23

## الفرع الثالث: التحديات الاقتصادية للاقتصاد المغربي

يواجه الاقتصاد المغربي العديد من التحديات مثل تفشي الفساد، وارتفاع النفقات العمومية، إضافة إلى استمرار العجز الحاصل في الميزانية، والمديونية العامة التي تجاوزت 50 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وفي الوقت نفسه لا تزال الجهود المبذولة حاليا لمكافحة الفساد فضلا عن استراتيجية محاربة اقتصاد الرعب ومجموعة من المخططات الرامية الى تقوية الصادرات.

تظل مجموعة من التحديات مطروحة على مستوى الاقتصاد المغربي، ولا سيما في ضوء الطبيعة الهيكلية للاختلالات الاقتصادية، مثل عجز الميزان التجاري والارتفاع الكبير لنفقات المقاصة وضعف بعض مؤشرات مناخ الاستثمار، كما يزال الاقتصاد المغربي يعاني بسبب ارتفاع اسعار النفط والمواد الغذائية، وانخفاض الانتاج الفلاحي.

وبخصوص القطاع الخاص، فإنه يشكل إحدى دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يسهم في تشغيل أزيد من 90 % من إجمالي مناصب الشغل بالمغرب، بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في الناتج الإجمالي الخام.

وفي ظل هذه المؤشرات المهمة يعرف القطاع العديد من النقائص تعيق تطوره وتنافسيته، ويتعلق الأمر بالثقل الضريبي ومنافسة القطاع غير المهيكل، وكلفة الفساد، فضلا عن بعض مكامن الخلل في مناخ الاستثمار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - [https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد\\_المغرب#التحديات\\_الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_المغرب#التحديات_الاقتصادية)



المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية الثلاث.

أصبحت اقتصاديات الدول المغربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، بسبب التغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، مما جعل تحرير التجارة بها أمرا ضروريا، في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح على درجة عالية من التطور. وعرفت موجة جارفة نحو الليبرالية المتصاعدة بهدف الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، بعد أن كانت خاضعة لهيمنة ذات طابع احتكاري للدولة مبني على الحماية، هذه الحركية بدأت في المغرب عام 1984 ثم تونس عام 1987، وهذا قبل أن تنتقل إلى باقي الدول المغربية، وخاصة منها الجزائر، وذلك نتيجة انخراط دول المنطقة في برامج التقويم الهيكلي وإصلاح إدارتها، وكذلك مسار تطور توجهات التجارة عالميا عبر منظمة التجارة العالمية وقبلها اتفاقية الجات، والتي انضمت إليها بصفة رسمية كل من المغرب وتونس كما أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام إليها، وأمضت دول المغرب العربي اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

من خلال هذا المبحث سنحاول التكلم على أهم التطورات التي عرفتها المنظومة التجارية والجمركية للدول المغربية، وكذلك سياسات تحرير التجارة الخارجية بها. **المطلب الأول: الاطار التنظيمي الجمركي للدول المغربية الثلاث.**

إن تحديد حقوق الجمارك في البلدان المغربية يخضع إلى مستلزمين اثنين يمكن ذكرهما على النحو التالي<sup>1</sup>:

★ الأول: يكتسي طابعا ضريبيا وماليا: ذلك أن الإيرادات الجمركية تمثل قسطا هاما من مداخيل الخزينة العمومية لهذه البلدان خاصة منها غير النفطية.

★ الثاني له طابع اقتصادي: استند دوما على الأولوية التي طالما اكتسبها التوجه الحمائي وضرورة وقاية مشاريع التنمية الناشئة.

**الفرع الأول: الحقوق الجمركية بالجزائر**

منذ عدة سنوات كان النظام الجمركي الجزائري يتسم بطابعه الحمائي، قبل أن يخضع إلى عدة تحولات سنة 1992، بعد انخراط وتوجه البلاد نحو سياسة الانفتاح والتقويم، ولقد نتج

<sup>1</sup> - محمد الشريف منصور، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008 - 2009، ص 158.

عن هذه الاصلاحات انخفاض ملحوظ في الحقوق الجمركية التي تتراوح معدلاتها بين ( 3 % و 60 % )، فالمعدلات المنخفضة من ( 3 % إلى 15 % ) تنصب على المنتجات الوسيطة و سلع التجهيز، في حين أن المعدلات المرتفعة من ( 40 % إلى 60 % ) تمس اللحوم والفواكه ومواد النسيج وقطع الغيار، كما تخضع الواردات كذلك إلى رسوم أخرى وخاصة:

\* عائد عن الاجراءات الجمركية بنسبة 2%.

\* رسم الذبح على اللحوم .

\* رسم خصوصي إضافي أحدث بموجب القانون المالي لسنة 1994، وهو يمس عددا محدودا من الموارد قصد تمكين الخزينة من الحصول على تعويض لنقص المداخيل الناتجة عن تقلص الحقوق الجمركية، إلى جانب فرض رسم على القيمة المضافة.

وتبقى الرسوم المنصبة على الصادرات جد محدودة، إلى جانب العمل بالإعفاء الجمركي بالنسبة للواردات ذات المنشأ المغربي وفق الاتفاقيات التجارية التفضيلية الممضاة في التعاقدات الثنائية ومتعددة الأطراف<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: الحقوق الجمركية بالمغرب.

يعتبر الحد من الحماية عنصرا محوريا لسياسة التقويم الهيكلي المتبعة في المغرب منذ عام 1983، ففي هذا الإطار عرفت معدلات الحقوق الجمركية انخفاضات متوالية إذ تم تخفيض الحد الأقصى للحقوق الجمركية من 400 % سنة 1982 إلى 45 % سنة 1986، ليصل سنة 1995 إلى 35 %، كما تم التقليل التدريجي لاستعمال القيود الكمية قبل إلغائها نهائيا، وانخفضت تراخيص الاستيراد من 75 % سنة 1983 إلى 10 % سنة 1994<sup>2</sup>، إضافة إلى ذلك التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء برنامج التعديل الهيكلي.

هذه الإجراءات تندرج في إطار توجه تبسيطي لمعاملات التجارة الخارجية من جهة، والحد من تأثير تقلص المداخيل الجمركية الناتجة عن التوجه نحو تخفيض الحقوق الجمركية بصفة عامة من جهة أخرى، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار آفاق إقرار إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الأوروبي وبلدان البحر المتوسط الأخرى، بالإضافة إلى ذلك نجد وجود رسم خاص على الواردات النفطية والتبغ والكحول، وكذا الرسم على القيمة المضافة الذي يتجه تطبيقه نحو الاتساع، كما

<sup>1</sup> - محمد الشريف منصور، المرجع السابق، ص ص 158 - 159 .

<sup>2</sup> - كبير سمينة، أداء التجارة الخارجية العربية البينية ( 2000- 2004 )، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص 72 .

أعفيت صادرات الفوسفات من الرسوم الجمركية لتشجيع الاستثمار والتصدير في هذا القطاع الهام للمغرب.

#### الفرع الثالث: الحقوق الجمركية بتونس.

أدى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي إلى دفع تونس عام 1990 إلى إقرار مدونة النظم المتناسق الذي يستهدف تمكين النظام الجمركي التونسي من التلاؤم مع متطلبات التغييرات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام وتطور التجارة الخارجية.

عملت السلطات العمومية بشكل مواز على إعادة النظر في السياسة الجمركية بهدف مراجعة نوعية السياسة الحمائية وتحضير المقاولات المحلية إلى مواجهة المنافسة و المزاحمة الخارجية، ولقد نتج عن ذلك تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، في ظل انضمام تونس إلى منظمة التجارة العالمية و إمضاء اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويعمل قانون التجارة الخارجية التونسي 194/14 في إطار استناده على مقتضيات " الغات " ومنظمة التجارة العالمية، إمكانية إقرار إجراءات إنقاذ وكذا حقوق تعويضية على المنتجات المستوردة التي تمكنت من الحصول على إعانات سعرية أو ممارسات إغراقية، إلى جانب وجود رسم على القيمة المضافة، كما تعمل تونس على تطبيق الإعفاء الجمركي على السلع ذات المنشأ المغربي وفق الاتفاقيات التجارية التفضيلية الممضاهة مع باقي البلدان المغاربية.

#### المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغاربية الثلاث.

بذلت الدول المغاربية جهودا جبارة في تحرير تجارتها الخارجية وتحسينها، غير أن مشاركتها ضمن التجارة العالمية بقيت ضعيفة، إذ تراوحت قيمتها خلال العشرية الأولى من القرن الحالي ما بين 0.1 % إلى 13 % من جملة التجارة العالمية، وهو ما يوضح درجة ضعف قدرتها على المنافسة واندماجها في السوق العالمية في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية، وكذلك الصعوبات التي تواجهها في سعيها نحو الانفتاح بسبب مظاهر التصحر التي تعرفها الدول المغاربية منذ عدة سنوات والتي اثرت سلبا على المحصول الزراعي، وكذلك عدم استقرار أسعار المواد الأولية والخامات والمناجم من بترول وفوسفات... الخ وسعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الأخرى في الأسواق الدولية كالين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو الأوروبي.

#### الفرع الأول: حجم التجارة العربية الخارجية والبيئية

واجهت التجارة الخارجية العربية تحديات جملة كان من أبرزها انخفاض أسعار النفط والظروف السياسية والأمنية غير المواتية التي تجتاح المنطقة، وبالتالي انخفاض حجم تجارة

السلع والخدمات العربية من 2145 مليار دولار عام 2014 مشكلة بذلك 5.7 % من إجمالي التجارة العالمية إلى 1707 مليار دولار عام 2015 مشكلة بذلك 5.2 % من التجارة العالمية وإلى 1592 مليار دولار عام 2016 مشكلة بذلك 4.7 % من إجمالي التجارة العالمية، وكذلك تراجع حصتها من إجمالي الناتج العربي من نحو 78 % إلى حوالي 70 % عام 2015 وحوالي 68 % خلال عام 2016.

وقد بين التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2016 و 2017، أن قيمة التجارة البينية العربية قد تراجعت بنسبة بلغت 7.2 % لتبلغ حوالي 102.9 مليار دولار خلال عام 2016 مقابل 110.9 مليار دولار عام 2015، وجاء ذلك نتيجة لتراجع الصادرات البينية بنحو 10.1 % والواردات البينية بنحو 4.4 %، وكانت التجارة العربية البينية قد بلغت عام 2014 حوالي 122 مليار دولار، وبذلك يكون مستواها في عام 2015 قد سجل انخفاضا نسبته 8.5 % عن عام 2014، ويرجع ذلك إلى انخفاض كل من الصادرات البينية بنحو 11.4 % والواردات البينية بنسبة 5.8 %.

وقد شهد عام 2016 تراجع نسبة مساهمة الصادرات البينية العربية في إجمالي الصادرات السلعية العربية بصورة طفيفة لتبلغ 12.1 % مقارنة مع مستوى 12.5 % سجل خلال عام 2015، أما نسبة الواردات العربية البينية في إجمالي الواردات العربية فقد ارتفعت بصورة طفيفة لتسجل 13.8 % مقابل 13.5 % عام 2015.

وقد جاء ارتفاع نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة الخارجية العربية عن النسب السابقة (8-10 %) بسبب تراجع حجم التجارة العربية الخارجية نتيجة انخفاض أسعار النفط بشكل دراماتيكي، ولا تزال نسبة التجارة العربية البينية منخفضة جداً مقارنة مع التجارة البينية بين دول بعض التكتلات الاقتصادية العالمية " كرابطة " الآسيان " حيث مثلت التجارة البينية بين دول الآسيان نحو 24.2 % من إجمالي حجم التجارة للرابطة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - لمياء نبيل، الآسيان تسعى لنمو تجاري بقيمة تريليون دولار خلال 5 سنوات، جريدة الشرق الأوسط، الدائرة الاقتصادية، 23 نوفمبر 2015.

الفرع الثاني: خصائص التجارة الخارجية للدول المغربية.

لقد تباين أداء الدول المغربية للمبدلات التجارية مع العالم الخارجي، والجدول الآتي يوضح لنا مدى تطور حجم إجمالي الصادرات والواردات للدول المغربية، وكذلك رصيد ميزانها التجاري خلال الفترة ( 2005 – 2018 ).

الجدول رقم (05): يوضح تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة (2005 – 2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الإجمالية (فوب): مليون دولار														
الجزائر	47.194	54.733	60.183	78.113	45.078	57.218	72.874	71.622	65.020	55.443	34.390	29.087	34.925	48.653
تونس	11.324	11.703	15.164	19.203	14.428	16.417	17.822	16.998	17.044	16.727	14.069	13.574	14.226	15.495
المغرب	10.662	12.730	15.321	20.138	13.972	17.676	20.402	21.475	21.932	23.665	22.340	23.002	25.676	29.313
الواردات الإجمالية (سيف): مليون دولار														
الجزائر	20.145	20.680	25.992	37.444	36.754	37.805	46.459	44.694	52.040	60.246	49.177	47.133	46.129	47.002
تونس	14.231	15.425	19.092	24.568	19.177	22.209	23.933	24.445	24.309	24.756	19.097	19.443	20.673	22.682
المغرب	20.372	23.938	31.894	42.068	32.636	35.494	41.712	44.946	45.293	45.565	38.138	41.854	45.202	51.246
رصيد الميزان التجاري: مليون دولار														
الجزائر	27.049	34.053	34.190	40.669	8.323	19.412	26.415	26.928	12.98	-4.803	17.875	19.948	14.203	-7.293
تونس	-2.907	-3.722	-3.927	-5.365	-4.749	-5.792	-6.111	-7.447	-7.265	-8.029	-5.028	-4.808	-5.308	-5.949
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

20.222	18.045	17.618	14.699	21.004	23.193	23.471	-21.32	17.818	18.663	21.930	16.572	11.208	-9.710	المغرب
-	-	-	-	-	-	-		-	-	-	-			
درجة الانفتاح التجاري: بالمائة														
53.63	56.1	55.9	59.7	38.87	43.61	45.21	48.19	47.23	46.24	56.86	54.55	55.48	55.56	الجزائر
95.8	99.5	90.7	91.1	59.95	62.25	64.74	64.93	62.52	55.29	77.01	69.31	62.33	57.16	تونس
68.32	83.7	80.6	77.2	43.06	42.92	45.72	41.55	39.04	33.45	48.01	41.62	37.62	35.02	المغرب

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011)، (2014)، (2019)، الملاحق الإحصائية، ص 369، ص 477، ص 362.
- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثالث، 2019، ص 41، ص 42، ص 52.

الاقتصادي يتضح لنا من بيانات الجدول أعلاه وجود دول حققت موازينها التجارية فائضا والمتمثلة في الدول البترولية مثل الجزائر، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت بشكل كبير إلى غاية عام 2008، في حين نجد الدولتين الغير البتروليتين ( تونس و المغرب ) حققتا عجزا في موازينهما التجارية طيلة فترة الدراسة، والسبب يعود إلى أنهما دولتين مستوردتين بصفة أساسية للنفط ومشتقاته، متأثرتين سلبا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفيما يأتي سنوضح خصائص التجارة الخارجية للدول المغاربية الثلاث كل واحدة على حدى.

1. التجارة الخارجية الجزائرية: إن الملاحظ لحصيلة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2005 – 2018 يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصييدا موجبا من سنة 2005 إلى سنة 2008، وعرف تزايدا مستمرا خلال هذه السنوات الأربعة، حيث انتقل من 27.049 مليون دولار سنة 2005 إلى 40.669 مليون دولار سنة 2008 بسبب التزايد الكبير لإجمالي قيمة صادراتها والتي انتقلت هي بدورها الأخرى من 47.197 مليون دولار سنة 2005 إلى 78.113 مليون دولار سنة 2008، وسبب هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط التي تشكل أهم الصادرات الجزائرية بنسبة 96 % لقطاع المحروقات، وتراجعت عائدات المحروقات إبتداء من الثلاثي الرابع من سنة 2008، والسبب في ذلك يعود إلى تأثير الأزمة المالية العالمية والذي استمر إلى الثلاثي الثاني من سنة 2009، حيث في هذه المرحلة شهدت عائدات المحروقات أدنى مستوى لها، زيادة على ذلك تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2009، وكان ذلك بمعدل 42.29 %، وهذا عما كانت عليه في سنة 2008.

ومن جهة أخرى عرفت الواردات الجزائرية زيادة كبيرة قادتها في ذلك الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، وسبب الزيادة يعود إلى الأزمته المالية العالمية والأزمة الغذائية، وهذا ما جعل فاتورة الغذاء ترتفع سنة 2008 لتمثل بذلك نسبة 17 % من إجمالي الواردات، زيادة على ذلك ارتفاع وارداتها من المواد نصف المصنعة لتمثل هي الأخرى نسبة 24.71 % من مجموع الواردات، وبذلك بلغ مجموع الواردات سنة 2008 ما قيمته 37.444 مليون دولار، كما استمر هذا النمو في الواردات لتصل قيمتها 60.246 مليون دولار في سنة 2014.

ومع ما أحدثته الأزمة العالمية وانخفاض أسعار البترول وقيمة الصادرات من جهة وارتفاع قيمة الواردات من جهة ثانية، عرف الميزان التجاري عجزا متزايدا خلال الخمس سنوات الأخيرة من الدراسة وسجل أكبر عجز له خلال سنة 2016 قدر هذا العجز بـ (19.948) مليون دولار.



إن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بتركز كبير من حيث الصادرات التي تعتمد على تصدير المحروقات ( البترول والغاز الطبيعي )، فهي تعتمد في المتوسط على نسبة 96 %، أما صادراتها خارج قطاع المحروقات فهي ضئيلة جدا ولا تتجاوز في الغالب نسبة 4 % من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى العالم.

وفي هذا المجال نجد السلطات الجزائرية تعمل كل ما في وسعها لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فانتهجت في ذلك سياسة محفزة، وهي تتكون أساسا من المواد المصنعة بمعدل 2.1 % من مجموع الصادرات، وكذلك المواد الغذائية بمعدل 0.7 %، يضاف إلى ذلك المواد الخام بمعدل 0.26 %، وتستورد السلع التجهيزية بنسبة 30 %<sup>1</sup>، وأيضا 30 % من المواد الغذائية خاصة الحبوب والحليب والسميد والسكر والقهوة... الخ و 35 % من المنتجات نصف مصنعة مثل ( الخشب والأنابيب وصفائح الحديد...).

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية، فنجد المكانة الجدهامة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية الجزائرية، حيث يمتص في المتوسط 53.88 % من الصادرات الجزائرية، ونجد على رأس القائمة إيطاليا تليها إسبانيا ثم فرنسا وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي يزود الاقتصاد الجزائري بـ 52.42 % من مختلف أنواع السلع المستوردة، في حين نجد فرنسا تعتبر الممول الأول للجزائر، وتأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية كشريك مستورد من الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي، لكن مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية والمنطقة العربية بصفة عامة تبقى ضئيلة جدا.

من جهة أخرى وحسب ما نلاحظ من الأرقام الموجود في الجدول أعلاه أن المبادلات التجارية الجزائرية تفتقر إلى التنوع من حيث التوزيع الجغرافي، فالجزائر بقيت تعتمد وبدرجة كبيرة على الشريك التجاري المتمثل في الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا هذا من جهة، ومن جهة ثانية الولايات المتحدة الأمريكية، فعدم تنوع الأسواق الجزائرية لم يكن بسبب العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كشريكين أساسيين وإنما السبب الأساسي هو في عدم تنوع صادراتها.

2. التجارة الخارجية التونسية: إن المتأمل في الجدول أعلاه لحصيلة التجارة الخارجية التونسية خلال الفترة 2005 – 2018 يجد أن الاقتصاد التونسي حقق عجزا في الميزان التجاري طيلة هذه

<sup>1</sup> - محمد الشريف منصور، مرجع سبق ذكره، ص 153 .

الفترة قدر في المتوسط بـ (5.45) مليون دولار، ليصل العجز إلى ما قيمته (8.029) مليون دولار سنة 2014، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات في نفس السنة معدل 67.6 %، وهذا رغم الزيادة المحققة في قيمة الصادرات والتي انتقلت من 11.324 مليون دولار سنة 2005 إلى 19.203 مليون دولار سنة 2008، والسبب الرئيسي لهذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار الفوسفات، وهذا ما سمح بتحقيق زيادة في مداخيل صادرات المنتجات الفوسفاتية بنسبة 13.4 %، وهذا ما بين سنتي 2007 و 2008، ومن جهة أخرى تزايدت واردات تونس سنة 2008 بنسبة 28.7 %، والسبب يعود لارتفاع حصيلة الواردات الطاقوية، والتي هي الأخرى تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية في المدة التي سبقت الأزمة المالية العالمية.

والملاحظ أن عجز الميزان التجاري تزايد من سنة 2008، والسبب كما ذكرنا الأزمة العالمية يضاف إليها كذلك الاضطرابات السياسية التي شهدتها تونس، وهذا بعدما كان العجز متناقصا خلال السنوات التي كانت قبل الأزمة العالمية.

والتجارة الخارجية التونسية تتميز بنوع من التنوع السلعي، فمن حيث الصادرات نجدها تصدر منتجات الصناعة الميكانيكية والكهربائية بنسبة 13 % ومنتجات النسيج والجلود بمتوسط 45 %، يضاف إليها منتجات أخرى بنسبة 8 %، أما من حيث الواردات فنحن نعتمد أساسا على استيراد السلع الاستهلاكية بمتوسط 30 % والمنتجات الغذائية و الطاقوية بنسبة 7 %، وكذلك المنتجات نصف المصنعة والمواد الأولية بنسبة 30 % والتجهيزات بمتوسط 25 %.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية فنجد أن أغلبية المبادلات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي حيث يزودها بـ 60.85 % من مجموع وارداتها، ويمتص 75.54 % من اجمالي صادراتها، ومن أبرز متعاملها نجد فرنسا تليها كل من إيطاليا وألمانيا، وفي نفس الوقت تبقى التجارة التونسية مع الدول المغاربية جد ضئيلة لا تتجاوز في أغلبها معدل 8.41 % من مجموع صادراتها و 5.74 % من مجموع وارداتها.

3. التجارة الخارجية المغربية: إن الملاحظ لحصيلة التجارة الخارجية للمغرب خلال الفترة 2005 – 2018 يجد أن الميزان التجاري المغربي عرف عجزا طيلة هذه الفترة، والسبب في ذلك يعود إلى أن المغرب مستورد للنفط ومشتقاته، وهذا ما أثر سلبا على فاتورة الواردات المغربية التي زادت بمعدل متوسط والذي قدر بـ 38.60 %، هذا يعود لارتفاع أسعار النفط من جهة، ومن جهة ثانية إلى ارتفاع الفاتورة الغذائية عقب الأزمة الغذائية، على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات المغربية في نفس الفترة بمعدل متوسط قدر بـ 19.88 %.

والتجارة الخارجية المغربية هي الأخرى تتميز بنوع من التنوع، فمن حيث الصادرات نجد المغرب يصدر المنتجات النصف مصنعة وخاصة مشتقات الفوسفات بنسبة 22 %، وكذلك المنتجات الزراعية والغذائية في المتوسط بـ 30 % ، وأيضا منتجات الاستهلاك النهائية مثل (الألبسة والجلود والأحذية والمنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل...) بنسبة 30 %، أما من حيث الواردات فنجد المغرب يعتمد أساسا على استيراد التجهيزات النهائية بمتوسط 28 % والمنتجات الغذائية بمتوسط 15 % ، وكذلك المنتجات النصف مصنعة بمتوسط 22 %، يضاف إلى ذلك المواد الخام من كبريت والألياف النسيجية بمتوسط 10 % ، وأيضا المنتجات الاستهلاكية النهائية بمتوسط 10 % والمنتجات الطاقوية بمتوسط 15 %<sup>1</sup>.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية، فنجد المتعامل الأول للمغرب الإتحاد الأوروبي، الذي يمتص في المتوسط 65.29 % من إجمالي الصادرات المغربية، ويزوده بـ 51.36 % من السلع المستوردة، ومن أبرز متعاملها نجد فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، كما وصلت حصة الصين هي الأخرى من الواردات نسبة 6.35 %، والولايات المتحدة الأمريكية 6 %، وقد عرفت الصادرات المغربية اتجاه الولايات المتحدة نمو قدر بـ 3.43 % ، أما عن الشركاء العرب فتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأول والرابع عالميا بـ 5.99 % من الواردات المغربية.

والتأمل جيدا لصادرات الدول المغاربية النفطية يجد الهيمنة الواضحة لقطاع المحروقات على مبادلاتها الخارجية كالجائر، مما جعل اقتصادياتها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق الدولية، ولهذا أصبح من الضروري على الدولة الجزائرية أن تعمل كل ما في وسعها على تنوع اقتصادياتها، وهذا من أجل أن ينعكس ذلك إيجابا على تنوع مصادر الدخل بها، من جهة ثانية تعرف كل من تونس و المغرب تنوع ولو نسبي في صادراتهما، أما عن الواردات فهما يستوردان المنتجات الصناعية، وكذلك البترول بالنسبة للمغرب ويستوردان أيضا المواد الغذائية والمنتجات الوسيطة المستعملة كمدخلات في صناعة منتجات أخرى.

وأخيرا يمكن القول أن التجارة الخارجية للدول المغاربية النفطية كالجائر أو غير النفطية كالدولتين المغرب وتونس ترتبط مع الدول المتقدمة وبالأخص الإتحاد الأوروبي، والسبب يعود إلى طبيعة الصادرات المغربية، وكذلك إلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية ببعض دول الإتحاد

<sup>1</sup> - محمد الشريف منصور، مرجع سبق ذكره، ص 155 .

الأوروبي، مما يجعل هذه الدول في أوضاع اقتصادية خطيرة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة وبالأخص الاتحاد الأوروبي، أما مساهمة الدول العربية في التجارة الخارجية فتبقى ضئيلة جدا.

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

إن الدول المغاربية كسائر الدول النامية تحاول ايجاد مكان لها في ظل التحولات الاقتصادية وما املته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد للنظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية، وكذلك بروز التكتلات الإقليمية، ومن جهة أخرى وفي اطار جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي، فالدول المغاربية تسعى لتحرير تجارتها الدولية وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية، ويتضح ذلك جليا من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لكل من ( تونس والمغرب والجزائر )، و انضمام تونس والمغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة و سعي الجزائر للوصول إلى الانضمام إليها.

الفرع الأول: مؤتمر برشلونة وتأسيس الشراكة بين الدول المغاربية والاتحاد الأوربي

إنه بمبادرة من الاتحاد الأوروبي انعقد مؤتمر برشلونة، والذي كان في الفترة ما بين 27 و 28 من شهر نوفمبر من سنة 1995، و من أجل وضع اطار جديد لعلاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وهذا حتى الوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق 2012، وكان في هذا المؤتمر إعلان الاتحاد الأوروبي عن سياسته المتوسطة الجديدة من أجل تحفيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لكافة دول المنطقة، وكذلك تقليل الفجوة بين مستوى التنمية في أوروبا والدول المتوسطة الأخرى المبنية في ذلك على مبدئين أساسيين وهما الشمولية والشراكة.

إن هذه السياسة الجديدة تتصف بالشمولية كون ميثاق برشلونة يقترح إطار تعاون يشمل كل المجالات الأمنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والانسانية، وهذا خلافا على السياسة السابقة القائمة على الشق الاقتصادي فقط، ولتجسيد هذه السياسة فهي تعتمد على المبدأ الثاني وهو مبدأ الشراكة، وهو بدوره يختلف عن مبدأ المساعدة أو الإعانة، فالشراكة هي أن يساهم الطرفان في إنجاح وتحقيق الأهداف المشتركة.

كانت بعض الدول المغاربية سباقة في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا على أمل أن تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين، ومن هنا فقد كانت تونس أول دولة عربية

ومغربية توقع وتصادق على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأبرمت هذه الاتفاقية في 17 جويلية سنة 1995، وتربط تونس بفرنسا علاقات متميزة بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام، يأتي بعدها المغرب والذي بدأ مفاوضاته منذ سنة 1963، فأبرمت اتفاقية تجارية تفضيلية بين الطرفين، وكان ذلك سنة 1969، ومع إعلان مؤتمر برشلونة الذي أسس للشراكة الأوروبيةمتوسطة<sup>1</sup> تم توقيع المغرب عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 1996 ليدخل حيز التطبيق في سنة 2000.

أما الجزائر فنجدتها تأخرت في ركوب موجة الشراكة، وهذا نظرا لتعثر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، وبهذا لم تبرم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في 22 من شهر أفريل سنة 2002 ليدخل حيز التنفيذ في سنة 2005 أي بعد مرور عشر سنوات على إبرام تونس لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

#### الفرع الثاني: المبادلات التجارية للدول المغربية مع الاتحاد الأوروبي

تندرج المبادلات التجارية لدول المغرب العربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا تحت غطاء ما يسمى منطقة التبادل الحر، المزمع إقامتها في أفق 2010 وتشمل حوالي 40 بلدا وتضم 800 مليون مستهلك.

ومنطقة التبادل الحر هي الشكل الذي بموجبه يتم تحرير التجارة بين مجموعة دول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، ولكن مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها مع الدول الأخرى خارج التكتل، ولتيسير وتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبيةمتوسطة تقرر ما يأتي<sup>2</sup>:

✓ الإلغاء التدريجي لقيود التعريف على المنتجات الصناعية والتحرير التدريجي للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات.

✓ إتباع سياسية مبنية على قواعد إحصائيات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

✓ اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.

✓ إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى بلدان حوض المتوسط.

<sup>1</sup> مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقية الشراكة الأورو - مغربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغربية، العدد 07، مركز لاتحاد المغربي، طرابلس، ليبيا، 2009، ص 51.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 231.

✓ تحديث وتعديل الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

وخلاصة لهذه المبادرة الأوروبية المغاربية يتضح أن توزيع المبادلات التجارية المغاربية الخارجية، تمتاز بتبعيتها بدول الإتحاد الأوروبي، وهذا من جانب الواردات والصادرات طبعاً، وبالتالي يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية<sup>1</sup>، إذ أنه بلغ نصيب دول الإتحاد الأوروبي من تجارة الدول المغاربية ما قيمته 70% منها 73% صادرات و 64% واردات، أما نصيب بلدان المغرب العربي مجتمعة من تجارة دول الإتحاد الأوروبي، وهذا بالمقارنة مع بقية الدول، فإنها لم تتجاوز 3% في نفس الفترة، حيث بلغت 1.17% صادرات و 1.75% واردات.

كما تزايدت الصادرات المغاربية اتجاه دول الإتحاد الأوروبي، وهذا نتيجة للنظام التفضيلي الذي تحظى به بعض المنتجات المغاربية الذي يضمن لها حرية الدخول للمنتجات المصنعة، وكذلك التنازلات التعريفية للكثير من السلع الزراعية.

زيادة على ذلك يبين هيكل التجارة لكل بلد من بلدان الدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي، وهذا بالنسبة للتجارة مع العالم سيطرة الإتحاد الأوروبي على تجارة الدول المغاربية، حيث تصدر الجزائر 68% من منتجاتها والمكونة أساساً من المحروقات نحو بلدان الإتحاد الأوروبي، في حين نجد أن تونس والمغرب يصدران له الفوسفات والنسيج، وكذلك المنتجات الزراعية كالحوامض وزيت الزيتون<sup>2</sup>.

أما هيكل واردات الدول المغاربية من دول الإتحاد الأوروبي فتتمثل في المنتجات المصنعة، معدات النقل، الآلات و سلع التجهيز، منتجات غذائية، حبوب، زبدة، سكر، حليب ومشتقاته...إلخ، أما باقي المعاملات التجارية فتتم مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10%، وبلدان جنوبية أخرى بنسبة 13.4% منها الصين وتركيا، وكذلك البرازيل والأرجنتين.

<sup>1</sup> - DIRECTION DES RELATIONS ECONOMIQUES EXTERIEUR (DREE): VERS UN ESPAC ECONOMIQUE EURO-MEDITERRANE EN;

Mai 2002.

<sup>2</sup> - DIRECTION DE LA POLITIQUE ECONOMIQUE GENERALE (DPEG): ENJEUX SUR LE MAROC L'ELARGISSEMENT DE L'UNION EUROPEENNE A L'EST; DOCUMENT DE TRAVAIL N87; AVRIL 2003.

### الفرع الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

لقد أدت التطورات المتتالية دوليا في المجال الاقتصادي اتجاه العولمة والانفتاح التجاري، وظهور دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، أدت إلى خلاصة فحواها أنه لا مجال في عالم اليوم لأية دولة أن تنطوي بعيدا عن تلك التطورات، وأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يبق مجرد اختيار، بل أصبح ضرورة حتمية في ظل الواقع الاقتصادي والتماشي مع شروطه ومتطلباته.

كان على الدول المغاربية منذ البداية السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا باعتبارها الوجهة الأولى والوحيدة للنظام التجاري الدولي، وفي نفس الوقت المسيطرة على ما يتعدى 95% من التجارة العالمية، وفي ظل هذا نجحت كل من المغرب، وكان ذلك بتاريخ 01 جويلية سنة 1995، وكذلك تونس في 19 مارس سنة 1995 في الحصول على العضوية، لكن الجزائر لا تزال على طاولة التفاوض، غير أن هذا لا يعني عدم تأثيرها بأحكام أو سياسات المنظمة العالمية للتجارة، وبهذا تبقى الدول المغاربية سواء كانت عضوة في المنظمة أم لا جزء لا يتجزأ عن النظام التجاري الدولي.

إن البلدان المغاربية تختلف اهتماماتها بالموضوعات التي تناولتها اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، وهذا طبعا باختلاف اقتصاداتها، حيث نجد البلدان النفطية كالجزائر، ورغم عدم خضوع النفط الخام في الوقت الحالي لحواجز جمركية أو غير جمركية من الدول المستوردة، لهذا تتخوف الجزائر مستقبلا في حالة ما إذا أدرج النفط في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهذا بفرض تعريفات جمركية وحواجز غير جمركية على هذه السلعة، وذلك تحت عدة ذرائع كفرض رسوم عليه من أجل حماية البيئة، كما تعاني من فرض تعريفات جمركية على العتاد والتجهيزات الموجه للاستثمار في الميدان النفطي، وهذا ما يشكل حاجزا وعائقا أمام الاستثمارات في مجالات التنقيب واستغلال النفط ومشتقاته، وكذلك إزالة القيود التي تعيق وصول هذه السلعة إلى الأسواق العالمية.

كما يهتمان المغرب وتونس بإنتاجهما وتصديرهما واستيرادهما السلع الزراعية وصيدهما الأسماك، حيث يقضي الاتفاق المتوصل إليه في المنظمة العالمية للتجارة إلى إدماج قطاع الزراعة وتحريره تدريجيا، وذلك من خلال إزالة وتخفيض الدعم الداخلي الموجه لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية، وكذلك تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية، الأمر الذي من

شأنه أن يؤثر في الاتجاه العالمي لأسعار هذه المنتجات نحو التصاعد، وهذا ما نشهده اليوم في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية، وهذا على الصعيد العالمي، وكذلك ارتفاع تكاليف استيراد هذه المنتجات في كامل المنطقة، وهذا خاصة بالنسبة للدول المغربية الأكثر استيرادا لها كالجائر، وبدرجة أقل تونس والمغرب اللذان يعتبران أكثر بلدين مصدريين لهذه المنتجات، والذي قد يمنح لهما الاتفاق فرصا إيجابية لتوغلها أكثر في هذه الأسواق.

#### 1. التزامات وحقوق الدول المغربية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة

إن ما ذكر أنفا يبين أنه ينجر على الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة أو التي تسير في طريق الانضمام إليها أن عليها التزامات يجب أن توفى بها، ومن جهة أخرى عليها حقوق يجب القيام بها.

– التزامات الدول المغربية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة: لقد اتفقت الدول المغربية العضوة أو التي تسير من أجل الانضمام على الالتزام بقواعد السلوك التجاري الدولي الوارد في مجموعة الاتفاقيات التي توصل إليها، ومن هذه الالتزامات نذكر ما يلي:

★ الموافقة على نتائج جولة لأوروجواي، وبخاصة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في مؤتمر الدار البيضاء وعددها 28 اتفاقية.

★ الالتزام بالمبادئ العامة للمنظمة والتي يمكن أن نلخصها في ثلاث مبادئ أساسية وهي: عدم التمييز بين الدول الأعضاء، إزالة كافة القيود على التجارة، اللجوء إلى التفاوض.

★ تقديم التزامات محددة في مجال تجارة السلع تتعلق أساسا بموضوع التثبيت الجمركي عند حدود معينة، ولا يتم تعديلها إلا بالتشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة، والتزمت الدول المغربية الأعضاء بالتثبيت الجمركي عند الحدود الآتية: تونس 90 % للسلع الزراعية و200 % للسلع الأخرى، المغرب 40 % للسلع الزراعية و289 % للسلع الأخرى<sup>1</sup>.

★ يتعين على الدول المغربية تحديد القطاعات الفرعية للخدمات والتي يمكن الوصول إلى أسواقها المحلية مع مراعاة أن قاعدة الدولة الأكثر رعاية هي التزام عام، أما الشروط الخاصة بالوصول إلى السوق أو المعاملة الوطنية فلا بد من تدوينها في الجداول لأنها تعتبر قائمة سلبية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محسن أحمد هلال، موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 07.

<sup>2</sup> - محمد الشريف منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 289.



أي أن عدم تدوين أي شرط يعني الوصول إلى السوق أو المعاملة الوطنية مفتوحان في القطاع الخدمي.

– حقوق الدول المغربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة: عند انضمام أي دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإنها يترتب عليها مجموعة من الحقوق، وهذا طبعا مقابل ما تقدمه من التزامات، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>1</sup>:

❖ حق المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التي تهم تلك الدول، وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

❖ التزام الأطراف الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي البلدان الأعضاء.

❖ تكفل عضوية منظمة التجارة العالمية الاطلاع على السياسات التجارية للدول الأخرى وما تتضمنه من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، مع إمكانية طرح الموضوعات التي فيها البلد العضو ضرورة إجراء مفاوضات تجارية عليها والمشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.

❖ حق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الدول الأعضاء، وكذلك بالنسبة لجداول التزامات أعضاء المنظمة في مجال الخدمات.

❖ يمكن للدولة العضو استغلال آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية التي تتيحها المنظمة للدفاع عن مصالحها، وإلغاء ما قد يتخذه الشركاء التجاريون من إجراءات تناقض الاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء.

مما تقدم ذكره نجد أن الدول المغربية تواجه العديد من التحديات، لذي يجب عليها بذل المزيد من الجهود في مجال الإصلاح الاقتصادي، والذي باشرته في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وهذا من أجل الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من فرص للتنمية وتوسيع المكاسب الاقتصادية العديدة، وهذا سواء كانت الدول عضوة في المنظمة العالمية للتجارة كالدولة التونسية و المغربية، أو تلك التي تطمح وتسعى

<sup>1</sup> - محمد الشريف منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 289 – 290 .

إلى الحصول على العضوية كالجائر، والتي توجد أمامها تحديات كبيرة جدا باعتبار أن الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة لم يعد بالأمر السهل كما كان في القرن الماضي، بل أصبح يتطلب الكثير من المفاوضات والإصلاحات.

## 2 - انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد دخلت الجزائر مرحلة حساسة من تاريخها الاقتصادي، وهذا بحذوها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك بعد إجراءات عديدة من الإصلاح والتعديل الهيكلي لاقتصادها، والتي كانت بدأتها منذ تسعينات القرن العشرين، وهذا لاستيفاء الشروط اللازمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وسعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة بهدف من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يمكن ذكر أهمها على النحو التالي<sup>1</sup>:

\* مساندة التجارة الدولية من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية، وبالتالي تقليص حجم فاتورة الغذاء.

\* إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفات الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

\* الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول بصفقتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفقتها كدولة نامية.

\* تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمار في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت الجزائر بتقديم رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996، وفي اجتماع المنظمة المنعقد بجنيف في أبريل 1998، كان عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر، وهنا تم طرح تصور حول مدى تطابق التجارة الخارجية

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004، ص ص 70 - 71.

الجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية للمنظمة، وهذه الجولة تميزت بالمناقشة والإجابة عن 500 سؤال، كانت طرحته الدول الأعضاء بالمنظمة، وهذا حول مختلف أشكال الاقتصاد الوطني في مجال السياسة التجارية، وكذلك السياسات المطبقة في ميادين الطاقة والمنتجات الفلاحية والصناعية، وقطاع الخدمات المالية، غير أنه تم إيقاف المفاوضات في سنة 1999، حتى جاء اليوم الذي التقى فيه وزير التجارة الجزائري مع رئيس المنظمة العالمية للتجارة في أبريل 2001 في محاولة لإنعاش المفاوضات والتي استأنفت في 09 من شهر سبتمبر سنة 2001، وفي شهر جويلية من نفس العام تم تحضير ملف، وهذا بالتنسيق طبعا مع اللجنة المكلفة بمتابعة 28 دولة، والتي تتفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup>.

كما واصل مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة رحلته النهائية، وخاصة بعد الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المكلفة بالانضمام إلى المنظمة والتي عقدت منذ تنصيبها سنة 1995 عشر اجتماعات رسمية واجتماعيين غير رسميين كان آخرهما في أواخر شهر مارس من سنة 2012، كما سبق لهذه المجموعة أن درست نظام التجارة الجزائري، إذ أعد أول مشروع لتقريرها كان في سنة 2006 وتمت مراجعته في عام 2008 ليتم إرساله إلى منظمة التجارة العالمية، وكان ذلك في شهر ديسمبر من سنة 2012، أما على مستوى المفاوضات الثنائية، فقد عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات، وهذا حول الولوج إلى أسواق السلع والخدمات.

لكن رغم المساعي المبذولة من طرف الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك التنازلات التي قدمتها، وهذا منذ سنة 1996، لكنها لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها، وهذا رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويعود ذلك إلى مجموعة الأسباب والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>2</sup>:

◆ أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري خاصة تلك المتعلقة بالأزمة السياسية والأمنية التي عانتها البلاد في فترة التسعينات، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات

<sup>1</sup> - خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2005، ص 87.

<sup>2</sup> - فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص 116.

التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع للخدمات.

◆ أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري والمتمثلة بالدرجة الأولى في غياب استراتيجية واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة، إضافة إلى البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة مما قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة.

◆ أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية، إذ أن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت دولة في الانضمام كلما أصبحت الشروط أقصى أعسر، وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الدول المغاربية الثلاث وأثر التجارة الخارجية عليه. في هذا المبحث سنتناول تحليل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية الثلاث ( الجزائر وتونس والمغرب )، وذلك على امتداد الفترة (2005 – 2018)، مروراً بتحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتطورها، وهذا امتداداً على فترة الدراسة، كما نقوم أيضاً بتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لكل دولة على حدى.

المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية الثلاث ( الجزائر وتونس والمغرب ) كل واحدة على حدى.

الفرع الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية، وهذا منذ الاستقلال وكل مرحلة من هذه المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي، وكذلك تحقيق معدلات نمو موجبة كجزء من محاور التنمية الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

1 - تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر بين (2005 – 2018): من أجل تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر ارتأينا أن تمتد فترة الدراسة من (2005 – 2018)، ويتم التحليل بالاعتماد على مؤشرات أساسية في التحليل وهي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتبارهما من أكثر المعايير استخداماً، وكذلك معدل نمو كل منهما، وهذا من أجل تحليل أكثر ديناميكية.

- تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين (2005 – 2018)

تشير معطيات الجدول رقم (06) والتي تعبر عن تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (2005 – 2018) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لهذه الفترة قد واصل ارتفاعه دون تراجع باستثناء الانخفاض الذي سجل في سنة 2009 عند مستوى القيمة 137.212 مليون دولار، والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية العالمية، كما رافق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع على مستوى نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفرد مسجلاً أعلى قيمة له في سنة 2012 عند مستوى 5583.61 مليون دولار، وهذا ما يوضحه السطر الثاني من الجدول

الجدول رقم (06): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي ( مليون دولار أمريكي)	103.071	117.288	134.143	170.3	137.212	161.159	199.395	207.807	208.73	220.91	166.295	160.047	167.515	178.344
الناتج المحلي الاجمالي للفرد ( مليون دولار أمريكي)	3102.03	3467.54	3939.55	4912.25	3875.82	4473.48	5447.4	5583.61	5491.61	5481.06	4177.9	3946.4	4044.3	4114.7
النمو الاقتصادي %	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.9	3.8	1.4	2.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011)، (2014)، (2019).

الملاحق الاحصائية ص 286، ص 334، ص 285.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فهي الأخرى قد عرفت تطورا ملحوظا مسجلة بذلك أعلى قيمة لها في سنة 2005 بـ (5.9%)، ثم عادت إلى الانخفاض إلى مستويات متدنية خاصة مع نهاية العشرية مابين (2%) إلى (3%)، والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انخفاض شديد في أسعار البترول، حيث سجل في الثلاثي الأول من سنة 2009 متوسط قدره 43 دولار للبرميل<sup>1</sup>، كما عادت معدلات النمو إلى التحسن بصفة متذبذبة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى تحسن أسعار البترول، باستثناء الانخفاض الذي سجل في سنة 2017، حيث بلغت قيمته (1.4%) وهي أقل قيمة تسجل في فترة هذه الدراسة، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول من جديد.

هذه الفترة (2005-2018) شهدت برنامجين اقتصاديين لهما أهمية كبيرة، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)، وكذلك برنامج توطيد النمو (2010 - 2014)، حيث كان لهما أثر إيجابي على معدلات النمو، وكذلك دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الجزائر. والملاحظ أن استراتيجية دعم النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة في الجزائر، تندرج على المستوى الداخلي، وهذا من خلال البرامج المطروحة برنامج دعم النمو (2005 - 2009)، وكذلك برنامج توطيد النمو (2010 - 2014)، واللذان بدورهما يسعيان إلى دعم النمو خارج الميزانية، وذلك من خلال النشاطات والمشاريع المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب الشغل<sup>2</sup>، وهذا من أجل تحقيق نمو اقتصادي بعيدا عن كل التأثيرات لأسعار النفط وقطاع المحروقات.

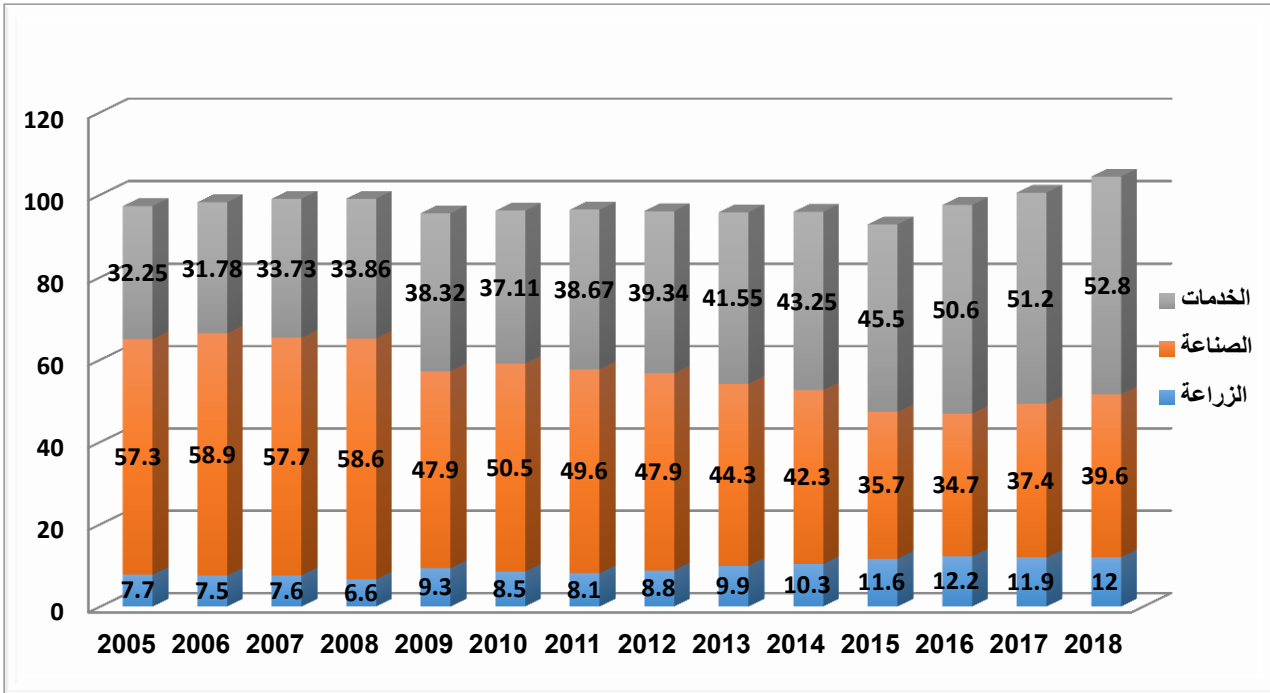
#### - تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

نقوم في ما يلي بتحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي والشكل التالي يوضح ويبين ذلك، من الشكل رقم (03):

<sup>1</sup> - عماري عمار، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الأزمة المالية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر 2009، ص 453 .

<sup>2</sup> - حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 15 .

الشكل رقم (03): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2005 – 2018 %



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يبدو أن القطاع الصناعي بفروعه لا يزال يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من خلال النسب المرتفعة التي سجلها خلال فترة الدراسة، حيث حقق أعلى نسبة له كانت في سنة 2006 بمقدار (58.9%) من الناتج المحلي، وكان متوسط مساهمته في حدود (47.31%)، في حين سجل كل من قطاع الخدمات والزراعة متوسطا سنويا بنسبة (40.71%) و(9.43%) على التوالي.

#### الفرع الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في تونس

سنتناول في ما يأتي تحليلا للنمو الاقتصادي في الدولة التونسية، وهذا من خلال تحليل المؤشرات الكبرى للنمو الاقتصادي، وكذلك بنية الناتج المحلي الإجمالي. لقد تميزت معدلات النمو خلال فترة الدراسة بالتذبذب بشكل عام في الدولة التونسية، فالنمو لم يعرف بها اتجاها معينا، ولكن قبل التطرق إلى معرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي سنتعرض لإستراتيجية النمو الاقتصادي في تونس.

1- إستراتيجية النمو الاقتصادي في تونس: لقد تمكنت السياسات المتخذة في الدولة التونسية في جانب دعم النمو وتحقيق التنمية من تحقيق نتائج جد إيجابية انعكست على النمو الاقتصادي في العشرية الأخيرة، حيث اعتمدت على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، واعتمدت أيضا على معادلة مفادها السيطرة السياسية المطلقة والنمو



المواصل من أجل الاستقرار الاقتصادي، هذه القناعة أعطت نتائجها رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية سواء الداخلية أو الخارجية.

اتضح معالم هذا التحول من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، ومن هنا أسست لتنوع السوق الاقتصادي وتأهيله، وذلك بالاعتماد على الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة، أيضا أن إجراءات التنمية الاقتصادية جاءت ضمن رؤية اقتصادية، هذه التنمية اختارت الاعتماد على مجموعة من الخطط التنموية على مراحل، والذي كان آخرها المخطط العاشر، حيث يغطي الفترة ( 2000 - 2006)، كما عملت تونس في السنوات الأخيرة، بالخصوص في فترة المخطط الحادي عشر ( 2007 - 2016 )، وهو مخطط قامت تونس بتنفيذه في سنوات ملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي والبيئة الخارجية<sup>1</sup>، وهذا تم تسريع نسق النمو استجابة لتحديات التشغيل، في إطار الظروف التي تعيشها تونس في الوقت الحالي، حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية في مجملها علامات سلبية بعد الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة التونسية منذ سنة 2011، ومن هنا أصبحت الدولة التونسية تركز جهودها على تخفيض معدلات البطالة ورفع معدلات النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية.

إن الدولة التونسية عاشت وضعاً اقتصادياً استثنائياً بعد الثورة، حيث أن الناتج المحلي الحقيقي انكمش بـ (2.2%) في نهاية سنة 2011، وتدهورت الأوضاع الأمنية في تونس ونتج عنها انخفاض شديد في العائدات السياحية وفي الاستثمارات الأجنبية، وأيضاً عودة الأيدي العاملة التونسية من ليبيا بعد تدهور الأوضاع الأمنية فيها، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة حيث بلغ (19%) في سنة 2011، كما أن حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي بسبب أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو<sup>2</sup>، قد أثرت على الاقتصاد التونسي بسبب ارتباطه باقتصاديات المجموعة الأوروبية، مما انعكس ذلك على الصادرات التونسية، وازداد العجز في الميزان التجاري، وانخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي.

## 2- تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس بين (2005 - 2018)

ولتحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس، ارتأينا أن يكون الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج، ثم معدل نمو كل منهما ويكون على النحو الآتي:

<sup>1</sup> - حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16 .

<sup>2</sup> - معز العبيدي، تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، المجلد الخامس عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 01، 2013، ص 335 .

- تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين ( 2005 – 2018 )

تشير معطيات الجدول رقم:(07) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي التونسي في هذه الفترة قد واصل ارتفاعه دون تراجع، كما رافق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا جدهام على مستوى نصيب الفرد التونسي من الناتج، حيث سجل أعلى قيمة له في سنة 2014 عند مستوى 4420.69 مليون دولار، وهذا ما يبينه السطر الثاني من الجدول

الجدول رقم (07): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي ( مليون دولار أمريكي)	32.256	31.147	35.65	40.885	43.433	44.017	45.874	45.134	46.903	48.544	43.158	41.818	39.804	39.848
الناتج المحلي الاجمالي للفرد ( مليون دولار أمريكي)	3217.96	3394,42	3805,15	4342,82	4162,5	4176,61	4298,09	4187,54	4309,99	4420,69	3861.7	3697.9	3481.2	3438.8
النمو الاقتصادي %	3.5	5.2	6.7	4.2	3	3.5	1.9-	4.1	2.9	2.7	0.8	1.5	1.9	2.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011)، (2014)، (2019).

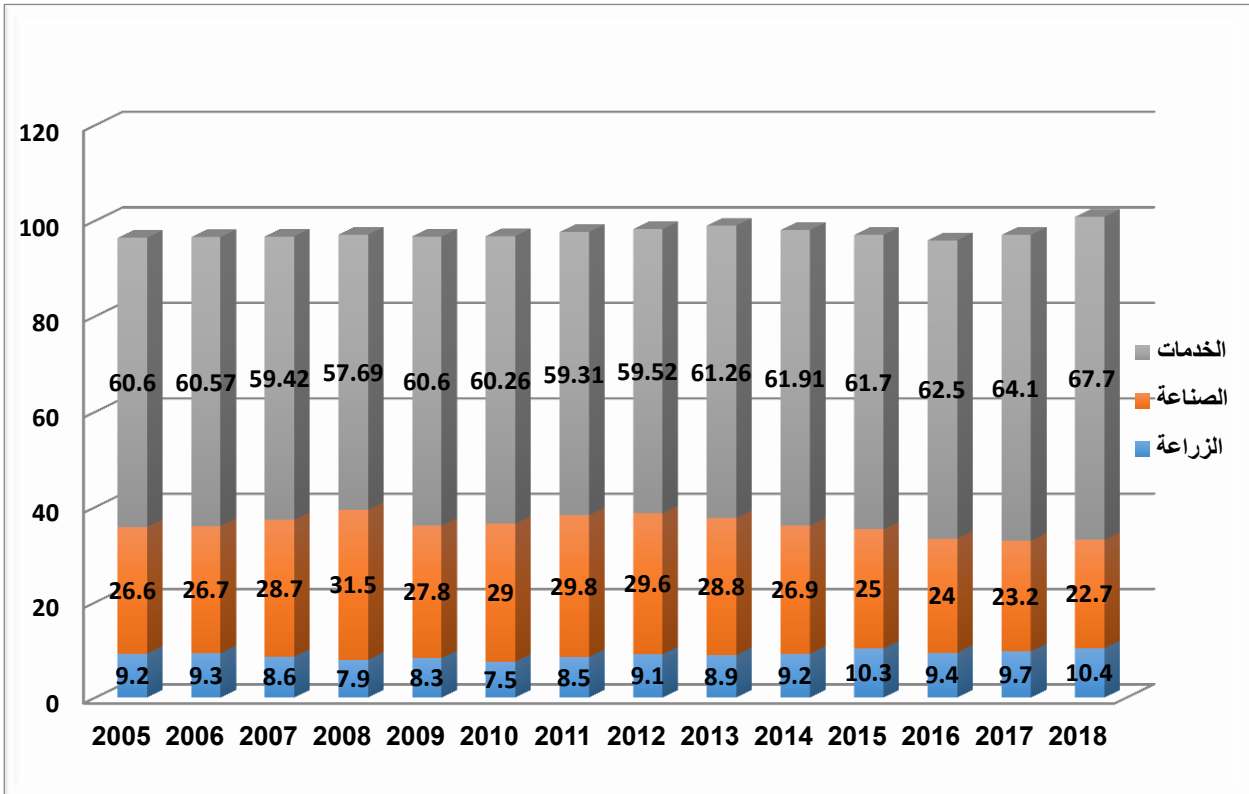
الملاحق الاحصائية ص 286، ص 334، ص 285.

أما فيما يخص معدلات النمو في هذه الفترة فعرفت مستويات مهمة ولكن بصفة متذبذبة، حيث سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2007 بـ (6.7%)، وقد عرفت أدنى نسبة لها سنة 2011، بـ (-1.9%) ويعود ذلك إلى الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد.

#### - تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي

من خلال الشكل رقم (04) تبين لنا ما يلي: فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي التونسي خلال الفترة (2005-2018) فإن قطاع الخدمات يبقى أكثر القطاعات مساهمة في الناتج، حيث حقق زيادة مهمة مسجلا أعلى نسبة له سنة 2018 في حدود (67.7%)، وكانت المساهمة السنوية للخدمات في الناتج المحلي التونسي بمتوسط (61.22%)، وتبقى مساهمة القطاع الصناعي متوسطة بمتوسط (27.16%)، أما القطاع الزراعي فكانت مساهمته ضئيلة في حدود (9.02%).

الشكل رقم (04): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2005 – 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

#### الفرع الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في المغرب

لقد سعت الدولة المغربية من خلال توجيهها النظامي نحو الفلاحة والسياحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي، وبذلك لجأت من خلال الإصلاحات التي قامت بها إلى التموقع في اطار

يجعلها وجهة جذابة للمهارات، وكذلك رؤوس الأموال الأجنبية، وتم الشروع في تحقيق هذه الاستراتيجيات المحركة للنمو الاقتصادي في المملكة المغربية والتي هي في الحقيقة تركز على السياحة، الفلاحة، التجارة، الصناعة، والبنى التحتية، وإذا تأملنا معدلات النمو الاقتصادي في المملكة المغربية نلاحظ أنها لم تستقر على امتداد فترة الدراسة، ولكن قبل معرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي في المملكة المغربية خلال فترة الدراسة نتطرق إلى أهم استراتيجية للنمو الاقتصادي عرفتها المملكة المغربية.

1- استراتيجية النمو الاقتصادي في المغرب: بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات الاقتصادية بكل نتائجها وانعكاساتها واقتصار أوجه التحسن على إطار الاقتصاد الكلي، عاد المغرب إلى صيغة العمل بالتخطيط باعتماده خطة خماسية بعد أن تخلى عن الأسلوب لمدة عقد كامل، وتعد الخطة الثامنة التي يعتمدها المغرب بعد الاستقلال، وجاءت هذه الخطة لدعم النمو الاقتصادي وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الموالية.

وبين سنتي 2005 و 2009 شرعت السلطات المغربية في برنامج استثماري واسع شمل البنية التحتية والتجهيزات الاجتماعية والمناطق الصناعية، وبلغت بذلك المخصصات المالية قرابة 3.4 مليار أورو مسجلة معدل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتج عن ذلك تحديث البنية التحتية للنقل من الطرق والموانئ والمطارات<sup>1</sup>.

2- تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب بين ( 2005 - 2018 )

ولتحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب، ارتأينا أن يكون بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج، ثم معدل نمو كل منهما ويكون على النحو التالي:

<sup>1</sup> - ANIMA INVESTMENT NETWORK , LA CARTE DES INVESTISSEMENTS EN MEDITERRANEE , GUIDE SECTORIEL DES POLITIQUES PUBLIQUE L'INVESTISSEMENT , ETUDE NUMERO 07 , L'UNION EUROPEENNE , JANVIER 2010 , P 129.

الجدول رقم (08): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي ( مليون دولار أمريكي )	59.524	65.637	75.119	85.743	90.553	90.174	99.274	96.109	103.682	107.852	101.224	103.285	109.718	117.914
الناتج المحلي الاجمالي للفرد ( مليون دولار أمريكي )	1931,76	2107,89	2510,97	2905,95	2883,85	2857,67	3066,5	2931,4	3156,17	3190,31	2875,3	2896,7	3036,3	3222,2
النمو الاقتصادي %	3	7.8	2.7	5.9	4.2	3.8	5.2	3	4.7	2.4	4.4	1.6	4.8	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011)، (2014)، (2019).

الملاحق الاحصائية ص 286، ص 334، ص 285.

- الملاحق تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين ( 2005 – 2018 )

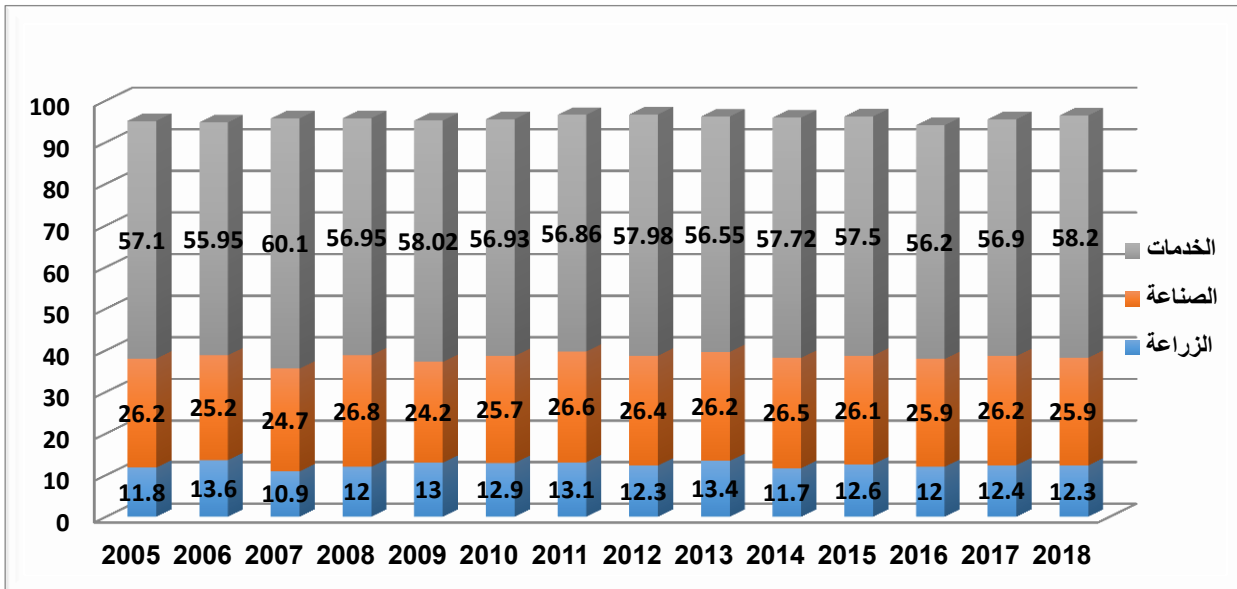
تشير معطيات الجدول رقم:(08) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد سجل تزايدا مستمرا طوال الفترة انتقالا من القيمة ( 59.524 ) مليون دولار سنة 2005 إلى القيمة ( 117.914 ) مليون دولار سنة 2018 دون أن يسجل أي تراجع، ورافق هذا تزايدا ملحوظا على مستوى نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى ( 1931.76 ) مليون دولار سنة 2005 إلى ( 3222.2 ) مليون دولار سنة 2018 مع ملاحظة تسجيل تراجع طفيف في سنة 2009، ويعود ذلك لنتائج الأزمة المالية العالمية.

أما فيما يخص معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد المغربي في هذه الفترة فقد عرفت هي الأخرى مستويات مهمة، وهذا ما يوضحه السطر الثالث من الجدول أعلاه، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى قيمة له سنة 2006 بنسبة ( 7.8 % )، أما أدنى قيمة له فكانت في سنة 2016 بنسبة ( 1.6 % )، ويرجع التحسن الذي عرفته مؤشرات النمو للاقتصاد المغربي إلى سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي التزم بها المغرب.

- تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي

من خلال الشكل رقم (05) يتبين لنا ما يلي:

الشكل رقم (05): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2005 – 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

فيما يخص مساهمة قطاعات الاقتصاد المغربي في الناتج المحلي الإجمالي فكانت الصدارة للقطاع الخدمي الذي سجل أعلى نسبة له سنة 2007 بـ ( 60.10 % )، وكان المتوسط السنوي لمساهمته في الناتج في حدود ( 57.35 % )، في حين كانت المساهمة السنوية المتوسطة للقطاع الصناعي بنسبة ( 25.90 % ) ومن جهتها سجلت الزراعة مساهمة متذبذبة بمعدل سنوي متوسط قدره ( 12.43 % ).

#### المطلب الثاني: المقارنة بين أداء الدول المغاربية في إطار النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب بإجراء مقارنة بين الدول المغاربية الثلاث والتي هي محل الدراسة على أساس أدائها الاقتصادي، وهذا من خلال مقارنة تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، والتي بدورها تعتبر كخلاصة لجهود السياسات الاقتصادية للدول المغاربية الثلاث، ومن هنا نجري مقارنة على أساس بنية الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه.

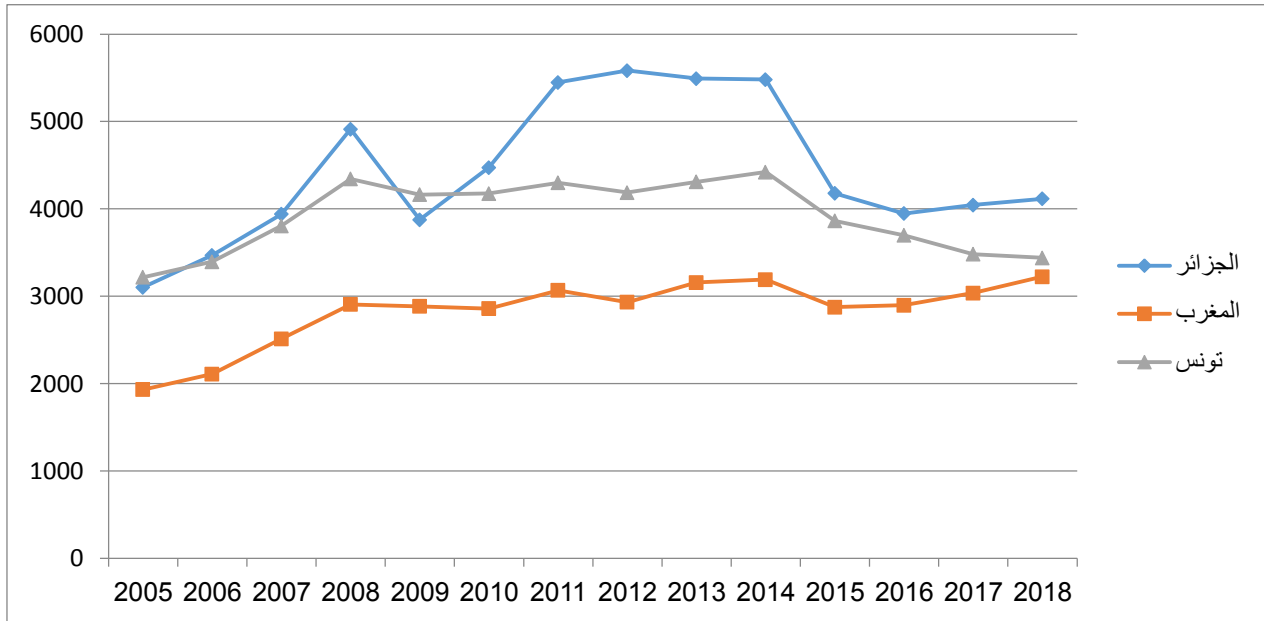
#### الفرع الأول: المقارنة على أساس تطور مؤشرات النمو الاقتصادي

المؤشرات التي سيتم التركيز عليها في خضم هذه المقارنة بين أداء الاقتصاديات للدول المغاربية الثلاث وهي الناتج المحلي للفرد ومعدلات النمو الاقتصادي، وهذا لكون هذه المؤشرات الأكثر مساهمة في استخلاص نواحي التشابه والاختلاف بين الدول المغاربية الثلاث.

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2005

– 2018 (بالدولار الأمريكي)



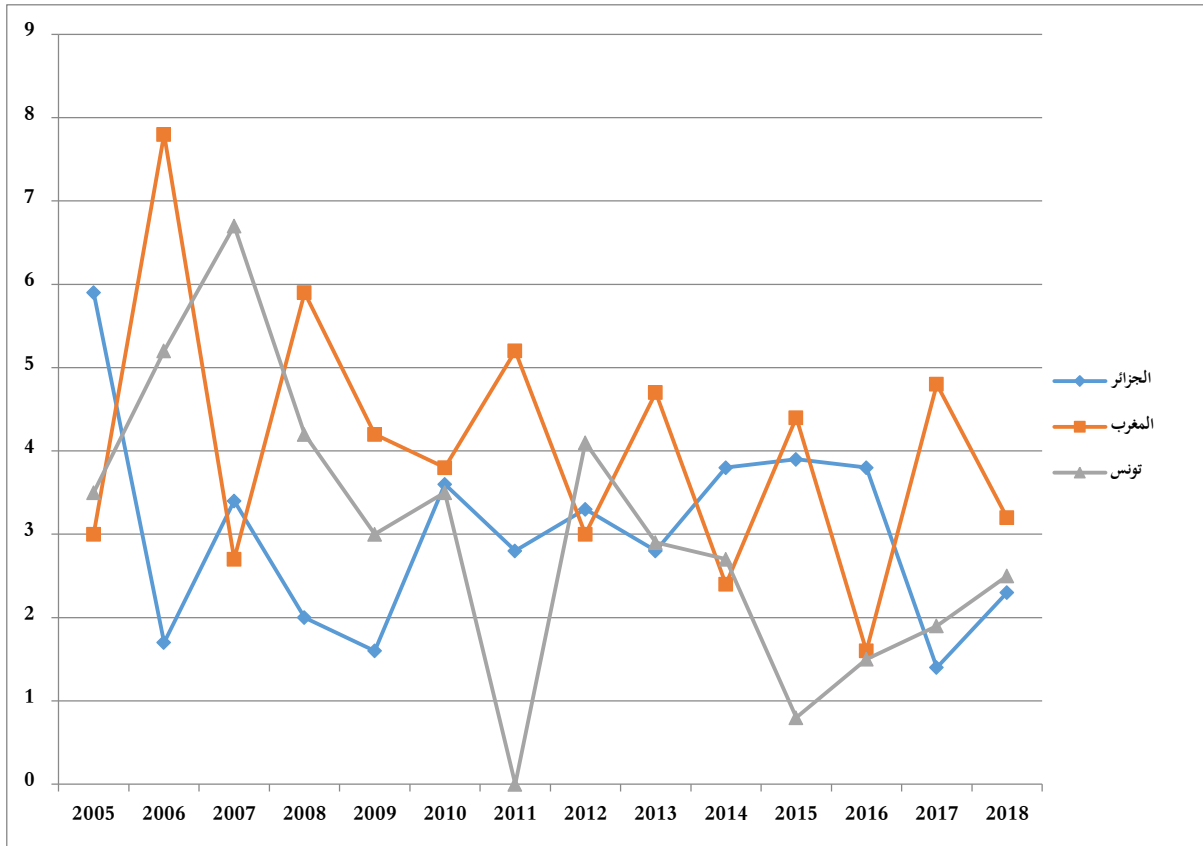
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.



يتضح من الشكل أعلاه أن الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قد عرف توجها نحو الارتفاع في الدول المغاربية الثلاث، حيث تصدرت تونس المرتبة الأولى في سنة 2005، ثم ابتداء من سنة 2006 احتلت الجزائر المرتبة الأولى بمستوى (3467.54) مليون دولار للفرد مقارنة بمستوى (3394.42) مليون دولار لتونس في نفس السنة، وتبقى الجزائر تحتل المرتبة الأولى في باقي سنوات الدراسة، باستثناء 2009 التي أصبحت فيها المرتبة الأولى لتونس، وسبب تراجع الجزائر عن المرتبة الأولى في هذه السنة هو انخفاض أسعار البترول، أما المغرب فقد بقيت في المؤخرة، وهذا طوال فترة الدراسة مع تقلص مستوى التذبذب على مستوى هذا المؤشر.

2. المقارنة على أساس معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية: ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 2005 – 2018 (%)



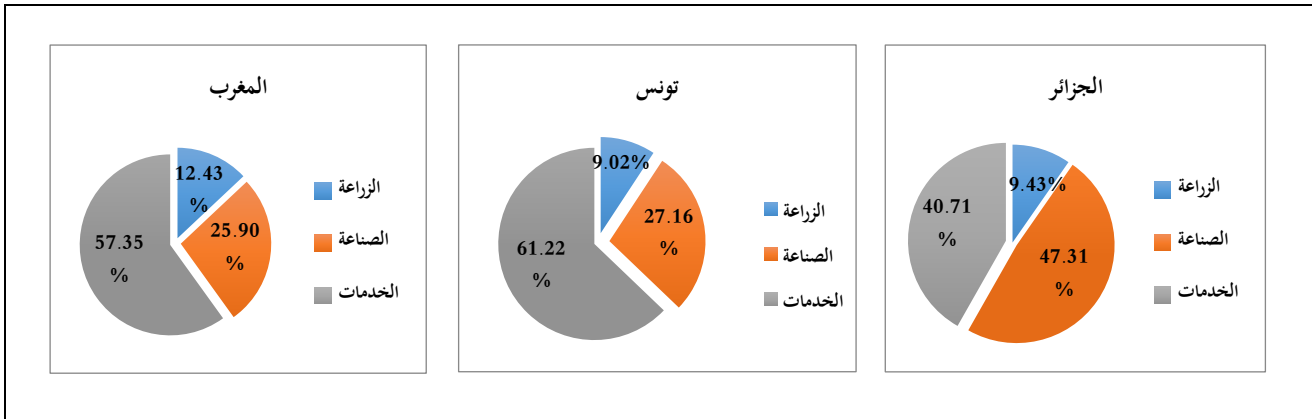
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الدول المغاربية الثلاث تذبذبا شديدا، فتونس في سنة 2011 عرف المؤشر خلال هذه السنة انخفاضا حادا، وهذا راجع للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد، أما الجزائر فكان الانخفاض لهذا المؤشر أكثر في سنة 2009، والسبب يعود إلى مخلفات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول. أما المغرب فكان الانخفاض بها هي الأخرى متذبذب، لكن أفضل حال من تونس والجزائر.

الفرع الثاني: المقارنة على أساس مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

سنقوم بالاعتماد على المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من أجل استخلاص أهم المفروقات بين طبيعة الاقتصاديات المغاربية، وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2005 – 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتبين من الشكل أعلاه أن الجزائر كانت كثيرة الاعتماد على القطاع الصناعي الذي بدوره يضم كل من الصناعات التحويلية والاستخراجية والطاقوية، فكانت مساهمة هذا القطاع خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي قدر بـ (47.31%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة (27.16%) و (25.90%) لتونس والمغرب على الترتيب، أما قطاع الخدمات الذي يضم كل من السياحة والفندقة، التأمينات، التجارة، النقل وغيرها من عناصر القطاع الخدمي كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (40.71%)، وهي أضعف نسبة مقارنة مع تونس والمغرب بمعدلين (61.22%) و (57.35%) على الترتيب، وكان المغرب خلال فترة الدراسة من أكثر الدول اعتمادا

على القطاع الزراعي بمتوسط سنوي قدره (12.43%) مقارنة مع (9.43%) و (9.02%) لكل من الجزائر وتونس على الترتيب.

ويمكن تفسير الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على القطاع الصناعي بالتبعية لقطاع المحروقات، وهذا ما يبين قلة تنوع الاقتصاد الجزائري، مما جعله رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما الاقتصاد المغربي فهو في معزل عن الانتقادات، وهذا لكونه في حالة يمكن وصفها بالمتريفة، وذلك بالرغم أن بنية الناتج المحلي المغربي قريبة من بنية الاقتصاديات المتقدمة، والإشكال أن الاستثمارات الأجنبية الكثيرة الواردة للمغرب متمركزة في العقارات والقطاعات الغير التصديرية، زيادة على ذلك الخدمات السياحية لم تكن مثمرة، وأيضا الصناعات المغربية بسيطة وغير تنافسية على المستوى الدولي، وهذا ما يستوجب على المغرب أن يكثف تنوعه.

الاقتصاد التونسي له مزايا خاصة، فهو يمتلك ميزة التنوع الصناعي الذي يدعم النمو الاقتصادي، كما أن القطاع السياحي بمداخله الكثيرة يعد قطاعا استراتيجيا، وأن تأهيل قطاع الفنادق كان من أولويات السلطات التونسية، و أن برامج الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية في قلب سياسة الإصلاح، زيادة على هذا إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي، وهذا ما ساعد تفعيله بالرغم من القيود التي يواجهها كعجز الميزان التجاري الذي بدوره

يستوجب على الاقتصاد التونسي السعي الدؤوب للرفع من حجم الصادرات.

#### الفرع الثالث: نتائج المقارنة

بعد تطرقنا إلى المؤشرات التي تم الاعتماد عليها نتوصل في الأخير إلى استخلاص مقارنة

شاملة بين أداء الدول المغاربية الثلاث على مستوى النمو الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

1. أوجه التشابه: إن نواحي التقارب الأساسية بين الدول المغاربية الثلاث، والتي هي محل الدراسة يمكن ذكرها على النحو التالي:

★ على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان التقارب بين الدول المغاربية الثلاث يكمن في اعتمادهن المتواضع على القطاع الزراعي.

★ على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فنجد تقارب الدول المغاربية الثلاث تقارب نسبي من حيث التوجه العام، والذي كان نحو الارتفاع، أما من حيث التقارب في مستويات هذا المؤشر فكان بين تونس والجزائر.

★ على مستوى معدلات النمو الاقتصادي فكان التقارب الملاحظ بين الدول المغاربية الثلاث على امتداد فترة الدراسة يخص التذبذب أما اتجاهه فكان نحو الانخفاض متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية وأيضاً الاضرابات السياسية التي شهدتها الدولة التونسية.

2. أوجه الاختلاف: أما بالنسبة لنواحي الاختلاف بين الدول المغاربية الثلاث فيمكن ذكرها على النحو الآتي:

\* على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان الاختلاف الأساسي يخص ميل كل من الاقتصاد التونسي والمغربي أكثر للاعتماد على القطاع الخدمي، أما الاقتصاد الجزائري فيميل للاعتماد الكبير على القطاع الصناعي بما فيه المحروقات.

\* على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل الاختلاف بين الدول المغاربية الثلاث في التذبذب الحاصل في تونس والجزائر مقارنة بالاستقرار النسبي لهذا المؤشر في الاقتصاد المغربي.

\* على مستوى معدلات النمو الاقتصادي كان الاختلاف يخص المستويات التي تم تحقيقها في كل اقتصاد، لأن التذبذب الشديد الذي حصل على مستوى هذا المؤشر لا يمكن الحكم على الفروق المسجلة فيه.

#### المطلب الثالث: آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم آثار التجارة الخارجية على مسار النمو الاقتصادي للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة (2005 - 2018) مرتكزين في ذلك على الجانب الاقتصادي لكل بلد.

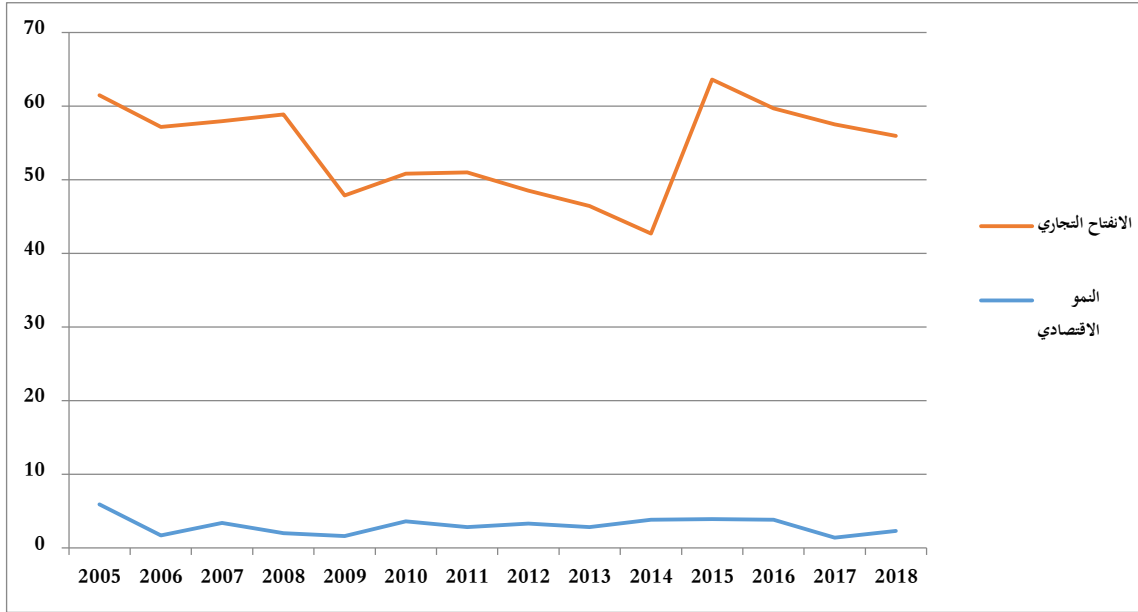
#### الفرع الأول: آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق هنا إلى كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر معتمدين في ذلك على المؤشرات التالية:

#### 1. الآثار على معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري للجزائر للفترة (2005 - 2018) يتبين أن كلا المتغيرين قد اتصفا بالتذبذب الشديد، وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في متغيرات التجارة الخارجية، إلا أن كل من معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري قد عرفا ميلاً نحو الانخفاض، وهذا ما يوضحه الشكل (09).

الشكل رقم (09): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر بين 2005 – 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

من المنحنى أعلاه يتبين لنا ما يلي:

بخصوص آثار التجارة الخارجية على نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الجزائري، وانطلاقا من تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي على امتداد الفترة (2005 - 2018) يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تطورا وميلا سريعا نحو الارتفاع، حيث انتقل من مستوى (3102.03) مليون دولار سنة 2005 إلى مستوى (4114.7) مليون دولار سنة 2018.

ويعود سبب عدم وضوح آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التذبذب الشديد الناتج عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث سجلت صادرات هذا القطاع معدلات كبيرة جدا بمتوسط سنوي يتعدى (96%) من إجمالي الصادرات الجزائرية.

## 2. الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

إن تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية للدول المغاربية الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي يسمح بمعرفة الميول والأهمية المعطاة لكل قطاع،

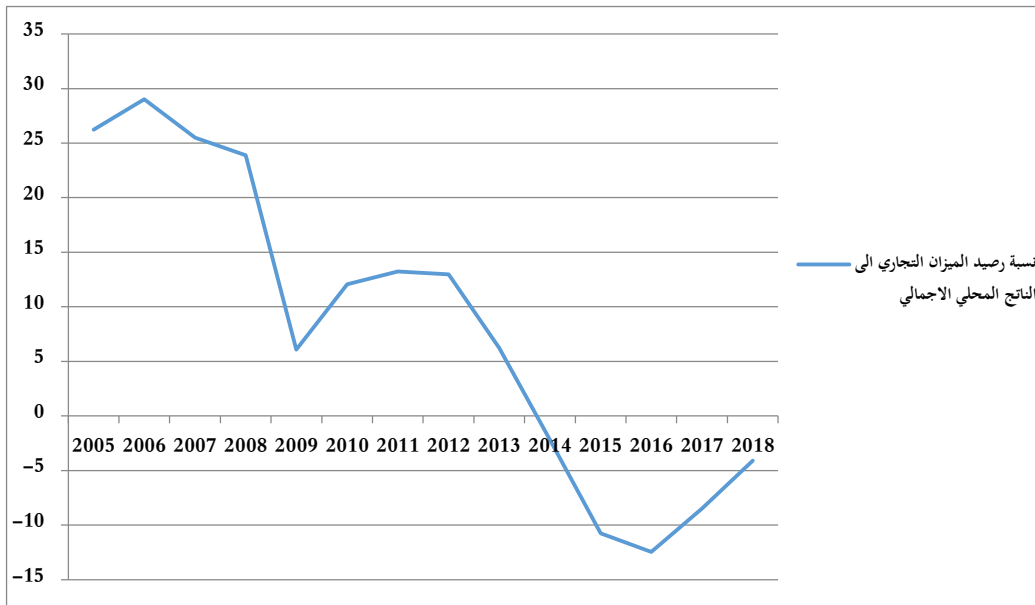
وهذا بدوره يمكن أصحاب القرار من توجيه البرامج والخطط والسياسات لتنمية القطاعات ذات الميزة النسبية المالية، وكذلك القدرات التصديرية المستقبلية.

اعتمادا على الشكل رقم (08) الذي يبين بنية الناتج المحلي الإجمالي يوضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو القطاع الصناعي، الذي تمثل فيه الصناعات الطاقوية والاستخراجية أكبر نسبة، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري مع زيادة الانفتاح التجاري منذ 1914 زاد اعتماده على القطاع الصناعي، وهذا ما جعله في تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، وهذا بدوره أنتج نوعين من التبعية، التبعية الأولى تتمثل في تبعية للأسعار الدولية للنفط الذي بدوره يؤدي إلى تذبذب الإيرادات، والتبعية الثانية تتمثل في تبعية للمنتجات الأجنبية التي ليس بمقدور الجزائر إنتاجها.

### 3. نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تتبين أهمية هذا المؤشر بالخصوص في حالة العجز، إذ أن عجز رصيد الميزان التجاري من شأنه أن يدفع بالاقتصاد إلى الاستدانة خاصة إذا تجاوزت نسبة عجز الرصيد (5%).

الشكل رقم (10): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين (2005 – 2018)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

يتبين من الشكل أعلاه أن نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد عرفت نسبا مرتفعة لهذا المؤشر في الفترة (2005 - 2013)، والتي كانت أعلاها في سنة 2006،

حيث قرت بـ (29.03%) ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن أسعار البترول، أما سنة 2009 فسجلت نسبة منخفضة في حدود (6.07%)، وهذا يعود إلى الأزمة المالية العالمية، ثم بدأت تنخفض في الفترة (2014- 2018)، حيث عرفت انخفاضا حادا جدا وسجلت أدنى نسبة لها في سنة 2016 والتي قدرت بـ (-12.46%)، ثم عادت إلى التعافي شيئا فشيئا لكن بنسب سالبة، والسبب يعود في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول.

### الفرع الثاني: آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تونس

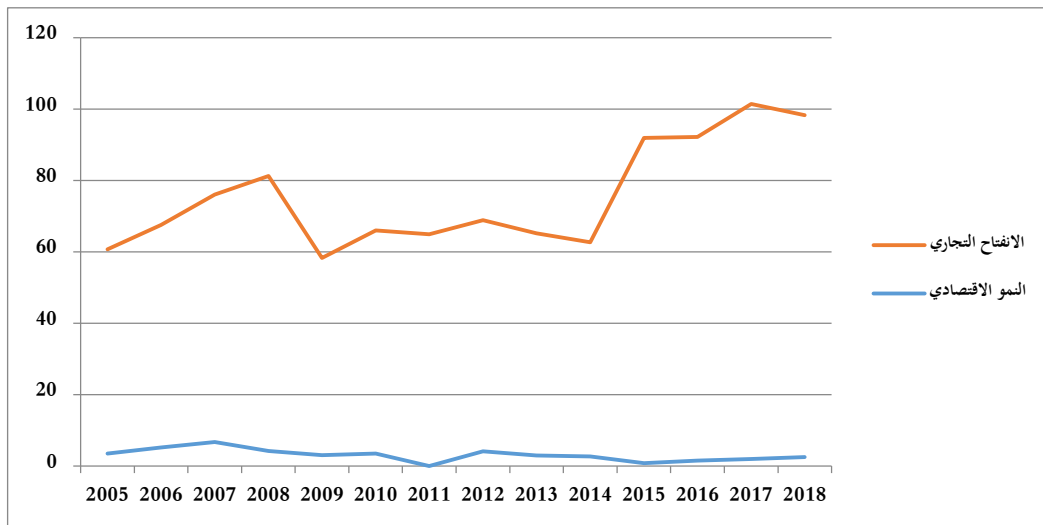
سنتطرق هنا إلى كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تونس معتمدين في

ذلك على المؤشرات التالية:

#### 1. الآثار على معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التونسي

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري التونسي للفترة (2005 - 2018)، في الشكل (11) يتبين أن معدل النمو الاقتصادي قد عرف نوعا من الاستقرار، وكذلك معدل الانفتاح التجاري فقد عرف هو الآخر نوعا من الاستقرار في الفترة (2005 - 2014) بين مستويات (57% إلى 69%) باستثناء الانفتاح الشديد الذي تم تسجيله سنة 2008 بنسبة (77%)، ثم عاد الانفتاح إلى الارتفاع من جديد ليسجل أعلى نسبة له في حدود (99%) سنة 2017، ورافقه كذلك استقرار نسبي لمعدل النمو الاقتصادي والذي سجل متوسطا سنويا قدره (2.9%).

الشكل رقم (11): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في تونس بين 2005 - 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05) والجدول رقم (07).

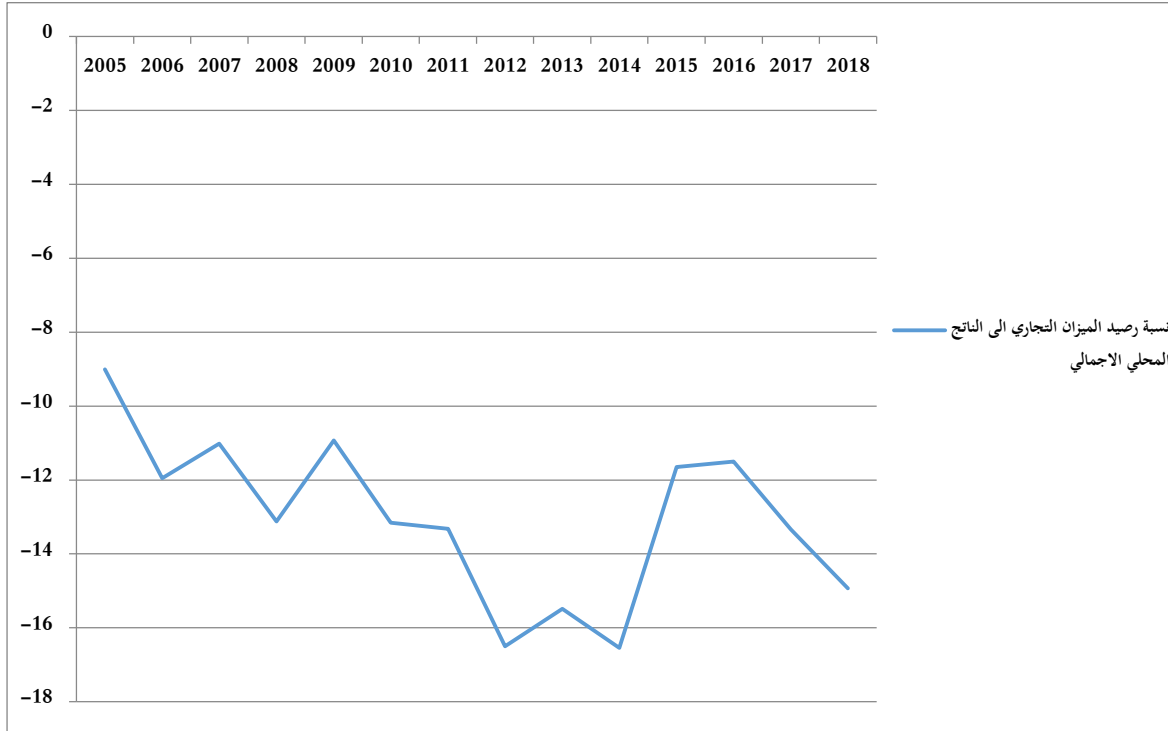
ومن خلال المنحنى وفي إطار تحليل آثار التجارة الخارجية على نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي يتبين على امتداد الفترة (2005 – 2018) أن نصيب الفرد التونسي قد تأثر إيجاباً مسجلاً ارتفاعاً متواصلاً، حيث سجل متوسطاً سنوياً قدره (3913.955) مليون دولار، وهذا ما يدل على التحسن في هذا المؤشر في تونس مع تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية.

## 2. الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي

اعتماداً على الشكل رقم (08) الذي يبين بنية الناتج المحلي الإجمالي يتبين و يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد التونسي هو القطاع الخدمي الذي سجل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005 - 2018) بمتوسط سنوي قدره (61.22%)، ويرجع هذا الارتفاع في مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي التونسي إلى إعطاء أهمية بالغة لهذا القطاع باعتباره قطاعاً خالفاً للقيمة المضافة، وكان هذا من خلال التوجه للدولة والتركيز على القطاع السياحي الفندقية، التأمينات والاتصالات، باعتبارها ركيزة الاقتصاديات المتقدمة والتي تميل إلى التنوع الاقتصادي.

3. نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس: هذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين (2005 – 2018)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الجدول رقم (05) والجدول رقم (07).



من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري التونسي على امتداد فترة الدراسة كان سالبا، ونسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي التونسي كانت شديدة التذبذب والانخفاض، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 بمعدل

(-16.54%)، أما في سنتي 2015 و 2016 فقل الانخفاض نسبيا مسجلا معدلا

(-11.5%)، ليعود بعدها في سنتي 2017 و 2018 للانخفاض من جديد مسجلا متوسطا سنويا خلال فترة الدراسة قدر بـ (-13.03%).

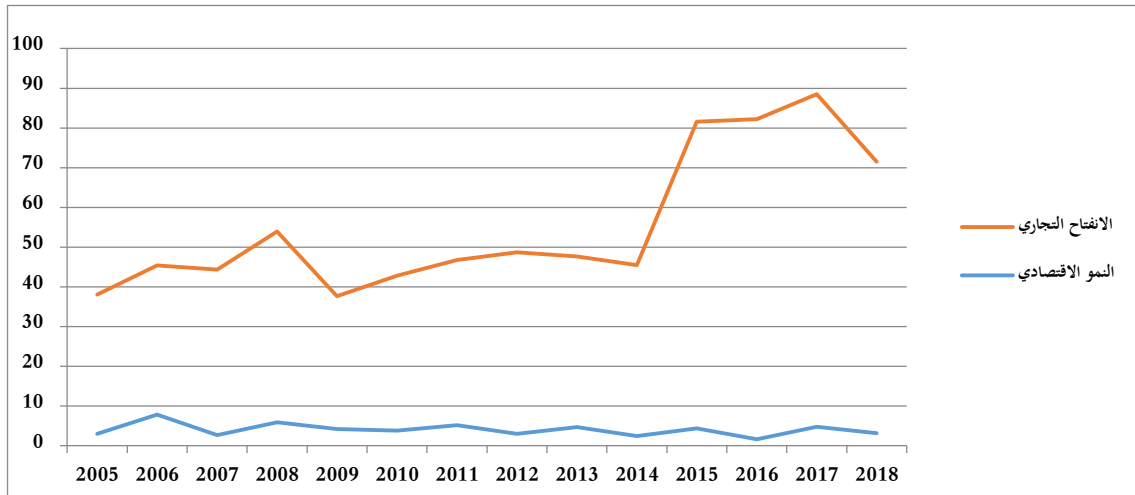
### الفرع الثالث: آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المغرب

سنتطرق هنا إلى كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المغرب معتمدين في ذلك على المؤشرات التالية:

#### 1. الآثار على معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المغربي

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري المغربي للفترة (2005 - 2018) في الشكل (13) يتبين أن معدل النمو الاقتصادي قد عرف تذبذبا، أما معدل الانفتاح التجاري فقد عرف نوعا من الاستقرار في الفترة (2005 - 2014) باستثناء سنة 2009 فقد عرف الانفتاح انخفاضا طفيفا مسجلا نسبة (33.45%)، ثم عاد الانفتاح إلى الارتفاع من جديد ليسجل أعلى نسبة له في حدود (83.7%) سنة 2017.

الشكل رقم (13): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في المغرب بين 2005 - 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05) والجدول رقم (08).

من خلال المنحنى يتبين لنا أنه فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي فقد كانت شديدة التذبذب وقد عرفت متوسطا سنويا لمعدل النمو قدر بنسبة (4.05%) وعلى هذا الأساس يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي قد تحسنت بعد تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب. أما بالنسبة لنصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتصف بالميل نحو الاستقرار والارتفاع إلى متوسط سنوي كان في حدود (2826.62) مليون دولار للفرد مسجلا أعلى مستوى له سنة 2018 بمقدار (3222.2) مليون دولار.

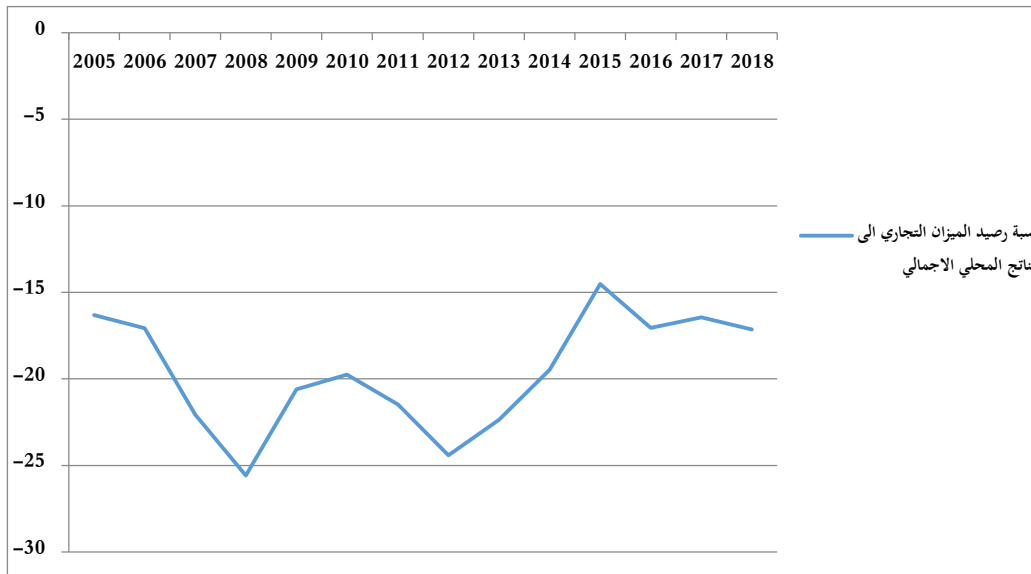
## 2. الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي

اعتمادا على الشكل رقم (08) الذي يبين بنية الناتج المحلي الإجمالي يتبين و يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد المغربي هو القطاع الخدمي الذي سجل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005 - 2018) بمتوسط سنوي قدر بـ (57.35%)، ويرجع هذا الارتفاع في مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي المغربي إلى إعطاء أهمية بالغة لهذا القطاع باعتباره قطاعا خالقا للقيمة المضافة، وكان هذا من خلال التوجه للدولة والتركيز على هذا القطاع من أجل التنوع الاقتصادي.

3. نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب: هذا ما سيتم توضيحه

من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(14): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي في المغرب بين (2018 – 2005)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05) والجدول رقم (08).

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري المغربي على امتداد فترة الدراسة كان سالبا، ونسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي المغربي كانت شديدة التذبذب والانخفاض، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2008 بمعدل (-25.58%) أين تم تسجيل أكبر عجز في الميزان التجاري، أما في سنة 2015 فقل الانخفاض نسبيا مسجلا معدلا (-14.52%)، ليعود بعدها في السنوات الأخرى للانخفاض من جديد مسجلا متوسطا سنويا خلال فترة الدراسة قدر بـ (-19.59%).

## خلاصة الفصل الرابع:

من خلال عرضنا لهذا الفصل شاهدنا كيف أن الأداء الاقتصادي الكلي يختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى الأهمية النسبية التي يمنحها كل اقتصاد من اقتصاديات الدول المغاربية محل الدراسة إلى قطاع بحد ذاته بحكم المزايا التي يكتسبها، وبالتالي درجة التبعية لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية، كما يرجع أيضا السبب في فروق الأداء الاقتصادي إلى المنهج المتبع في تنفيذ البرامج التنموية، لكن الملاحظ حدث وأن تقاربت الدول الثلاث على أساس المؤشرات الكبرى للنمو من ناحية ميل تطورها أو في شكلها الكمي على امتداد فترة الدراسة.

وما يتبين كذلك من مجريات هذا الفصل هو الأثر الواضح لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية الثلاث، ولكن على اختلاف طبيعة تلك الآثار ودرجتها من اقتصاد لآخر، والملاحظ حدث وأن تقاربت الدول المغاربية الثلاث على أساس بعض المؤشرات الجزئية كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مثلا، وبحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات فقد عرف أداء متواضعا مقارنة مع الدول المغاربية، أما الاقتصاد التونسي فكان صاحب الأداء الأمثل في المنطقة، وهذا على أساس الأداء الاقتصادي الكلي، فلملاحظ أنه تمكن من خلال سياسة الحرية التجارية من قيادة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى أوضاع حسنة نسبيا، لكن هذا لا ينفي الأثر السلبي على بعض المؤشرات كرصيد الميزان التجاري مثلا، في حين أن المؤشرات المغاربية تدل على الأوضاع المتردية التي يعيش فيها أغلبية السكان.

فالتقارب الحاصل بين الدول المغاربية الثلاث يستدعي أن يوسع فرص الاستثمار والشراكة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي ومطلب رئيسي لاستدامته في الانفتاح والتكتلات الاقتصادية.

الخاتمة

## الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة إجراء مقارنة بين ثلاث دول مغربية على أساس تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة ، لكن قبل أن نشرع في المقارنة كان لزاما علينا أن نتطرق ولو بشكل مبسط إلى بعض الجوانب النظرية للإمام بموضوع الدراسة وتأكيد جدوى دراسته، حيث تطرقنا في مرحلة أولى إلى تأصيل نظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة، ثم تطرقنا أيضا إلى النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، كما تطرقنا كذلك إلى التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي ، وفي مرحلة لاحقة وجدنا أنه من اللائق أن نتعمق بشيء من التحليل في تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي للدول المغربية الثلاث ومن خلال تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية تمكنا من استخلاص جوانب التقارب وجوانب الاختلاف بين كل من الجزائر، تونس والمغرب في هذا الاطار، ثم في مرحلة أخيرة قمنا بتحليل الأداء والنمو الاقتصاديين للدول الثلاث مما مكنا من إجراء مقارنة أولية في هذا السياق، وبعد قيامنا بتحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على الجوانب الرئيسية للنمو الاقتصادي في الدول المغربية الثلاث أصبح من الممكن إجراء المقارنة واستخلاص أهم جوانب التقارب والاختلاف في ما بينها .

## نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- للتجارة الخارجية أهمية قصوى في حياة الأمم في وقتنا الراهن ، أين يعتبر التكامل والترابط الدوليين السمة الغالبة على يوماتها، فأصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل أن تعيش الشعوب والدول في انعزال عن بقية العالم، فمهما كانت الميزات التي تتمتع بها إلا وكانت الحاجة إلى الآخرين سواء في العمليات التنموية إن تعلق الأمر بسلع وخدمات لا تملكها هذه الدول، أو بتصريف منتجاتها إن كانت تتمتع بفائض في إحدى أنواع هذه السلع والخدمات .
- إن التجارة الخارجية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل فمنذ ظهور النظرية الكلاسيكية بداية بفكرة الميزة المطلقة لأدم سميث والتي شرحها وأيدها بحجج منطقية إلى ريكاردو والميزة النسبية إلى النظريات الحديثة ترى أن كل الدول تستطيع المشاركة في التبادل الدولي عن طريق التخصص وتقسيم العمل دوليا، فكل دولة تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية سواء كانت هذه الميزة تفوق تكنولوجي أو امتلاك ثروات باطنية كالنفط أو غيرها من الميزات النسبية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- للتجارة الخارجية الأثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوسيع أحجام السوق لتصريف منتجات الدول وكذا مساهمتها في انتقال الأفكار والتكنولوجيات الحديثة، وكذلك طرق الإنتاج والتسيير المتقدمة، زيادة على ذلك انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الدول الناشئة وهو ما يعزز فرصها في إقامة صناعات جديدة وتحفيز نموها، كما تعتبر التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار، كونها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما يساهم في إبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطة ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة.

- تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتنوع الأسواق وتوسيعها ، وكذلك الواردات فهي تدعم النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- كانت الجزائر ذات أداء متراجع مقارنة مع المغرب وتونس في إطار السياسات التجارية ، فاتصف توجهها نحو تحرير القطاع بالتردد والتأني وعدم الوضوح، وهذا ما كشفت عنه المؤشرات المعتمدة التي تدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وضعف تنافسيته، وهو ما يقودنا إلى استخلاص الغياب التام لاستراتيجية واضحة المعالم، و بعيدة المدى تخص التوجهات الكبرى للتجارة الخارجية الجزائرية.

- عدم توازن اتفاق الشراكة السارية المفعول بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ، بخروج الجزائر خاسرة من هذه الشراكة باعتبارها سوقا لتصريف المنتجات على عكس تونس والمغرب اللتان عرفتا كيف تستغلاني هذه الشراكة.

- إن تحرير التجارة الخارجية يعود بالمزايا على كل الأطراف، وهذا كون مثل تلك التوجهات الاقتصادية كان له أثارا متعددة الأبعاد لم تكن إيجابية في مجملها ولم تكن بالتبعية في خدمة كل الأطراف، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

- لا يمكن إغفال الجوانب السلبية التي قد تنتج عن حرية التجارة الخارجية على الدول الناشئة والضعيفة، فإزالة كافة ما يقيد التصدير يؤدي إلى توفر السلع المنتجة في الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية نتيجة عولمة الأسواق، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تفوق السلع المنتجة في الدول المتقدمة على السلع المنتجة في الدول النامية بحكم امتلاك منتجات الدول المتقدمة للسعر

والنوعية الأفضل بسبب الأحجام الكبيرة لإنتاجها والكفاءة التي ترافقها، ومن هنا فإن التجارة الحرة وغير المقيدة تتيح للدول المتقدمة بطبيعة الحال الحصول على مستلزمات إنتاجها عن طريق الاستيراد الحر، وتوفر لها أيضا إمكانية تصريف إنتاجها في السوق العالمية، وهذا ما يتيح لها استمرار عملية التطور، ولو كان ذلك على حساب إعاقة عملية التطور في الدول الأقل تقدما، وأن هيمنة الدول المتقدمة وسيطرتها على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا يتيح لها الحصول على ما تستورده بأقل الأسعار وأفضل الشروط، وتفرض ما تراه من شروط وأسعار على ما تصدره، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع أكبر للدول المتقدمة من تحرير التجارة، وإلحاق ضرر أكبر بالدول النامية الأقل تقدما .

- الفرضية الرابعة التي نصت على أن تحرير التجارة الخارجية يدعم النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة تم إثبات صحتها ولكن على مستوى الاقتصاد التونسي فقط الذي يتمتع بالتنافسية والتنوع، وهو الشيء الذي جعله يستفيد من مقتضيات النظام التجاري المتعدد الأطراف، رغم كثرة العوائق التي تقف أمامه ويسخرها لخدمة متطلبات النمو الاقتصادي، أما النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب يصعب تحليل تأثيرها بالسياسات التجارية المنتهجة في هذين الدولتين .

#### التوصيات:

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

- ضرورة صياغة استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف وحسن تنفيذها ، وهذا من أجل توجيه سياسات تحرير التجارة الخارجية لخدمة النمو الاقتصادي للدول المغاربية الثلاث على حد سواء، والشرط المهم لنجاح تلك الاستراتيجيات هو تركيزها في بداية الأمر على المقاربة الداخلية، ثم التركيز على المقاربة الخارجية في المراحل الموالية من أجل الاستفادة من مكاسب النظام التجاري المتعدد الأطراف .

- من منظور أحادي بما أن الجزائر في صدد الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة وهي بصدد الزيادة في تحرير تجارتها الخارجية من خلال زيادة إبرام عقود التجارة مع الدول الأخرى، يمكن اقتراح أن لا تبقى الجزائر مركزة على مصدر واحد لإيراداتها وهو المحروقات باعتباره ثروة زائلة مع الزمن، والالتفات نحو باقي القطاعات المهمة مثل قطاع الزراعة وقطاع السياحة وباقي القطاعات



- الأخرى والتي بإمكانها المساهمة في الرفع والزيادة من النمو الاقتصادي والاتجاه نحو التصدير ومنافسة المنتوجات الأجنبية، أو على الأقل تغطية السوق المحلية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- من منظور شامل على الدول المغاربية الثلاث تحقيق التقارب والتنسيق والاتحاد فيما بينهم من أجل دفع عجلة التنمية في هذه الدول بهدف خلق اقتصاد متين، وكذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية مع منتجات الدول المتقدمة.
  - من منظور أحادي وبخصوص الاقتصاد المغربي أنه يجب أخذ الجوانب السياسية والاجتماعية للتنمية بجدية أكثر من شأنه تفعيل الجهود في سبيل الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية والاستفادة من مكاسبها.
  - من منظور شامل أنه يجب على الدول المغاربية تنمية وترقية البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي كمطلب ضروري من شأنه أن يرتقي بالمناخ الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لمستوى تطلعات تحرير قطاع التجارة الخارجية من أجل الاستفادة من مكاسبه.
  - من منظور أحادي وبالنسبة للاقتصاد التونسي أنه يجب أن يتم تنوع الشركاء التجاريين، ومعالجة الظروف الاجتماعية والسياسية، وهذا من خلال تأسيس دعائم الديمقراطية والحكم الراشد.
  - من منظور أحادي وبخصوص الجزائر يجب البدء بإعداد شبكة معلومات شاملة ومتكاملة عن أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في الوقت الراهن والتي يمكن الزيادة في حجمها خاصة ما تعلق منها بالسلع الخفيفة والتي لا تحتاج إلى تكنولوجيات عالية لا تتوفر الجزائر عليها حاليا ، خاصة من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة الصادرات خارج المحروقات .
  - تفعيل دور الملاحق التجارية في السفارات الجزائرية بالخارج بغية التعريف بالمنتوج الجزائري من جهة، وتوفير المعلومات الضرورية التي يحتاجها المصدر الجزائري عن أسواق هذه البلدان من جهة أخرى، حتى يكون على دراية كافية بدرجة التنافسية الموجودة وكذا تطوير منتوجه ليرقى إلى هذا المستوى .
  - ضرورة تأهيل ومرافقة وتدعيم القطاع الخاص الذي يعد أساس المبادرة من رفع مساهمته في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية.

- تحسين المنتج المحلي من أجل تحضيره لمواجهة المنافسين في حال الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- متابعة الإصلاح الاقتصادي، وخصوصا الخاصة بالاستثمار من خلال إعطاء أهمية أكثر للاستثمار الخاص.

- تنوع الشراكة مع بقية بلدان العالم، خاصة الصاعدة منها كدول النمر الآسيوية والبريكس، وذلك بغية الاستفادة أكثر من تجارها التنموية وطرق ترقيتها للصادرات.

#### آفاق البحث:

رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديدة بأن تكون لأبحاث مستقبلية:

- تأثير تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي لدول المغرب العربي.

- التجارة الخارجية لدول المغرب العربي وأثرها على تطوير الصناعات التحويلية.

- دور تحرير المبادلات للسلع البيئية في تفعيل جهود التنمية المستدامة.

- تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لدول المغرب العربي ودورها في خلق البديل الاقتصادي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

أ- الكتب باللغة العربية:

- 1) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 2) أسامة أحمد محمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ( مشاكل الفقر- التلوث البيئي - التنمية المستدامة )، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010 .
- 3) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، دون ذكر سنة النشر.
- 4) اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- 5) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مديولي، مصر، 2002 .
- 6) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 7) تودارو ميشيل . ب، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 8) جمال الدين لعويسات، الاقتصادية الدولية والتنمية، دارهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 9) جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
- 10) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 11) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافي، ط3، دار النهضة العربية، دون ذكر مكان النشر، 1986.
- 12) جون هيدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1987.
- 13) الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

- 14) حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي ( مفاهيم وتجارب )، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
- 15) حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- 16) حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، 1996.
- 17) خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العلمية للتجارة مع التطبيق على السعودية، معهد الادارة العامة، دون ذكر مكان النشر، 2009.
- 18) راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- 19) رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
- 20) رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 21) رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دون ذكر دار النشر، ومكان النشر، 2000.
- 22) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الوطني نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1998.
- 23) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 24) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، المصرية، 1991.
- 25) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، ط 2، الدار المصرية، القاهرة، 1993.
- 26) سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962 - 1989 - 1990 - 2005 )، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
- 27) السواعي خالد محمد، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 28) السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999.

- (29) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 2009.
- (30) السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، دون ذكر مكان النشر، 2009.
- (31) صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية من عهد التجارين الى السوق الاوروبية المشتركة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974.
- (32) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- (33) عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفول، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دون ذكر دار النشر، الاسكندرية، مصر، 1998.
- (34) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر
- (35) عادل محمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- (36) عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، دون ذكر مكان النشر، 2000.
- (37) عبد الرحمان زكي ابراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، الدار الجامعات المصرية، دون ذكر سنة النشر.
- (38) عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، دون ذكر دار النشر، الإسكندرية، 1998.
- (39) عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999.
- (40) عبد القادر كشير، نحو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- (41) عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية (التخطيط)، مركز دراسات الوحدة العربية، دون ذكر مكان النشر، 1999.
- (42) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- (43) عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996.

- 44) عبد الهادي بوطالب، العالم ليس سلعة في نقد العولمة، منشورات الزمن، دون ذكر مكان النشر، 2006.
- 45) عريقات حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي ( مفاهيم وتجارب )، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
- 46) عريقات، حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992.
- 47) العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
- 48) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 49) علي لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
- 50) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 51) فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.
- 52) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، دون ذكر مكان النشر، 2006.
- 53) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 54) الفوال، صلاح مصطفى، البداوة العربية والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1967.
- 55) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996.
- 56) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 57) محمد أحمد الخضري، العولمة الاقتصادية مقدمة في فكر و اقتصاد الادارة، مجموعة النيل العربية، دون ذكر مكان النشر، وسنة النشر.

- (58) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (59) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1991.
- (60) محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1997.
- (61) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- (62) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999.
- (63) محمد صالح تركي القريشي، اقتصاد التنمية الاقتصادية، مكتبة الجامعة، دون ذكر مكان النشر، 2010.
- (64) محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
- (65) محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- (66) محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، دون ذكر دار النشر، الاسكندرية، 2000.
- (67) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
- (68) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.
- (69) محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- (70) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- (71) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار القاهرة، مصر، 2001.
- (72) محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.



- (73) محمود حسين وجدي، نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973.
- (74) محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
- (75) مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية )، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- (76) مشورب ابراهيم، اشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.
- (77) معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الأقليمي و الحضري، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- (78) موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001.
- (79) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- (80) نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي ( مبادئ وتطبيقات )، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- (81) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- (82) يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1) LASARY. **LE COMMERCE INTERNATIONAL A LA PORTEE DE TOUS**. OUVRAGE IMPRIME A COMPTE D'AUTEUR. 2005.
- 2) MICHEL RAINELLI. **L'ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE**. 6EME EDITION. EDITION LA DECOUVERTE. PARICE. FRANCE. 2002.
- 3) ANDREW HARISON ET AUTRES. **{BUSINESS INTERNATIONAL ET MONDIALISATION}** TRADUIT PAR SIMIEON FONGANE. 1<sup>ERE</sup> EDITION. EDITION DE BOECK. PARIS. FRANCE. 2004.
- 4) PATRICKA. MESSER LIN. **COMMERCE INTERNATIONAL**. 1<sup>ERE</sup> EDITION. THEMIS ECONOMIE. 1998.
- 5) DOMINICK SALVATORE. **INTRODUCTION TO INTERNATIONAL ECONOMICS**. THIRD EDITION. JOHN WILEY AND SONS. SINGAPORE. 2012.

- 6) SIMON KUZNETS. **MODERN ECONOMIC GROWTH: FINDINGS AND REFLECTIONS.**" THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW", VOL.63, N:3, 1973.
- 7) T.R. JAIN . O.P. KHANNA. VIR SEN . **"DEVELOPMENT AND ENVIRONMENTAL ECONOMIC AND INTERNATIONAL TRADE"**.V.K.PUBLICATIONS. NEW DELHI. 2009 - 2010.
- 8) SALAH WAHAB , JOHN H.PIGRAM;" **TOURISM AND SUSTAINABILTY:POLICY CONSIDERATIONS**"; IN SALAH WAHAB AND JOHN J. PIGRAM (EDS); TOURISM ; DEVELOPMENT AND GROWTH; THE CHALLENGE OF SUSTAINABILITY; ROUTLEDGE ; LONDON AND NEW YORK; 2005.
- 9) CHARLES P . KINDLEBERGER; BRUCE HERRICK ; **" ECONOMIC DEVELOPMENT"**; MC GRAW HILL INTERNATIONAL BOOK COMANY ; 4TH ED ; NEW YORK ; 1983.
- 10) - B.L. MATHUR; **"TOWARDS ECONOMIC DEVELOPMENT"** DISCOVERY PUBLISHING HOUSE ; NEW DELHI ; 2001.
- 11) VRSULA K. HICKS; **" LEARNING ABOUT ECONOMIC DEVELOPMENT"** OXFORD ECONOMIC PAPERS(NEW DELHI) ; VOL.9; N °1; OXFORD; FEBRUARY 1957.
- 12) M .L. JHINGAN;" **THE ECONOMICS OF DEVELOPMENT AND PLANNING**"; VIKAS PUBLISHING HOUSE; NEW DELHI ; 1978.
- 13) T. R . JAIN , O.P . KHANNA ;" **DEVELOPMENT PROBLEMS AND POLICIES "** ; V. K. PUBLICATIONS; NEW DELHI ; 2010 – 2011.
- 14) PAUL MASSE. **"HISTOIRE ECONOMIQUE ET SOCIAL DU MONDE: DE L'ORIGINE DE L'HUMANITE AU XX<sup>2</sup> SIECLE"** . TOME 1. EDITIONS L'HARMATTAN . PARIS. 2011.
- 15) ANGUS MADDISON ; **"ECONOMIC PROGRESS AND POLICY IN DEVELOPING COUNTRIES "**; ROUTLEDGE ; LONDON AND NEW YORK ; 1<sup>ST</sup> PUBLISHED IN 1970; REPRINTED IN 2006.
- 16) K.R.GUPTA ;"ECONOMICS OF DEVELOPMENT AND PLANNING: HISTORY, PROBLEMS AND POLICIES "; 4<sup>TH</sup> ED ; ATLANTIC PUBLISHERS AND DISTRIBUTORS LP LTD; NEW DELHI ; 2009.
- 17) JACQUE BARSSEUL , INTRODUCTION DU L'ECONOMIE DU DEVELOPPEMENT ,ARMOUD COLIN EDITION , PARIS , 1993.
- 18) GILBERT ABRAHAM- FROIS ; DYNAMIQUE ECONOMIQUE ; EDITION DALLOZ ; 7 EDITION ; PARIS ; 1991.
- 19) ERIC BOSSER ELLE ; CROISSANCE ET FLUCTUATIONS ; EDITIONS DALLOZ ; PARIS: 1994.

- 20) JEAN ARRONS , LES THEORIES DE LA CROISSANCE , PARIS EDITION DU SEUIL , 1999.
- 21) GILBERT ABRAHAM FRIOS, LE MENT DE DYNAMIQUE ECONOMIQUE FLUCTUATION ET CROISSANCE, EDITION DALLOZ, PARIS, 1986.
- 22) DEBRAJ RAY , DEVELOPEMENT ECONOMICS, PRINCETON UNIVERSITY PRESS , NEW JERSEY , 1998.
- 23) DAVID ROMER , MACROECONOMIE APPROFONDIE , TRADUIT PAR FABRICE MAZEROLLE , EDISCIENCE INTERNATIONAL , PARIS , 1997.
- 24) ROBERT J.BARRO ,XAVIERSALA-I- MARTIN , LA CROISSANCE ECONOMIQUE , TRADUIT PAR FABRICE MAZEROLLE , EDI SCIENCE INTERNATIONAL , PARIS , 1996.
- 25) BERNARD GUERRIEN , DICTIONNAIRE D'ANALYSE ECONOMIQUE , EDITION , LA DECOUVERTE , 3 EDITION , PARIS , 1996.
- 26) D . A . ASCHAUER ,**FISCAL POLICY AND AGGREGALE DEMAND** , AMERICAN EECONOMIC REVIEW , VOL , 75 ,N 01.
- 27) C.GRNER,INVESTIGATING .CAUSAL RELATIONS BY ECONOMETRIC MODELS AND CROSS-SPECTRAL METHODS , ECONMETRICA , ECONOMIC SOCIETY ,VOL.37(3) , JULY , 1969.
- 28) K.H.GHALI , GOVERNMENT SIZE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM MULTIVARIATE CO INTEGRATION ANALYSIS- APPLIED ECONOMIC , VOL.31, 1998.
- 29) J.S.ANDRADE , M.A.S.DUARTE , C. BERTHOMIEU ,LE ROLE DE LA CONSOMMATION PUBLIQUE DANS LA CROISSANCE: LE CAS DES PAYS DE L UNION EUROPEENNE , ETUDE DE GEME ,UNIVERSITE DE COIMBRA , PORTUGAL , N.05,2005.
- 30) P.LIAU,F.RENVERSEZ , STRATEGIES DE FINANCEMENT DES SOL DES BUDGETAIRES , ECONIMICA ,PARIS , 1988.
- 31) BERNIER B ET SIMONY, INITIATION A LA MACROECONOMIE, 8<sup>EME</sup> EDITION, DUNOD, PARIS, FRANCE, 2001.
- 32) COMES J .L, INTEGRATION A L'ECONOMIE MONDIALE ET INSTABILITE DE CROISSANCE, FRANCE, 1999.
- 33) SAMUELSON P, A ET NORDHAUS W. D ECONOMIE, 18<sup>EME</sup> EDITION, PARIS, FRANCE, 2005.
- 34) LATTIMORER ET AUTRES, LE COMMERCE INTERNATIONAL: LIBRE, EQUITABLE ET OUVERT, EDITION OCDE, FRANCE, 2009.

35) BOUZIDI AL MADJID ,25 QUESTIONS SUR LE MODE DE FONCTIONNEMENT L'ECONOMIE ALGERIENNE , IMPRIMERIE DE L'APN ALGER , 1988.

36) ANTOINE BOUET 'LA PROTECTIONNISME ANALYSE ÉCONOMIQUE ' (COLLECTION DIRIGÉE PAR LIONEL FONTAGNÉ) .

37) ERIC TOUSSAINT, LA FINANCE CONTRE LES PEUPLES, CADTM, CETIM, SYLEPSE,2004.

38) JAGDISH BAHGWATI, "REGIONALISM AND MULTILATERALISM: AN ORVIEW", NEW DIMENTIONS IN REGIONAL INTEGRATION,PANAGARIYA EDITIONS, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1993 .

ثانيا: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير.

(1) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 – 2003.

(2) صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

(3) كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009 – 2010.

(4) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ( حالة الجزائر- 1990 – 2004 )، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

(5) دلال بن سميثة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 – 2013.

(6) محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008 – 2009.

(7) شريط عابد، الشراكة الاقتصادية الأورو - متوسطة، دراسة تحليلية لواقع وآفاق حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 – 2004.

(8)

ثالثًا: المجالات العلمية.

أ- المجلات باللغة العربية.

- (1) محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، 2000.
- (2) عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 10، 2004.
- (3) محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002.
- (4) صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 7، 2006.
- (5) محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الافريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة الى المجلة المصرفية والاقتصادية، الادارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 69، 2013.
- (6) وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 01، 2002.
- (7) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جانفي 2005.
- (8) كبير سمينه، أداء التجارة الخارجية العربية البنينة ( 2000 - 2004 )، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008 .
- (9) لمياء نبيل، الآسيان تسعى لنمو تجاري بقيمة تريليون دولار خلال 5 سنوات، جريدة الشرق الأوسط، الدائرة الاقتصادية، 23 نوفمبر 2015 .
- (10) محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002 .
- (11) نبيل مرزوق، جولة العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، مجلة ربع سنوية تصدرها منظمة العمل العربية، العدد 68، 1997.
- (12) مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996، تستند الى تعزيز البنك الدولي، 1995.

ب-المجلات باللغة الأجنبية:

- 1) R.J.BARRO ,ARE GOVERNMENT BONDS NET WEALTH , JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY , VOL .82 . N.06, 1974.
- 2) A. H MANNELL , INFRASTRUCTURE INVESTMENT AND ECONOMIC GROWTH , JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVE , VOL .6.N.04 , 1992.
- 3) J.LOIZIDES , GVAMVOUKAS , GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE PROMTRIVARATE CAUSALITY TESTING , JOURNAL OF APPLIED ECONOMIC, VOL.08 ,No1,2005.
- 4) R.J.BARRO ,GOVEMMENT SPENDINGINA SIMPLE MODEL OF ENDOGENOUS GROWTH , JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY ,VOL,98,N.05 ,1990.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والتظاهرات العلمية.

أ. الملتقيات والمؤتمرات والتظاهرات العلمية باللغة العربية:

(1) بيت الأمم المتحدة، تسهيل التجارة من منظور تنموي، تحديات النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى إجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة و النقل في منظمة الأكسوا، بيروت، لبنان، 2011.

(2) قوسام بركنو، سمير ميموني، الترتيبات التكاملية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 26 - 27 فيفري 2012 .

ب. الملتقيات والمؤتمرات والتظاهرات العلمية باللغة الأجنبية:

- 1) BLANCHE TON B , " OUVERTURE COMMERCIAL , CROISSANCE ET DEVELOPPEMENT: MALENTENDUS ET AMBIGÜITE DES DEBATS " , PREMIER JOURNEE DU DEVELOPPEMENT DU GRES << LE CONCEPT DE DEVELOPPEMENT EN DEBAT >> , FRANCE , 16 – 17 SEPTEMBRE , 2004.
- 2) D.R.AVILA , R.STRAUCH ,PUBLIC FINANCE AND LONG TERM GROWTH IN EUROPE EUROPE EVIDENCE FORM PANEL DATA ANALYSIS , WORKING PAPER , EUROPEAN CENTRAL BANK , FRANK FURT , N. 246 , 2003.
- 3) E.D. HOLTZ , PRIVATE OUTPUT GOVERNMENT CAPITAL AND THE INFRASTRUCTURE CRISIS , WARKING PAPER, COLOMBIA DEPARTMENT OF ECONOMIC , N. 394 , 1988.
- 4) R.VEDDER. L. GALLAWAY , GOVERNMENT SIZE AND ECONOMIC GROWTH , DISCUSSION PAPER , JOINT ECONOMIC COMMITTEE ,WASHINGTON D.C , 1998.

خامسا: التقارير

أ. التقارير باللغة العربية:

- 1) صالح العصفور، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، 2012.
- 2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011)، ملاحق الإحصائية.
- 3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2014)، ملاحق الإحصائية.
- 4) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2019)، ملاحق الإحصائية.
- 5) صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثالث، 2019.

ب. التقارير باللغة الأجنبية:

- 1) BASSININI A ET SCARPETTA S, LES MOTEURS DE LA CROISSANCE DANS LES PAYS DE L'OCDE: ANALYSE EMPIRIQUE SUR DES DONNEES DE PANEL, REVUE ECONOMIQUE DE L'OCDE N°33, FRANCE, 2001.
- 2) DIRECTION DE LA POLITIQUE ECONOMIQUE GENERALE (DPEG): ENJEUX SUR LE MAROC L ELARGISSEMENT DE L UNION EUROPEENNE A L'EST ; DOCUMENT DE TRAVAIL N87 ; AVRIL 2003.
- 3) DIRECTION DES RELATIONS ECONOMIQUES EXTERIEUR (DREE): VERS UN ESPAC ECONOMIQUE EURO-MEDITERRANE EN;
- 4) GUILLAUMONT P, "OUVERTURE, VULNERABILITE ET DEVELOPPEMENT " , CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES SUR LE DEVELOPPEMENT INTERNATIONAL ( CERDI ) , ETUDES ET DOCUMENTS , FRANCE , 2001.
- 5) MINISTERE DES FINANCES, LE NOUVEAU MONDELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), JUILLET 2016.

سادسا: مواقع الإنترنت

- 1) [HTTPS://FANACK.COM/AR/TUNISIA/ECONOMY/#AGRICULTURE](https://fanack.com/ar/tunisia/economy/#agriculture)
- 2) [HTTPS://MAWDOO3.COM/الصناعة\\_في\\_تونس/](https://mawdo03.com/الصناعة_في_تونس/)
- 3) [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/اقتصاد\\_تونس](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_تونس)
- 4) [HTTPS://STUDIES.ALJAZEERA.NET/AR/REPORTS/2017/05/2011-2017-170511062607318.HTML](https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html)
- 5) [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/W/INDEX.PHP?TITLE=اقتصاد\\_المغرب#الفلاحة](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=اقتصاد_المغرب#الفلاحة)
- 6) [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/اقتصاد\\_المغرب#القطاع\\_الأولي](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_المغرب#القطاع_الأولي)
- 7) [HTTPS://FANACK.COM/AR/MOROCCO/ECONOMY/#INDUSTRY](https://fanack.com/ar/morocco/economy/#industry)

- 8) [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/السياحة\\_في\\_المغرب](https://ar.wikipedia.org/wiki/السياحة_في_المغرب)
- 9) [HTTPS://WWW.FRANCE24.COM/AR/20180212-2017-النشاط-السياحي-المغرب-](https://www.france24.com/ar/20180212-2017-النشاط-السياحي-المغرب-)  
-مستوى-قياسي
- 10) [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/اقتصاد\\_المغرب\\_#القطاع\\_المالي\\_والمصرفي](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_المغرب_#القطاع_المالي_والمصرفي)
- 11) [HTTPS://AL-AIN.COM/ARTICLE/THE-BANKING-SECTOR-THE-PILLAR-OF-SAFETY-IN-MOROCCO](https://al-ain.com/article/the-banking-sector-the-pillar-of-safety-in-morocco)
- 12) [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/اقتصاد\\_المغرب\\_#التحديات\\_الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_المغرب_#التحديات_الاقتصادية)



الملاحق

الملحق رقم (01): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2005 – 2018

(%)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	السنوات
32.25	57.3	7.7	2005
31.78	58.9	7.5	2006
33.73	57.7	7.6	2007
33.86	58.6	6.6	2008
38.32	47.9	9.3	2009
37.11	50.5	8.5	2010
38.67	49.6	8.1	2011
39.34	47.9	8.8	2012
41.55	44.3	9.9	2013
43.25	42.3	10.3	2014
45.5	35.7	11.6	2015
50.6	34.7	12.2	2016
51.2	37.4	11.9	2017
52.8	39.6	12	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (02): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2005 – 2018 (%)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	السنوات
60.6	26.6	9.2	2005
60.57	26.7	9.3	2006
59.42	28.7	8.6	2007
57.69	31.5	7.9	2008
60.6	27.8	8.3	2009
60.26	29	7.5	2010
59.31	29.8	8.5	2011
59.52	29.6	9.1	2012
61.26	28.8	8.9	2013
61.91	26.9	9.2	2014
61.7	25	10.3	2015
62.5	24	9.4	2016
64.1	23.2	9.7	2017
67.7	22.7	10.4	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (03): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2005 – 2018 (%)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	السنوات
57.1	26.2	11.8	2005
55.95	25.2	13.6	2006
60.1	24.7	10.9	2007
56.95	26.8	12	2008
58.02	24.2	13	2009
56.93	25.7	12.9	2010
56.86	26.6	13.1	2011
57.98	26.4	12.3	2012
56.55	26.2	13.4	2013
57.72	26.5	11.7	2014
57.5	26.1	12.6	2015
56.2	25.9	12	2016
56.9	26.2	12.4	2017
58.2	25.9	12.3	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملاحق رقم (04): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغربية بين 2005 – 2018 (بالدولار الأمريكي)

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2005	3102.03	1931.76	3217.96
2006	3467.54	2107.89	3394.42
2007	3939.55	2510.97	3805.15
2008	4912.25	2905.95	4342.82
2009	3875.82	2883.85	4162.5
2010	4473.48	2857.67	4176.61
2011	5447.4	3066.5	4298.09
2012	5583.61	2931.4	4187.54
2013	5491.61	3156.17	4309.99
2014	5481.06	3190.31	4420.69
2015	4177.9	2875.3	3861.7
2016	3946.4	2896.7	3697.9
2017	4044.3	3036.3	3481.2
2018	4114.7	3222.2	3438.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (05):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 2005 – 2018 (%)

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2005	5.9	3	3.5
2006	1.7	7.8	5.2
2007	3.4	2.7	6.7
2008	2	5.9	4.2
2009	1.6	4.2	3
2010	3.6	3.8	3.5
2011	2.8	5.2	1.9-
2012	3.3	3	4.1
2013	2.8	4.7	2.9
2014	3.8	2.4	2.7
2015	3.9	4.4	0.8
2016	3.8	1.6	1.5
2017	1.4	4.8	1.9
2018	2.3	3.2	2.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم ( 06 ): نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول المغاربية ( بالدولار )

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2010	379	314	375
2015	482	398	375
2016	479	347	359
2017	493	337	389
2018	521	349	411

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصدر التالي: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي لسنة ( 2019 ) ، الملاحق الاحصائية ، ص 306 .

الملحق رقم ( 07 ): إجمالي صافي تجارة الخدمات في الدول المغاربية ( مليون دولار أمريكي ) .

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2014	8259-	1440	7362
2015	7657-	303	6765
2016	7448-	320	6881
2017	8167-	305	7469
2018	8452-	717	7988

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصدر التالي: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي لسنة ( 2019 ) ، الملاحق الاحصائية ، ص 371 .